دورية دولية محكمة

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

العدد الثامن والعشرون
كانون أول - 2026 December

ISSN : 2629-2572

N° 28

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

International scientific periodical journal

JSSDOM

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
DAC DEMOCRATIC ARABIC CENTER GmbH
Berlin, Germany
https://democraticac.de

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص

JOURNAL OF STRATEGIC STUDIES FOR DISASTERS AND OPPORTUNITY MANAGEMENT

دورية علمية دولية محكمة

An International Peer-Reviewed Journal

عضو في الجمعية الدولية للمجلات العلمية المحكمة-A member of the International Association of Peer-Reviewed Scientific Journals

مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، هي مجلة دولية محكّمة تصدر من ألمانيا – برلين عن المركز الديمقراطي العربي تُعنى المجلة في الدراسات والبحوث والأوراق البحثية عمومًا في مجالات العلوم السياسية والعلاقات الدولية، والقانون والسياسات المقارنة، والنظم المؤسسية الوطنية أو الإقليمية والدولية.
تصدر بشكل دوري ولها هيئة علمية دولية فاعلة تشرف على عملها وتشمل مجموعة كبيرة لأفضل الأكاديميين من عدة دول، حيث تشرف على تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة.
وتستند المجلة إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها، وإلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، كما تعتمد "مجلة العلوم السياسية والقانون" في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة.

The journal is published periodically and is supervised by an active international scientific committee comprising a wide range of distinguished academics from various countries. This committee oversees the peer-review process for submitted research articles.

The journal adheres to ethical charter governing publication standards and follows internal regulations organizing its peer-review process. Furthermore, the "Journal of Political Science and Law" adopts both formal and substantive standards consistent with internationally refereed journals when selecting content for its issues.

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland
ISSN 2629-2572
قواعد البيانات التي تنتمي إليها المجلة
Databases to which the journal is indexed
المكتبة الوطنية الألمانيةDNB
الفهرس الألماني الموحد للدورياتZDB
الفهرس العالميWorldCat
المكتبة الألمانية الرقميةDDB

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا / برلين
DAC Democratic Arabic Center GmbH
Berlin 10315 Gensinger Str: 112, Berlin / Germany
Tél: 0049-Code Germany (030- 54884375/030- 91499898/030- 86450098) - Mobile: 00491742783717

مـجلــة الـدراسـات الإسـتـراتـيـجـيــة للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان
رئيس التحرير
الدكتورة: أريج علي خليل جبر

نائب رئيس التحرير
أ. عمر عبدالله الكروش

أعضاء هيئة التحرير
د. منى زعـرور
د. عمران الطالبي
د. ابراهيم الهباوي
الهيئة الاستشارية
د. ابراهيم الهيباوي: أستاذ وباحث علم الاجتماع "المغرب".
د. نادية ابو زاهر : أستاذ مشارك، علوم سياسية جامعة الاستقلال "فلسطين".
د. محمد محي عبد الأمير، باحث إعلامي إذاعة وتلفزيون"العراق".
المدققون اللغويون
أ. عـبـد اللطيف يحـبي
د. محمد صالح بوبركة
د. أحلام مولود الكلامي
تنسيق: الدكتور عبد الوهاب صديق

العدد الثامن العشرون– كانون الأول 2026
البريد الالكتروني للمجلة
jssdom@democraticac.de
رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?p=105070
رابط موقع المجلة على منصة OJS:
International Standard Serial Number
ISSN 2629-2572

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

اللجنة العلمية للمجلة

رئيس اللجنة العلمية

د. رشيد عزوزي

أعضاء اللجنة العلمية

الإسم	التخصص	الجامعة	البلد
د. عبد الوهاب صديق Dr. Abdelouhab Sadik	الجغرافيا	جامعة محمد الخامس	المغرب
د. بدر الدين الشكري Dr Baderddine CHEGRI	العلوم الاقتصادية	جامعة محمد الخامس	المغرب
د.نادية أبو زاهر Dr. Nadia Abu Zahir	العلوم السياسية	جامعة الاستقلال	فلسطين
د. علي بولعلام Dr. Ali Boulaalam	اللسانيات الحسوبية	جامعة المولى إسماعيل	المغرب
د. بدر الزاهر الأزرق Dr. Badr Zaher AL Azrak	قانون الأعمال	جامعة الحسن الثاني	المغرب
د. إدريس جبري Dr. Idriss Jabri	البلاغة وتحليل الخطاب	جامعة السلطان مولاي سليمان	المغرب
د. محمد الحوش Dr. Elhouch Mohammed	علم النفس التربوي	جامعة الحسن الأول	المغرب
د. محمد محي عبد الأمير Dr. Mohammed MUHI ABDULAMEER	إعلام وتلفزيون	جامعة بغداد	العراق
د. مولاي المصطفى البرجاوي Dr. Moulay Mustapha Berjaoui	التربية والديداكتيك	جامعة الحسن الأول	المغرب
د. سعيد محمد أبو رحمة Dr. Saeid Mohammed Saeid Abu Rahma	الصحافة	القدس المفتوحة	فلسطين
د. البشير المتاقي Dr. EL Bachir EL Motaki	العلوم السياسية	جامعة السلطان مولاي سليمان	المغرب
د. الهيباوي ابراهيم Dr. ELhibaoui Brahim	علم الاجتماع	جامعة سيدي محمد بن عبد الله	المغرب
د. أريج علي خليل جبر Dr. Areej Ali Khalil Jabr	العلوم السياسية	جامعة مؤتة	الأردن
د. علوي لمراني محمد Dr. Alaoui Lamrani Mohammed	التاريخ والحضارة	جامعة المولى إسماعيل	المغرب
د. أحلام مولود الكلامي Dr.Ahlam Mawloud alkallami	أدب ونقد حديث	جامعة الزاوية	ليبيا
د. محمد هموش Dr. Mhammed Hamouche	الإعلام والدراسات الثقافية	جامعة ابن طفيل	المغرب
د. محمد صعايدة Dr. Mohammad Saaydeh	الدراسات الدولية	جامعة الاستقلال	فلسطين
د. حياة الدرعي Dr. Hayat Drai	التواصل السياسي	جامعة الحسن الثاني	المغرب
د. لهلال محمد Dr. Lahlal Mohmed	اللسانيات	جامعة الحسن الثاني	المغرب

د. محمد انس الباز Dr. Mohamed Anas Elbaz	الاقتصاد السياسي	جامعة المنصورة	مصر
د. عبد الصمد زهور Dr. Abdessamad zahouri	الفلسفة	جامعة المولى إسماعيل	المغرب
د. حسن الإدريسي Dr. Hassane Elidrissi	الفلسفة السياسية	جامعة محمد الخامس	المغرب
د. عمران طالبي Dr.Imrane Talbi	التاريخ والحضارة	جامعة المولى إسماعيل	المغرب
د. إدريس حسوني Dr.Driss Hssouni	العلوم السياسية	جامعة محمد الخامس	المغرب
د. محمد صالح بوبركة D. muhamad salih 'abuabaraka	اللسانيات	جامعة طبرق	ليبيا

المحتويات

العنوان	الباحث	الصفحات
- التواصل الرقمي بين حرية التعبير وضوابط التجريم مقاربة: مقاصدية وقانونية	- الباحث: حميد لمباركي	7- 25
- السياسة التجارية المغربية: تحدي الأمن الغذائي في الحبوب في ظل تقلبات التجارة الدولية.	- الباحث: محمد العلاوي	26- 41
- تأثير التفاعلات الرقمية في تنمية الوعي السياسي بالمغرب	- الباحثة: أنوار التازي	42- 61
- التحولات الدبلوماسية في العصر الرقمي: مراجعة للأدبيات	- الباحثة: دنيا نجاعتي	62- 77
- اختلاسات ديون الرعايا المغاربة خلال القرن التاسع عشر	- الباحث: رضوان خديري	78- 86
- أثر التوجه نحو الزراعة الذكية مُناخيًا وانعكاسها على تحقيق الأمن الغذائي، في إقليم جنوب اليمن (دراسة جغرافية ايكلو- زراعية)	- أ. مساعد د. انتظار عبدالله علي محمد - أ.د. عمر سالم عوض العسكري	87- 107
- العدالة البيئية كمدخل لتعزيز الأمن المائي في اليمن في ظل النزاع والتغير المناخي	- القاضي: محمد حمود الهتار	108- 138
- نحو كوكب أكثر أمانًا": دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة	- عثماني سفيان عبد القادر	139- 148

التواصل الرقمي بين حرية التعبير وضوابط التجريم

مقاربة: مقاصدية وقانونية

Digital Communication Between Freedom of Expression and Criminalization Constraints:

A Maqasid-Oriented and Legal Approac

الباحث: حميد لمباركي

باحث بسلك الدكتوراه، السنة الثالثة، كلية الآداب

والعلوم الإنسانية المحمدية جامعة الحسن الثاني _ الدار البيضاء

أستاذ بوزارة التربية الوطنية، ومكون في مجال التواصل _ المغرب

الملخص:

يهدف هذا المقال إلى الكشف عن مفهوم التواصل الرقمي وعلاقته بحرية التعبير والجريمة الإلكترونية، في الفضاءات الرقمية التي أصبحت تستهدف مختلف شرائح المجتمع وفئاته المختلفة، والتي لا تنفك عن استعمال هذا النوع من التواصل في شتى المجالات، بدءا بالحديث اليومي والتعبير عن الأغراض والحاجات والنقد بأنواعه وغير ذلك، ولذا رمت بيان أسس حرية التعبير وضوابطها وحدودها الشرعية والقانونية في التشريعات الوطنية والدولية، مع مراعاة أهمية الطابع المقاصدي والشرعي أثناء التحليل، كما تم ذكر نماذج من التحديات العملية في الفضاء الرقمي كخطاب الكراهة وغيره، مع إلقاء نظرة تكاملية على السياسات التشريعية في هذا الباب، بحيث لا ضرر ولا ضرار في استعمال وسائل الاتصال الحديثة المختلفة.

الكلمات المفتاحية: التواصل، الاتصال، حرية التعبير، الجريمة الإلكترونية، الفضاء الرقمي.

Abstract

This article aims to explore the concept of digital communication and its relationship to freedom of expression and cybercrime within digital spaces that increasingly target various segments and groups of society. These spaces have become inseparable from daily use across multiple domains, ranging from everyday conversation and the expression of needs and intentions to different forms of critique and beyond.

The study seeks to clarify the foundations of freedom of expression, along with its legal and normative boundaries in both national and international legislation, while taking into account the importance of a Maqāṣid-based and Sharīʿah-informed perspective throughout the analysis. It also presents examples of practical challenges within the digital sphere, such as hate speech, and offers an integrated overview of legislative policies in this field, emphasizing that the use of modern communication tools should neither inflict harm nor lead to reciprocal harm.

Keywords: communication, digital interaction, freedom of expression, cybercrime, digital space.

المقدمة:

واجه التواصل البشري تطور ملحوظا بعدما كان بالأمس القريب يحدث بصيغ تقليدية، تقل مخاطره عما عرفته الإنسانية اليوم من ثورة رقمية ذات خطابات واقعية وأخرى افتراضية، فأصبحنا اليوم بحاجة إلى مقاربة جديدة للموازنة بين حرية التعبير ومواجهة الجريمة الإلكترونية، إذ استعمالها السيئ من قبل البعض أصبح يؤدي إلى المساس بكرامة الآخرين وأعراضهم وحقوقهم، وهذا ما ترفضه الشريعة والقانون على وجه سواء.

فالحفاظ على انضباط أحوال الناس في مجال حرية التعبير والتواصل والإبداع وعدم تركها للفوضى والأهواء الإنسانية أمر غاية الأهمية، حتى عده بعض علماء المقاصد أن الحرية من مقاصد الشريعة تضاف إلى الكليات الخمس التي ينبغي تحقيقها ومراعاتها، بل وجب تقييدها بالشريعة والقانون، حتى تسد أبواب العبث على العابثين ومن يريد إلقاء الضرر بالآخرين، باسم الحرية والتعبير.

وبالإضافة إلى ما قرره فقهاء الشريعة من تحقيق هذا المقصد، فإن فقهاء القانون أسهموا في ضبط قواعد القانون وفصوله وفق ما عرفته الإنسانية من تطور ملحوظ في هذا المجال، فالاتصال الرقمي كأداة تعبيرية عن الأغراض والمتطلبات والخدمات لم يعد يستعمله الأفراد فقط بصفة شخصية، بل حتى باقي الإدارات والمنظمات والمؤسسات العامة والخاصة، في الإشهار والأخبار والمستجدات.

وتكمن أهمية هذه الورقة البحثية في المقاربة المقاصدية ذات البعد القانوني المعاصر والمنظم للتواصل الرقمي، الذي عرفته الإنسانية في العقود الأخيرة.

وأما بخصوص **إشكالية** المقالة فإنها تنحصر في السؤال التالي: **ما حدود حرية التعبير في التواصل الرقمي في ضوء مقاصد الشريعة والقانون، وكيف يتم التجريم الإلكتروني دون المساس بالحقوق الأساسية؟.**

ولتفكيك هذه الإشكالية، سأتبع المنهج الوصفي والتحليلي والمقارن، وفق خطة البحث التالية.

المقدمة: وتشمل أهمية المقالة، والإشكالية المطروحة ومنهج البحث والخطة المتبعة.

المدخل المفاهيمي

- مفهوم التواصل الرقمي
- مفهوم حرية التعبير
- مفهوم الجريمة الإلكترونية

المبحث الأول: أسس حرية التعبير والتحديات العملية في الفضاء الرقمي

المطلب الأول: الأساس الشرعي والقانوني لحرية التعبير

المحور الأول: الرؤية المقاصدية لحرية التعبير

المحور الثاني: الرؤية القانونية لحرية التعبير في التشريع الدولي والمغربي

المطلب الثاني: نماذج من التحديات العملية في الفضاء الرقمي

المحور الأول: خطاب الكراهية والتحريض

المحور الثاني: الابتزاز والتشهير

المبحث الثاني: الموازنة بين حرية التعبير والتجريم برؤية تكاملية

المطلب الأول: التوازن بين الحرية والتجريم

المحور الأول: المقاربة المقاصدية

المحور الثاني: المحاكمة العادلة ومبدأ الشرعية الجنائية

المطلب الثاني: الرؤية التكاملية للسياسات التشريعية

المحور الأول: ضرورة صياغة سياسات عمومية رقمية تحمي حرية التعبير مع تجريم الأفعال الضارة.

المحور الثاني: دور التربية الرقمية في الحد من الجرائم الإلكترونية.

المحور الثالث: التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود.

خاتمة: وفيها خلاصة ما تم الحديث عنه مع ذكر أهم أفاق البحث ونتائجه.

- المدخل المفاهيمي: (التواصل الرقمي، حرية التعبير، الجريمة الالكترونية)

المحور الأول: مفهوم التواصل الرقمي

يتكون مفهوم التواصل الرقمي من كلمتين أساسيتين، وهما التواصل والرقمي، فما المقصود بكل واحدة منهما حتى نستخلص مفهوما متكاملا.

المسألة الأولى: المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة التواصل.

يقصد بكلمة التواصل في اللغة عدة معاني، ومن أهمها الربط والإحكام، والاقتران، والالتئام، والإبلاغ، فكلها تفيد لفظ التواصل، حيث نقول ربطت الشاحن بالتيار أي وصلته به، ومنه همزة وصل أي ما يربط بين شيئين، والتأم الجرح أي اتصل بعضه ببعض، وبلغ الشيء يبلغ بلوغا وبلاغا: وصل وانتهى(ابن منظور.1414ه.ج8 ص419)، والوصل ضد الهجر وخلاف الفصل، ومنه الصلة كما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: [إِلاَّ الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثاقٌ] (النساء: الآية 90).

ثانيًا: التواصل اصطلاحًا: للتواصل تعريفات كثيرة كما قال الدكتور عز الدين الزياتي: " ويختلف التواصل من علم إلى علم ومن مجال إلى آخر، فهو في علم الاجتماع غيره في علم النفس، وفي التربية غيره في الإدارة (الزياتي.2008. ص9)، فكلها تختلف عن بعضها البعض من وجوه متعددة. وقد عرفه شارل كولي Charles cooley بأنه هو: "الميكانيزم الذي بواسطته توجد العلاقات وتتطور، ويتضمن كل رموز الذهن مع وسائل تبليغها عبر المجال وتعزيزها في الزمان، ويتضمن أيضا تعابير الوجه وهيئات الجسم والحركات ونبرة الصوت والكلمات والكتابات والمطبوعات والقطارات والتلغراف والتلفون وكل ما يشمله آخر ما تم في الاكتشافات في المكان والزمان(حمداوي. ط1. 2015. ص6).

وبهذا التعريف يمكن أن نقسم التواصل لأنواع عدة، فمنها ما هو لفظي وما هو غير لفظي ومنها ما هو بالإشارة، أي: بلغة الجسم، فكل هذه الوسائل التي ذكرها شارل كولي يمكن تقسيمها حسب هذه الأنواع التي ذكرت، وقد يدخل في هذا التعريف كل ما هو وجداني وحركي وغيره، بل حتى ما هو رقمي وإعلامي لأن اللغة لا تنشئ وحدها الرموز العقلية حتى نعتمد عليها بشكل منفرد، ولقد أكد كولي أن اللغة وحدها لا تنشئ الرموز وحسب، بل إن كل الموضوعات والأفعال هي رموز عقلية أيضا، والاتصال هو من الوسائل التي بواسطتها يعمل العقل على نمو الطبيعة البشرية الحقة، وهكذا يمدنا مصطلح الاتصال بأساس جوهري لفهم الظواهر النفسية والاجتماعية التي يمكن تسميتها بظواهر التخمين suggestion.(طلعت محمود. ط. 2001. 2002. ص 20).

إن التواصل عبارة عن مشاركة للمعلومات أو الرسائل المختلفة مع طرف أو أكثر، بوسيلة من الوسائل، لذلك يصعب حصره في تعريف معين، وإنما يمكن أن نستجمعها في قالب عام فمفهوم الاتصال إذن ينبغي أن يقوم على تصور شمولي يضع في الاعتبار كل المحددات المتعلقة بالفرد والجماعة في عمل اتصالي معين، ويستلزم ذلك تناول الاتصال في إطار يتضمن جوانب متعددة.(طلعت منصور. ط 1980م. ص427).

وهو ما فعله كثير من الباحثين أثناء تعريفهم للتواصل، حيث استجمعوا التعريفات على تعددها واختلافها في تعريف واحد وشمولي، ومنهم الدكتور علي فلاح الزعبي حيث قال: "وكخلاصة للتعريفات السابقة يمكن إعطاء مفهوم الاتصال وهو: أنه كل تفاعل بين اثنين أو أكثر يتم من خلاله تبادل المعلومات والأفكار باستعمال وسائط متعددة تعتمد على الأفراد أو الوسائل التقنية من أجل تكوين علاقة بين المتصل والطرف الآخر.(الزعبي. 2010م/1430ه. ص27)، فاعتمد في تعريفه هذا على العناصر الأساسية في عملية الاتصال والتواصل، وهي أطراف الاتصال، والرسائل، والوسائل، وبدونها لا تتحقق عملية الاتصال والتواصل، كما نجد الدكتور خالد بن سعيد الحليبي يقوم بنفس الأمر أيضا، فيقول: "وأما التعريف الاصطلاحي فقد تكاثرت التعريفات وتعددت؛ ومجملها وخلاصتها التالي: التواصل أو الاتصال: هو عبارة عن عملية تفاعل اجتماعي، ومشاركة إنسانية، تهدف إلى تقوية العلاقات بين أفراد الأسرة أو المجتمع أو الدول، عن طريق تبادل المعلومات والأفكار والمشاعر، التي تؤدي إلى التفاهم والتعاطف والتحاب، أو عكس هذه الأمور كلها.(الحليبي. 1443ه. ص11)

ومن خلال هذه التعريفات وغيرها، يمكن أن نقول بأن التواصل يقوم على مرتكزات أساس، تهدف إلى تحقيق غايات، علمية، واجتماعية وإعلامية وغيرها، وكل المجالات تعتمده في إنجاح مختلف المحطات، سواء مقابلاتية أو مقاولاتية، أو إشهارية أو إخبارية أو غيرها، فهو خادم العلوم، ولذلك

عرف تطورا كبيرا بتطورها، حتى أصبح بالنمط الرقمي الذي نحن بصدد تعريفه، فما المقصود بالرقمنة بعدما تم تعريف التواصل.

المسألة الثانية: المدلول اللغوي والاصطلاحي لكلمة الرقمي

أولًا: المدلول اللغوي: الرقمي في اللغة مشتق من كلمة رقم، والذي يعني بدوره العلامة، وأكثر استعمالات اللفظ في علم الحساب، و(الرقم) الخط الغليظ والعلامة والختم وما يكتب على الثياب وغيرها من أثمانها وكل ثوب يرقم أي وشي برقم معلوم حتى صار علما وضرب مخطط من الوشي وجاء بالرقم الكثير، و(في علم الحساب) هو الرمز المستعمل للتعبير عن أحد الأعداد البسيطة وهي الأعداد التسعة الأولى والصفر.(المعجم الوسيط، 1392هـ، 1972م. ج1. ص366)

ثانيا: المدلول الاصطلاحي لكلمة الرقمي.: انطلاقًا من التعريف اللغوي توحي كلمة الرقمي بأنها تتعلق بشيء فيه كثرة الأرقام والحساب، وهو ما نقصده من تحول معطيات ومعارف وأشياء ذات كثرة إلى نمط حسابي، في مجموعة أرقام، والمعنى يتعلق بشيء مستحدث له علاقة بالتكنولوجيا، ومنه الرقمنة فهي عملية نقل أو تحويل البيانات إلى شكل رقمي للمعالجة بواسطة الحاسب الآلي، وفي نظم المعلومات عادة ما يشار إلى الرقمنة على أنها تحويل النص المطبوع أو الصور (الصور الفوتوغرافية، الإيضاحات، الخرائط،...الخ) إلى إشارات ثنائية باستخدام وسيلة للمسح الضوئي، لإمكان عرض النتيجة على شاشة حاسب آلي، وفي الاتصالات عن بعد يقصد بالرقمنة تحويل الإشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية نابضة.(فتحي، ط. 2011، ص3).

وتزيد المصطلح توضيحا أكثر الدكتورة نجلاء احمد يس بعد استخلاصها للتعريف التالي من بين مجموعة من التعريفات بقولها: "الرقمنة Digitization، هي عملية تحويل المواد المطبوعة و/أو المخزنة على الميكروفيلم أو الميكروفيش والمواد ذات الشكل التناظري، والتي من نماذجها الأشرطة الصوتية، وأشرطة الفيديو المرئية عن طريق المسح الصوتي، و/أو إعادة الإدخال، إلى مواد ذات شكل رقمي وهو الشكل الذي يستطيع الحاسب التعامل معه، وذلك بتنظيمها إلى وحدات منفصلة من البيانات يطلق عليها "Bytes"، وتخزينها على وسائط تخزين داخلية كالأقراص الصلبة، و/أو خارجية كالأقراص المليزرة، وأقراص الفيديو الرقمية و/أو إتاحتها عبر شبكة الأنترنت".(احمد يس. ط1 2013، ص21). فالرقمنة شأنها شأن التواصل، حيث تعتمدها مجموعة من العلوم سواء في التربية والتعليم، أو الأدب، أو غيرها، وإن كان تاريخ ظهورها منذ عقود خلت فإنها تطورت بشكل كبير خصوصا في السنوات الأخيرة، وبعد تعريف هذان المفهومان نخلص إلى تعريف التواصل الرقمي.

التواصل الرقمي: هو التواصل القائم على الوسائط الرقمية بين كل مرسل ومستقبل، وله خصائص ومميزات وأسلوب يختلف عن كل ما هو تقليدي بغية تحقيق أهداف وغايات في وقت وجيز. وقد عرف الدكتور يس خضير البياتي الاتصالات الرقمية بقوله: "هي الاتصالات التي تتعامل بمبدأ النظام الثنائي، وتصف هذا النوع من الاتصالات بقوتها وجودتها العالية مقارنة بالاتصالات التناظرية، حيث إن هناك ما يسمى بالضوضاء الكهرومغناطيسية في الطبيعة، هذه الضوضاء تسبب تشوشا في الإشارة التناظرية التي تعتمد على شدة التيار وترددده.(البياتي، ط1. 2015م/1436هـ، ص 23). فهذا التعريف ينطبق على ما يسمى بوسائل الاتصال الإعلامي التي عرفت قبل ظهور الهاتف الذكي والانترنت، مثل المذياع والتلفاز وغيره، حيث كتبه صاحبه قبل ظهور وسائل الاتصال الرقمي الحديثة مثل الهاتف الذكي والذكاء الاصطناعي وباقي برامجه.

ورغم ظهور هذه النماذج الهائلة من الاتصال الرقمي أو الثورة الرقمية، فإن الخبراء وأهل التخصص لم يجمعوا على تعريف واحد وهو الشيء الذي أشار إليه الدكتور محمد عبد الحميد بقوله: "مازالت تعريفات الاتصال الرقمي Digital communication محددة بحدود ما قدمته إسهامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة في التعريف بالوسائل القائمة على النظم الرقمية، مثل الويب wibsite الفيديو، والصوت، والنص وباقي الوسائل المتعددة المتحركة والثابتة".(عبد الحميد، ط1. 2007م/ 1428هـ، ص 24).

فتعريف الاتصال الرقمي ينبغي أن يرتكز أساسا على المهارات والأجهزة الرقمية، في بلورة المعلومات وتقديمها للجمهور، وكيفية تخزينها، ومعالجتها، على الحاسوب وشبكة الانترنت، وهو ما عرفته به الدكتورة فريدة بن عمروش بقولها: "هو الاتصال الذي يعتمد على ربط جهاز الحاسب الآلي بشبكة الانترنت، ويعتمد على اختزال المعلومات كالنصوص والصور والصوت إلى رموز ثنائية، تتكون من سلسلة من الأرقام 0 و1 وتعتمد على تقنية الاتصال الإلكتروني من جهة، وعلى تقنيات وخدمات الشبكة العنكبوتية من جهة أخرى، ليكون بذلك اتصالا يغلب عليه الطابع الافتراضي.(بن عمروش، 2021 ص6).

وإذا عدنا إلى الدكتور محمد عبد الحميد نجد تعريفه معتمدا من قبل كثير من الباحثين حيث يقول بأن الاتصال الرقمي: "هو العملية الاجتماعية التي يتم فيها الاتصال عن بعد، بين أطراف يتبادلون الأدوار، في بث الرسائل الاتصالية المتنوعة واستقبالها، من خلال النظم الرقمية ووسائلها لتحقيق أهداف معينة.(عبد الحميد، مرجع سابق ص 26)

وبناء على هذا فإن الاتصال الرقمي يقوم على التكنولوجيا الحديثة، وبالأخص الحاسوب والهاتف وما يلحقهما من تطبيقات، غير أن فاعليته على الاتصال التقليدي تكمن في خصائصه التي ميزته عن سابقه مثل التفاعلية، والتنوع، والتكامل، وغيرها.

المحور الثاني: مفهوم حرية التعبير

حرية التعبير كغيرها من الحقوق التي كفلتها الشريعة الإسلامية، ولذلك لم يكره الله عز وجل أحدًا على النطق بكلمة الإسلام والتوحيد، لقوله تعالى: "{لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} [البقرة: 256]، يقول الدكتور محمد عمارة: "وإذا كان هذا هو مقام الحرية في النظرة الإسلامية...فإن هذه النظرة قد ربطت قيمة الحرية بالإنسان... مطلق الإنسان...وليس بالإنسان المسلم وحده...وإذا كان الدين والتدين هما أغلى وأول ما يميز الإنسان...فإن تقرير الإسلام لحرية الضمير في الاعتقاد الديني لشاهد على تقديس حرية الإنسان في كل الميادين...فهو حر حتى في أن يكفر، إذا كان الكفر هو خياره واختياره {لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ} [البقرة: 256]...."(عمارة. ط1. 1430هـ، 2009م، ص 10).

وأما مفهومها فلم يكن معروفا عند المتقدمين من الفقهاء بهذا الاسم وإنما عرف بالكلمة، والبيان، والحق، كما في قوله تعالى: {وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ} [الكهف 29]، ولذا نجد ابن حزم يدافع عن حق المخالف في عرض رأيه والرد عليه بالحجة، فيقول: "قال أبو محمد وأما ما لم تقم الحجة على المخالف للحق في أي شيء كان فلا يكون كافرا إلا أن يأتي نص بتكفيره فيوقف عنده". (ابن حزم، ج3. ص139)، فضمن ابن حزم هنا حق حرية إبداء الرأي والموقف لمن خالف الحق، بدل أن تكون الفكرة حبيسة ذهنه، بل ينبغي أن يناظر بالحجة والبرهان لإقناعه ومعرفة الخطأ الذي هو عليه، من أجل تفنيده، ولو لم يعبر ما عرف حقه من باطله.

وقد ذهبت الفرق الكلامية مذاهب شتى في تقرير مفهوم حرية الرأي والتعبير، حتى ربطوها بالجبر والاختيار والإلجاء والقدر وغيرها من المصطلحات كما هو عند المعتزلة والجبرية ومن على نهجهم، يقول الدكتور عبد المجيد النجار: "وعلى صعيد الواقع الإسلامي فإن حرية الرأي كانت شائعة في القرون الأولى على وجه العموم، وهو ما تشهد به تلك الكثرة من مذاهب الفقه ومن مذاهب العقيدة، كما تشهد به المعارضات السياسية المتواصلة في كل عصر، وعلى الرغم مما نشأ من ذلك من فرق سياسية على الأخص ترجع بأسبابها إلى الإخلال بضوابط حرية الرأي لا إليها في ذاتها، فإن هذه الحرية منحت العقلية الإسلامية بصفة عامة، خاصية منهجية من الشمول في النظر المعرفي قلما تجد لها نظيرًا في ثقافات أخرى".(النجار. ط1. سنة 1413هـ 1992م، ص50و51).

وأما المعاصرون فقد ربطوا حرية التعبير بمجالات مختلفة فاتسعت دائرتها، ومن أمثلة ذلك تعريف الشيخ علال الفاسي الذي قرنها بمقصد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فجعل للمسلم الحق قي نقد التصرفات غير اللائقة بالمجتمع فقال: "فلكل أحد أن يأمر بالقول وبالكتابة الخاصة والعامة بالمعروف وينهي بالقول وبالكتابة الخاصة والعامة عن المنكر، ولكل أحد أن يبحث عمن يساعده في مهمته من إخوانه الذين يشعرون بالحاجة إلى العمل لدفع المنكر والقرار المعروف، وهذه الحرية تشمل بالطبع حرية الفكر والقول والتعبير بأنواعه والنشر بجميع وسائله ونقد تصرفات الدولة والقضاء والأشخاص لا يحد ذلك إلا الحق نفسه أي أن يكون الأمر بالمعروف داخلًا في المعروف وخارجًا عن المنكر".(الفاسي، ط5، سنة 1993م، ص 258).

ويرى الدكتور عبد المجيد النجار أن حرية التعبير عن الرأي عبادة عند المتقدمين من الأصوليين إذا تم الوصول إليها بالأدلة المعتبرة، بدل التحذير من الركود والجمود والتخويف من إبداء الرأي السديد: "وهي الأمة التي اعتبر علماء أصول الفقه الأقدمون من أبنائها الرأي دليلاً من أدلتها الشرعية، فما يوصل الرأي إليه بالوسائل المعتبرة شرعًا يصبح رأيا يتعبد الناس به، وإذا بالرأي يتحول عند الخلف إلى بدعة وجريمة وانحراف واعتزال وخروج عن السنة، وابتعاد عن الأتباع بحيث يتنادى البعض لتنقية أجواء الأمة وحمايتها منه، واعتباره ضلالة يجب تحذير الناس منها، وذريعة يجب سدها لئلا تنفتح على الأمة أبواب من الشر لا تغلق، فتوقف التفكير، واعتبر التوقف عن إنتاج الرأي ضمانة جيدة لبقاء مجموعة الأفكار السكونية الراكدة سائدة في الأمة مهيمنة على عقليتها، يعاد إنتاجها كلما دعت الحاجة، ولعمري أي باب من أبواب الشر لم يفتح على هذه الأمة بعد؟، إن الشرور كلها والعياذ بالله تغلغلت في كل جانب من حياة هذه الأمة من أبواب مشرعة ليس باب الرأي أو حريته من بينها، وهي إن ضاقت فاقتحام يمكن أن يتم من نوافذ مخلعة، فمن المسئول عن تلك الشرور؟ إنه باختصار شديد استبداد الطغاة وعجز العلماء، وجهل الأبناء، لا إبداء الآراء، ولا الحرية في التعبير عنها". (النجار. مرجع سابق. ص 15).

أما الدكتور برهان أزريق فجعل الحرية من السيادة ولا تقتصر على الإنسان فحسب بل حتى باقي المخلوقات، وضرب المثال بالنملة التي عبرت عن رأيها لسليمان عليه السلام، وحواره تعالى للملائكة كذلك، فقال: "حق الرأي إفصاح عن الذات والسيادة الفردية: حق الرأي والتعبير عنه هو جوهر الحياة الإنسانية، ومظهر مسارب التاريخ ومساراته، وإن كان لا مجال في هذه الصفحات الضيقة إتيان وإبراز الأهمية التي أولاها القرآن الكريم لهذه الفعالية وحسبنا أن نقول إن هذا الحق أو الحرية أسبغها الله تعالى على أصغر مخلوقاته (النملة)، وقال تعالى: {حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ النمل} [النمل 18]، والآيات الكريمة

التي تناولت هذا الحق لا حصر لها، وحسبنا هذا الحوار الإلهي مع الملائكة والمتضمن: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} [البقرة 30]..."(برهان. ط1. سنة 2016 ص 195)

المحور الثالث: مفهوم الجريمة الإلكترونية.

الجريمة الإلكترونية من المصطلحات المستحدثة التي ظهرت مع عصر الثورة التكنولوجية، والتي نتجت عنها جرائم مستجدة أدخلت المجتمعات الإنسانية إلى بوتقة تتطلب معالجة الظواهر السلبية التي حدثت عن هذا الصنف من الجرائم، حيث تعددت التعريفات التي تناولت الجريمة المعلوماتية، ويرجع ذلك إلى الخلاف الذي أثير بشأن تعريف هذه الجريمة ومن قبلها تعريف المعلومة ذاتها، فالجرائم المعلوماتية هي صنف جديد من الجرائم جاء مع ثورة المعلومات والاتصالات، إذ ظهر نوع جديد من المجرمين انتقلوا بالجريمة من صورتها التقليدية إلى أخرى إلكترونية قد يصعب التعامل معها، لأن الجريمة المعلوماتية هي من الظواهر الحديثة وذلك لارتباطها بتكنولوجيا حديثة هي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أحاط بتعريف الجريمة المعلوماتية الكثير من الغموض حيث تعددت الجهود الرامية لوضع تعريف جامع مانع لها ولكن الفقه لم يجتمع علي وضع تعريف محدد لها بل أن البعض ذهب إلى ترجيح عدم وضع هذا التعريف بحجة أن هذا النوع من الجرائم ما هو إلا جريمة تقليدية ترتكب بأسلوب إلكتروني.(الديربي، وصادق. ط1 سنة 2012 ص 40)، وجاء في حديث مؤتمر الأمم المتحدة عن هذا النوع من الجرائم أنها تستهدف تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالحواسيب فثمة عدد من أشكال الجرائم المتصلة بالحواسيب تستهدف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذاتها، ويشار إليها أحيانا بفئة الجرائم التي تنتهك سرية النظم الحاسوبية، أو سلامتها أو توافرها وتشمل هذه الجرائم أشكال سرقة خدمات الاتصالات والخدمات الحاسوبية باستخدام أساليب قرصنة متنوعة رهنًا بالتكنولوجيا المستخدمة، تشمل هذه الجرائم النفاذ غير المسموح به، وفك الشيفرة أو كلمة المرور، والاستنساخ الرقمي والاستيلاء على بطاقات الائتمان وهلم جرا.(مؤتمر الأمم المتحدة بانكوك، 18 – 25 أبريل 2005م ص 4).

أما المُشرع المغربي فلم يعرف الجريمة الإلكترونية وإنما استعمل هذا المصطلح للدلالة على كل نشاط إجرامي تكون فيه التقنيات التكنولوجيا والرقمية جزءا منه، إما باعتبار التكنولوجيا هدفًا لذلك النشاط الإجرامي أو بكونها هي الوسيلة لتحقيق الجريمة.(المبطول، 2022 ص26)، ولذا ارتأى عدم إعطاء مفهوم للجريمة الالكترونية بسبب عدم انضباط التعريف وصعوبة حصر الوسائل المستخدمة فيها.

المبحث الأول: أسس حرية التعبير والتحديات العملية في الفضاء الرقمي

المطلب الأول: الأساس الشرعي والقانوني لحرية التعبير

المحور الأول: الرؤية الشرعية والمقاصدية لحرية التعبير

راعت الشريعة الإسلامية حقوق العباد في شتى المجالات ومنها حرية التعبير والتي لا تتعارض ومقاصدها الإسلامية وضروراتها الخمس بل إنها أقرت هذا الحق، وكرمت الإنسان بعقله، وجعلت رقيه وكرامته بالقراءة والكتابة والتعبير، كما قال تعالى: {اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ} (العلق: 3). وقوله عز وجل: {عَلَّمَهُ الْبَيَانَ} (الرحمن: 4). وبالتعبير وبيان الرأي يحصل على مراده، وتعرف أهدافه، ولهذا لم تحرم الشريعة ما استجد من وسائل الاتصال في هذا الباب، بل وجب استخدامها في الخير فيعبر فيها الإنسان لكن بصدق، ويرفض لكن بأدب، ويقول الحق لكن بأسلوب مقبول، وكل هذا من حرية التعبير

والتواصل الايجابي، بل ذهب البعض إلى أن حرية التعبير حق واجب، ومقصد شرعي، يقول الدكتور عبد المجيد النجار: "جاءت الشريعة الإسلامية تشرع لحرية الرأي لا على أساس أنها حق مباح، من حقوق المسلم فحسب، ولكن على أساس أنها واجب عليه أيضًا، ولكثرة ما جاء فيها من طلب مشدد يمكن أن نعتبرها ترقى في سلم المقاصد الشرعية إلى درجة الضرورة، فهي مقصد ضروري من مقاصد الشريعة".(النجار، مرجع سابق ص45). ونفس الأمر أكده الدكتور محمد عمارة عندما عد الحرية من الضرورات الشرعية: "فالحرية، في النظرة الإسلامية، ضرورة من الضرورات الإنسانية، وفريضة إلهية وتكليف شرعي واجب، وليست مجرد (حق) من الحقوق، يجوز لصاحبها أن يتنازل عنها إن هو أراد".(عمارة، مرجع سابق ص08). وقال آخرون بإضافة الحرية إلى الضرورات الخمس وذلك بإمكان الزيادة عليها، وهو الشيء الذي ذكره الدكتور جمال الدين عطية عن ثلة من المعاصرين بقوله: "وأشار الشيخ محمد الغزالي في بعض أحاديثه غير المنشورة، كما كتب الدكتور أحمد الخمليشي والدكتور يوسف القرضاوي...وغيرهم محبذين مقترحين إضافة العدل والمساواة والحرية...".(عطية، ص 98).

المحور الثاني: الرؤية القانونية لحرية التعبير في التشريع الدولي والمغربي.

ضمنت القوانين الوضعية للأفراد والجماعات حرية التعبير في مختلف المرجعيات سواء الدولية أو الوطنية، فأما في المواثيق الدولية فقد نص على مشروعيتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948، ضمن المادة 19 بما يلي: "لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء، والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود".(الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ط 2015، ص40)

وعلى غرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية سنة 1966م معبرا عن حق حرية التعبير بشيء من التفصيل في استعمال بعض وسائل الاتصال المختلفة: "لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة، وله الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع، أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.(العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، دجنبر سنة 1966م، المادة 19 ص6).

كما تطرق الميثاق العربي لحقوق الإنسان إلى هذا الحق بما نصه: "يضمن هذا الميثاق الحق في الإعلام وحرية الرأي والتعبير، وكذلك الحق في استقاء الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين بأي وسيلة، ودونما اعتبار للحدود الجغرافية".(الميثاق العربي لحقوق الإنسان، سنة 2004م. المادة 32)

أما في المرجعية الوطنية، فإننا نجد الدستور المغربي يكفل حرية التعبير بكل أشكالها سواء في مجال الأدب والفن والبحث العلمي، فقد جاء في الفصل 25: "حرية الفكر والرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها، حرية الإبداع والنشر والعرض في مجالات الأدب والفن والبحث العلمي والتقني مضمونة". (دستور المملكة المغربية. سنة 2011م. ص 23)

كما قرر قانون الصحافة والنشر المغربي أن حرية التعبير بالوسائل التقليدية والرقمية مضمونة طبقا لأحكام الفصل 28 من الدستور ولا يمكن تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، فقد جاء في القانون المتعلق بالصحافة والنشر أن هذه الحقوق تمارس طبقًا للدستور وفق الشروط والشكليات الواردة في هذا القانون ووفقا للقانون رقم 89.13 المتعلق بالنظام الأساسي للصحافيين المهنيين والقانون رقم

90.13 المتعلق بالمجلس الوطني للصحافة، كما أن حرية طباعة الصحف وغيرها من المطبوعات وتوزيعها مضمونة بموجب هذا القانون.(الجريدة الرسمية، عدد6491،11 ذو القعدة 1437ه. ص 5967)، أما فيما يخص القانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر، فقد تمت مراجعته وتتميمه بمشروع القانون 71.17، وهو الشيء الذي جعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل على فحص وتقييم مقتضيات مشروع هذا القانون على ضوء المعايير الدولية لحرية الرأي والتعبير، سواء تلك المنبثقة عن المواثيق الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية، أو عن بعض نصوص القانون المقارن، أو تلك التي أرساها الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أو المحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان، وتبين للمجلس الوطني أن مقتضيات مشروع القانون المذكور ذات أهمية بالغة وكبرى بالنسبة للحق في حرية الرأي والتعبير.(منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان سنة 2022، ص11) فكل هذه المرجعيات والمواثيق ضمنت للإنسان حق حرية التعبير، بضوابط وشروط لا تسمح له بالإساءة إلى الغير، ولم تختلف في الحيثيات والمقاصد التي أنشئت من أجلها، ولم تختلف المواثيق الدولية عن الوطنية عن مقصد وضرورة نشأتها، وهي ضمان كرامة الإنسان فوق الأرض ونبذ أشكال العنصرية والتمييز.

المطلب الثاني: نماذج من التحديات العملية في الفضاء الرقمي

المحور الأول: خطاب الكراهية والتحريض

عرفت هيئة الأمم المتحدة خطاب الكراهية بكونه خطابا يشمل أي نوع من أنواع التواصل، الشفهي أو الكتابي أو السلوكي، الذي يهاجم أو يستخدم لغة ازدرائية أو تمييزية بالإشارة إلى شخص أو مجموعة على أساس الهوية، وبعبارة أخرى، على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو الجنسية أو العرق أو اللون أو النسب أو النوع الاجتماعي أو أحد العوامل الأخرى المحددة للهوية.(الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة على الويب: https://www.un.org). فهذا التعريف لا يختلف مع ما أمر الله سبحانه وتعالى به من الحفاظ على الأخوة الإنسانية والإيمانية حتى لا تصاب العلاقات الإنسانية بالشلل، ولذلك حارب الشارع هذا النوع من الخطابات التي تدعو إلى الكره والتحريض وحث على التعارف والتواصل بين الأمم والشعوب، ولا أدل على ذلك مما جاء في السنة النبوية التي بينت خطاب النبي عليه السلام لكبراء عصره وتواصله معهم بمختلف الوسائل المتاحة آنذاك بالكلمة الطيبة والقول الحسن.

كما أننا نجد الإسلام يعالج خطاب الكراهية في محطات مختلفة، سواء في علاقات المسلمين فيما بينهم أو مع من خالفهم في الدين، فمن النماذج التي جاءت في القرآن الكريم والتي تدعو إلى التواصل الحسن بدل خطاب الكراهية والعنف، نموذج موسى وهارون في مخاطبة فرعون بالقول اللين بدل التأنيب والكلام الجارح رغم ادعائه الربوبية، قال الحق سبحانه : {فَقُولا لَهُ قَوْلًا لَيِّناً لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشى} [طه: 44 43].

وإذا نظرنا إلى منصات التواصل الاجتماعي اليوم نجدها في تزايد كما قال يوسف بلعباس: "وهي الآن في تزايد مستمر لتنتج الكراهية والفتنة وتبث سمومها في المجتمع، ويتلقاها الشباب ويتأثرون بها، ذلك أن أغلبها تأتي من مصادر مجهولة، وبهويات رقمية متعددة، حيث غرست أفكارها الهدامة واستمالت عقول الشباب، ويظهر ذلك في التفاعل اليومي مع الصفحات التي تستغل ضعفهم قيمًا وثقافة، وتأتي خطابات الكراهية عبر الفيسبوك في سياقاتها الدينية والعرقية والإثنية والتمييز العنصري والجنسي واللون، مما يزرع الحقد والفرقة ليس فقط بين أبناء المجتمع الواحد، بل يتعداه إلى خارج الحدود، بين

العرب وحتى بين المغاربة، وكثير من أشكال التنمر وخطابات الكراهية نجدها في الرياضة والسياسة ما جعلها تتطور إلى سجالات حادة تنامت فيها مظاهر التعصب والتطرف(بلعباس 2022 ص 327).

- نموذج خطاب التحريض على الكراهية عبر الفيسبوك:

فهذا النوع كثيرة هي صوره وأنماطه والتي تشكل خطورة وتهديدا للأمن المجتمعي في الكثير من الأحيان، كنشر الصور الساخرة والمستفزة، باستعمال أسلوب الشتم والإهانة والتنقيص من الآخر عن طريق النشر أو التعليق، أو الإساءة إلى إليه بطرق أخرى، سمعية أو بصرية، وقد جاءت بعض الإحصائيات الخاصة بأساتذة الجامعات تبين نسبًا متفاوتة في مجالات خطاب الكراهية في فضاء الفيسبوك فكانت أعلى نسبة: "للمجال الديني بنسبة 24,64%، ثم الاجتماعي بنسبة % 19,43، ثم السياسي بنسبة 18,48%، ثم الثقافي بنسبة 16.58%، ثم الرياضي بنسبة 14.69% وأخيرًا الاقتصادي بنسبة 6,16% (بلعباس. مرجع سابق. ص 12).

فعوامل حدوث خطاب التحريض والكراهية عبر الفيسبوك متعددة ولا يمكن إرجاعها إلى ما هو اجتماعي أو ثقافي وحده، بل هناك ما هو إيديولوجي أو عرقي أو غيره، وهو الشيء الذي ذكره يوسف بلعباس بعدما قارن هذه الإحصائيات بغيرها، عندما قال: "تبرهن النتائج أن خطابات الكراهية ليست في كل الأحوال ترجمة للعوامل الاجتماعية، فقد ينشأ الفرد في بيئة صحية ومؤسسات تنشئة سليمة كالأسر ودورها الرشيد في مقت الظواهر الغريبة، إلا أن الأمر يطرح جدلًا؛ فبالرغم من توفر هذه الشروط في مجتمعاتنا المحلية إلا أن خطابات الكراهية في تصاعد وتنام كبيرين، فالسلوكيات السلبية تأخذ من البيئة الرقمية أرضًا خصبة في سرعة تفشيها، وهو ما لا يمكن إرجاعه لعلوم التربية والمجتمع فقط، بل تعكسه ميول فطرية تأجج الصراع النفسي، ويفرزه ميل الشخص بطبعه إلى التطرف إما لظروف قاهرة في ذكرياته أو ناجم عن حقد دفين اتجاه الآخر، ونقصد بالآخر المختلف في العرق والجنس والدين واللّون والرأي والفكر وغيره(يوسف، مرجع سابق ص 18). كما ذكر بعض هذه الأسباب الباحث ناصر الرحامنة بقوله: "هناك خطاب كراهية يعصف بشبكات التواصل الاجتماعي في أماكن كثيرة من العالم،لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية أو طائفية أو غيرها من أنماط الانتماءات(الرحامنة، 2018م، ص 12).

ويرجع الباحث منير حمدوشي انتشار هذا النوع من الجرائم عندما يقوم به أناس لا تعرف هويتهم، ولا عرقهم ولا نوع جنسهم بقوله: "شهد خطاب الكراهية انتشارا واسعا مع ظهور المنصات التفاعلية، في ظل إمكانية إخفاء هوية مستخدمي الانترنت، عبر أسماء مستعارة وحسابات مزيفة، مما سمح بالانفلات من المتابعة القانونية والمساءلة القضائية...(حمدوشي. 2022م. ص 153).

المحور الثاني: جرائم الابتزاز والتشهير الرقمي

أ - جريمة الابتزاز الرقمي: الابتزاز الرقمي ظاهرة حديثة عرفتها الشبكة العنكبوتية، وقد يسمى بالتهديد الالكتروني، فالضحية غالبا ما يطالب بأشياء ثمينة فدية مما قد يلحقه من ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي بنشر خصوصياته للعلن على الفضاء الرقمي مثل الصور ومقاطع الفيديو وغيرها، وقد عرفه الدكتور وفاء محمد صقر بما يلي: "جريمة الابتزاز الإلكتروني تتمثل في تهديد شخصًا طبيعيًا كان أو اعتباريًا من خلال إحدى الوسائل الإلكترونية وإجباره على القيام بعمل أو الامتناع عنه ولو كان هذا

العمل أو الامتناع مشروع، فالعبرة في الجريمة في إجبار الشخص والتحكم في إرادته دون النظر إلى الشيء المجبر عليه"(صقر. سنة 2024 . ص 469).

ويشمل الابتزاز الالكتروني مجموعة من الأنواع والأشكال وله الكثير من الخصائص، كونه من الجرائم الناعمة، وعابر للحدود، ويمس حريات الآخرين، ويصعب إثباته (المتوكل، سنة 2023. ص 191).

أما عن وسائله فمتعددة، قد ذكرتها الأستاذة مريم عراب بقولها: "هناك العديد من الوسائل التي يستخدمها المبتز في سبيل وصوله لهدفه من الجريمة، وهذه الوسائل من ضمن الأسباب الرئيسية التي تجعل المجني عليه يذعن لرغبات المجرم ملبيًا إياها، وتتنوع بدءًا من صورة أو تسجيل صوتي للضحية وقد تكون الوسيلة تجمع ما بين الصورة والصوت في تسجيل مرئي، وقد تكون الوسيلة أيضًا الحصول على أسرار تمس الحياة الخاصة للضحية عن طريق وثائق وبيانات وهناك وسيلة تتمثل باستخدام الألفاظ والعبارات ذات الوعيد"(عراب . سنة 2021. ص 1213)

ب - جريمة التشهير الرقمي: يعتبر التشهير من الجرائم الرقمية الواقعة على الأشخاص، وذلك لأنها تستهدف أعراضهم وسمعتهم عبر توظيف وسائل الاتصال الحديثة من حاسوب وهاتف ذكي وكلها تعتمد على شبكة الانترنت وسرعة الانتشار، حيث يقوم المجرم بنشر معلومات قد تكون سرية أو مضللة أو مغلوطة عن ضحيته، قد يكون فردًا أو مؤسسة تجارية أو سياسية، وهنا تتعدد الوسائل المستخدمة في هذا النوع من الجرائم، لكن في مقدمة هذه الوسائل إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية يحوي المعلومات المطلوب نشرها، أو إرسال هذه المعلومات عبر القوائم البريدية إلى أعداد كبيرة من المستخدمين، ويضاف لذلك الجرائم ذات الهدف الرامي لتشويه السمعة، والشائعات والأخبار الكاذبة لمحاربة الرموز السياسية والفكرية وحتى الدينية من أجل تشكيك الناس في مصداقية هؤلاء الأفراد، وقد يكون الهدف من ذلك هو الابتزاز أو اغتيال الشخصية لأغراض أخرى يدركها مقترف مثل هذه الأفعال(ديش2017. ص 273).

ويشير الباحث كرم سلام إلى جريمة التشهير بقوله: "وكذلك من الأنواع: التشهير، حيث يستخدم المجرم المعلومات المسروقة ويضيف إليها معلومات كاذبة ثم يرسلها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو البريد الإلكتروني لكثير من الناس بهدف تشويه سمعة الضحية وتدميرها نفسيًا وغيرها من الأنواع المتعددة في هذا المجال (كرم سلام. سنة 2022. ص 50).

المبحث الثاني: الموازنة بين حرية التعبير والتجريم برؤية تكاملية

المطلب الأول: التوازن بين الحرية والتجريم

المحور الأول: المقاربة المقاصدية: حرية التعبير مطلب شرعي، فكما سبق فإنها تدخل حيز الوجوب، فهي كرامة الإنسان وسيادته، بحيث لا يمكنه أن يكبح جماح الفكر والقلم، كما تغنى بذلك المتنبي قديما بحرية تعبيره بالوسائل المتاحة في عصره، ولا ينبغي الإضرار بالغير من خلال هذه الحرية أيضًا، كما جاء في نصوص شرعية كثيرة، فلا ضرر ينبغي أن يلحق من أراد التعبير في الفضاء الرقمي إذا التزم الضوابط والآداب والأخلاق المعمول بها شرعًا وقانونًا في النشر والتعبير بمختلف الوسائل سواء اللفظية أو الإشارية أو غيرهما، فوجب عليه أن يسلك طريق التواصل الايجابي حتى يكون عمله بعيدا عن الإساءة إلى الغير، بما فيه الأمن المجتمعي ومؤسسات الدولة، وباقي الأفراد وأن لا يخلط بين الحق، وطريقة إيصاله، لأن المراد بحرية التعبير تحقيق مقصود الشارع، بدل الوقوع في أعراض

الناس بالسب والتشهير في المنصات الرقمية وباقي مواقع التواصل الاجتماعي. فالمقاربة المقاصدية لحرية التعبير ترتكز على تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وإذا تعارضت عند ذلك حرية التعبير بالمصلحة العامة وجب تقديم هذه الأخيرة على ما هو فردي.

المحور الثاني: الشرعية الجنائية والمحاكمة العادلة، حرية التعبير والتواصل في الفضاء الرقمي بمختلف منصاته حق إنساني، لكن وجب تقنينه وسن سياسات جنائية تتماشى وهذه الحرية دون تضييق وإنما ضبط وتأطير حدودها، فتكون بذلك شرعنته بما يضمن للأفراد حقوقهم في التعبير، بمعنى أنه لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص قانوني، فهو كما يقول الأستاذ محمد سايحي عن مبدأ الشرعنة هذه: "ومقتضاه أن لا تعتبر أفعال الأفراد وصور سلوكهم جرائم إلا بوجود نص قانوني معاصر لوقوعها، ويحمل في طيه نهيًا صريحًا، ويقرر جزاءً جنائيًا، ولا يقتصر هذا المبدأ على التجريم والعقاب فحسب بل يمتد إلى الإجراءات الجنائية، فأي إجراء غير منصوص عليه يعتبر تحكمًا يرتب زيادة على البطلان الجنائي، مكنة المتابعة الجنائية للجهة التي أصدرته (سايحي. ص 213).

كما أنه ينبغي أن نعرف حدود حرية التعبير وباقي جوانبها القانونية نظرا لاتساع معنى حق حرية التعبير وشموليته لمجالات متعددة تتعلق بباقي الحقوق والحريات، ويرجع هذا الاتساع على حد تعبير مباركي جمال الدين لزرق إلى كونها تكمن في أن حق أو حرية الرأي والتعبير يرتبط بعدد من حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها مثل الحقوق اللغوية وحرية الاجتماع والتجمع وحرية الصحافة، كما أن له صلة وثيقة بحرية المعتقد والدين، ويتقاطع في بعض الجوانب مع حق المشاركة في الحياة العامة للدولة"(مباركي. سنة 2018م. ص30). فالأفراد يمارسون حرية التعبير بهذا الاتساع والشمول، لكن لا ينبغي متابعتهم في ما لا يخالف القانون حماية لحرية التعبير، ولذلك راعت الدساتير هذا المعنى بمقتضى الحرية العامة، غير أن بعض النصوص التنظيمية يلفها الغموض والعموم والتنزيل على أرض الواقع وهذا ما يحول دون مسايرة التشريع الجنائي في بعض القضايا الرقمية المستجدة كجريمة الابتزاز والتشهير والاحتيال وغيرها.

المطلب الثاني: الرؤية التكاملية للسياسات التشريعية

المحور الأول: أهمية السياسات العمومية الرقمية في حماية حرية التعبير وتجريم الأفعال الضارة

تحاول مجموعة من الدول تشريع سياسات حمائية رقمية لهذا النوع من الاتصال القائم على حرية التعبير في الشبكات العنكبوتية، كما يقول الدكتور عبد الله نوح: "تبذل المنظمات الحقوقية جهودا حثيثة على المستوى الدولي لبلورة مجموعة قواعد وضوابط متفق عليها لممارسة الحريات الرقمية وحماية رواد الانترنت بواسطة إخضاع رقابة الدول إلى ضوابط قانونية ودولية متفق عليها، إذ أدى النقاش المحتدم حول الحقوق الرقمية إلى إصدار عدة إعلانات دولية للدفاع عن الحرية الرقمية وكبح جماح رقابة الدول عليها (نوح، سنة 2021 ص303).

أما مريم عراب فقد وصفت هذه الجهود بالقصور بقولها: "وبالرغم من قيام الكثير من الدول بسن تشريعات جديدة، أو تعديل تشريعاتها القائمة لمواجهة الجريمة المعلوماتية إلا أنها لم تتوصل إلى تدارك كل ما يحيط بالجريمة من الجانب الإجرائي، كذلك بالنسبة للمشرع في الدول العربية لم يتدخل جديًا لمواجهة هذا النوع من الجرائم بنصوص إجرائية خاصة، وأمام هذا القصور التشريعي تبرز مسألة

صعوبة جمع الأدلة في مجال الجريمة المعلوماتية من جهة، ومن جهة أخرى صعوبة في تطبيق الإجراءات الجنائية التقليدية (عراب، مرجع سابق ص 1214).

ويمكن أن نرجع سبب هذا القصور إلى زيادة الكم الهائل والثورة الرقمية التي عرفت تطورًا كبيرًا على حد تعبير قول الأستاذ مصطفى محمد صادق حسيني بقوله: "وفي الوقت ذاته زادت تقنيات الاتصال الحديثة من صعوبة فرض الرقابة على المعلومات التي يتم استخدامها في ارتكاب العديد من الجرائم الإلكترونية، فضلًا عن انخفاض جودة معظم البرامج الإعلامية التي ترمي إلى اجتذاب أكبر عدد من المشاهدين عن طريق التركيز على الأمور المنافية للأخلاق والآداب العامة وقصص الجرائم واستغلال الأطفال في ذلك (صادق حسيني، ط.2024، ص 635).

كما أن هذا التطور الرقمي لا ينبغي أن يكون حاجزا أمام السياسات الحمائية، بل ينبغي أن تستخدم وسائله في الحد من الجرائم الالكترونية وهو الشيء الذي أكده مصطفى حسيني أيضا بقوله: "فإذا كان التقدم التكنولوجي الهائل قد عزز من قدرة الأفراد على التواصل بشكل سريع وفعال، فقد عزز بذات الطريقة القدرة على استخدام التكنولوجيا في ارتكاب العديد من الجرائم الإلكترونية التي تمس بكيان الدول. فضلًا عن انتهاك خصوصية الأفراد من خلال إجراء مراقبة دقيقة لحياتهم الخاصة وتحديدًا فيما يتعلق بمراسلاتهم والمعلومات المتعلقة بهم. وأصبح بالإمكان أكثر من أي وقت مضى تتبع ومراقبة المراسلات بين الأفراد بشكل سري حيث يتم استخدام برامج الكترونية مخصصة لهذا الغرض سواء كان ذلك من خلال التسجيل للمكالمات أو من خلال التنصت أو التسجيل المرئي لمراسلات الأفراد وتحركاتهم الإلكترونية أو عن طريق البرمجيات الخبيثة التي تمكن الأشخاص والجهات من الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بشخص ما.(صادق حسيني. مرجع سابق . ص 635).

وقد أحسنت الباحثة حياة مختاري القول عندما قالت بضرورة الاستفادة من هذه الوسائل الحديثة في محاربة الجريمة الالكترونية: "والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة بوضع ترتيبات تقنية معدة خصيصا لتعقب وتحديد الحيز الجغرافي المتواجد فيه المتهم أو المشتبه فيه بعد الحصول على إذن من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بعد استشارة وكيل الجمهورية"(مختاري . 2023 . ص 345).

وأما من حيث المبادئ والأهداف العامة لبعض السياسات الحمائية فيجب أن تكون متسقة مع المعايير العالمية لحقوق الإنسان إذا أرادت الدول أن تحمي حرية التعبير على الانترنت، وإذا أرادت الشركات أن تحترم هذه الحرية إلى أقصى حد ممكن يتعين على الحكومات أن تضمن وجود الأطر القانونية والسياسات اللازمة لمعالجة المسائل الناشئة عن مسؤولية الوسطاء وغياب المسؤولية. وينبغي تكييف الأطر القانونية والسياسات المؤثرة في حرية التعبير وحرمة الشؤون الشخصية مع الظروف دون انتهاك المعايير العالمية، كما ينبغي أن تكون متسقة مع معايير حقوق الإنسان بما فيها الحق في حرية التعبير(اليونسكو. 2015 . ص 137).

المحور الثاني: دور التربية الرقمية والإعلام في الحد من الجرائم الإلكترونية

إن الأجيال القادمة لا يمكن أن تستغني عن الأجهزة الرقمية بأية حال، فقد عرف البعض إدمانًا كبيرًا عليها، ولذلك فالحل الأنجع هو القيام بنهضة تربوية إعلامية رقمية للحد من مخاطر هذا الشبح وويلاته المتعددة بسبب اكتساح من انعدمت ثقافته القانونية والإعلامية لهذا المجال أو من لهم تلك الثقافة غير أنهم حولوا قيمهم إلى أرقام، لا هم لهم سوى الربح المادي، والمؤسف له هو أن تجد فئات من رجال الأعمال يقومون بهذه الأعمال، يقول الدكتور محمد بن سعود البشر: ما شجع رجال الأعمال إلى الاتجاه

إلى وسائل الإعلام للتكسب منها وهم لا يفقهون شيئا في تخصص الإعلام ولا في أخلاقيات المهنة فقد تحولت المؤسسات الإعلامية إلى شركات استثمار ضخمة يهمها في المقام الأول أن تفوز بأكبر عدد من المساهمين في ملكيتها وإدارتها وتشغيلها، وأن تضمن لهؤلاء المساهمين قدرًا معينًا من الربح، من خلال تركيزها على الوظيفة الترفيهية على حساب وظائف أخرى (البشر. ط.1417ه. ص 27).

والملاحظ مما سلف أن الرغبة المادية ساهمت في انحراف الوعي الأمني، أو ما يسمى بالتربية الإعلامية والتي وجب إشعار الأبناء بمكانتها وأهميتها في تكوين الحس النقدي الإعلامي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم التركيز على أهم عناصرها والتي تتجلى في النقاط التالية:

أولًا: الوعي بتأثير وسائل الإعلام على الفرد والمجتمع، ودفع الأفراد لاتخاذ مواقف معينة بناء على تجارب التأثر الإعلامي السلبية والايجابية.

ثانيًا: استيعاب عملية الاتصال الجماهيري بشكل واع وشامل

ثالثًا: اعتماد استراتيجيات وأساليب متنوعة ومناسبة تقوم بدور تفسير وتنقيح المضامين الإعلامية المختلفة، وفهم الرسائل العميقة التي تقدمها للجماهير.

رابعًا: مراعاة الجوانب الجمالية عند فهم واستيعاب المضامين الإعلامية المختلفة، وذلك تبعا لاختلاف أذواق الجماهير(مرتضوي . ط. 2020م . ص 192 و193)

ومن خلال هذه العناصر يمكن القول بأنه لا يمكن الحصول على بيئة رقمية آمنة من دون تضافر الجهود لتكوين ناشئة واعية بمخاطر الجرائم الإلكترونية وكيفية التعامل مع الوسائل الإعلامية والرقمية بإيجابية وحذر.

المحور الثالث: التعاون الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود.

للتعاون الدولي دور هام في الحفاظ على الأمن الرقمي عن طريق مكافحة الجرائم الإلكترونية العابرة للقارات والحدود، في مختلف الميادين، سواء الأخلاقية والاجتماعية أو التجارية، والفكرية وغيرها، وقد دعت منظمة الأمم المتحدة إلى الحفاظ على الاستقرار ومكافحة الجرائم الإلكترونية من خلال إقرار العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، كما عملت على تأسيس منظمات متخصصة لهذا الغرض مثل المنظمة العالمية للملكية للفكرية WIPO، ثم هناك جهود أخرى للاتحاد الأوروبي وباقي الدول العربية لمكافحة هذا النوع من الجرائم مثل ما عرف من اتفاقية بودابست، ثم الإرشاد الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أو ما يسمى بالإرشاد الخامس للجرائم السيبرانية وغيرها من التجارب التي قامت بها باقي الدول في سياساتها الداخلية مثل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق قانون مقاومة الفضاء الخارجي سنة 1999م وفرنسا كذلك من خلال قانون استقبال وتحليل الانترنت سنة 1988م من قبل المديرية العامة للجمارك، ومن الدول العربية دولة الإمارات من خلال إصدارها لقانون حماية المعاملات الالكترونية من القرصنة سنة 2006م، ودولة الكويت من خلال تشريع قانون رقم 30 سنة 2010م المتعلق بجرائم المعاملات الالكترونية، وهكذا باقي الدول في سياساتها الداخلية (موزالي. ط2023م من ص190 إلى 194 بتصرف).

وأما المشرع المغربي فإنه لم يغفل هذا الجانب بل صادق على اتفاقيات دولية تؤسس لحالة القوننة ومنهت اتفاقية بودابست حول الجريمة المعلوماتية، وإيجاد باب خاص في القانون الجنائي يتعلق بالمس بنظم المعالجة الآلية للمعطيات منذ سنة 2003م (المبطول، مرجع سابق، ص31، بتصرف)، بالإضافة إلى هذا فهناك جهود مبذولة في إطار مجموعة من الاتفاقيات الدولية والوطنية والتي ساهمت في الحد

من استفحال الجريمة المعلوماتية كاتفاقية برن بشأن حماية المصنفات الأدبية والفنية سنة 1886م، وكذلك اتفاقية تربس للجريمة المعلوماتية والتي تم التوقيع عليها في مدينة مراكش المغربية بتاريخ 1994/04/15م.

الخاتمة:

وختاما فإن التواصل الرقمي من الأمور المستجدة التي أصبح يعول عليها الإنسان في قضاء أغراضه وأهدافه وباقي رغباته اليومية، غير أن الذي شابه من بواطن الخلل ما يعرف بالجرائم الإلكترونية، والتي تعين تضافر الجهود من أجل محاربتها على كافة الأصعدة وطنيًا ودوليًا لضمان الحماية الخصوصية للأفراد والمجتمعات، كما يجب على مختلف الهيئات الحقوقية والدستورية الرقي بالمنظومة الجنائية الرقمية وتطويرها لمواكبة كل مستجد في هذا النطاق، مع توسيع دائرة الصلاحية للهيئات المسئولة للحد من هذا النوع من الجرائم، وترك هامش معقول من الحرية للأفراد في غير ضرر أو إضرار بالحقوق الفردية والعامة لتحقيق التوازن المنشود والحياة المستقرة، ومراقبة الله تعالى في كل صغيرة وكبيرة واستحضار الضمير الإنساني والوعي الاجتماعي كمبدأ للحفاظ على الحياة العامة والسلم القومي.

لائحة المصادر والمراجع المعتمدة

- ✓ **الكتب**
- ✓ القرآن الكريم
- ✓ ابن حزم، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد. الفصل في الملل والأهواء والنحل . مكتبة الخانجي القاهرة.
- ✓ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين. سنة 1414ه. لسان العرب. أبو الفضل جمال الدين ابن منظور. ط3 . دار صادر، بيروت.
- ✓ أحمد يس، نجلاء. سنة 2013م. الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية . ط1. العربي للنشر والتوزيع
- ✓ البشر، محمد بن سعيد. سنة 1417ه. المسؤولية الاجتماعية في الإعلام النظرية وواقع التطبيق . ط1. دار عالم الكتب
- ✓ البياتي، ياس خضر. سنة 2015م، 1436هـ. الاتصال الرقمي أمم صاعدة وأمم مندهشة. ط1 . دار البداية.
- ✓ الحليبي، خالد بن سعود بن عبد العزيز. سنة 1443ه. مهارات التواصل مع الأولاد. ط1. مركز الملك عبد الله للحوار الوطني.
- ✓ حمداوي، جميل. سنة 2015. التواصل اللساني والسميائي والتربوي. ط1 . نشر شبكة الألوكة
- ✓ زريق، برهان. سنة 2016م. حرية الرأي في الفكرين الإسلامي والغربي. ط1.
- ✓ الزعبي، علي فلاح. سنة 2010م، 1430ه. الاتصالات التسويقية. ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع
- ✓ الزياتي، عز الدين. سنة 2008م. التواصل اللفظي والتواصل غير اللفظي. دار القلم.
- ✓ طلعت محمود، منال. سنة2001م. 2002م. مدخل إلى علم الاتصال دون ذكر دار النشر.
- ✓ عطية، جمال الدين. سنة 2001م . نحو تفعيل مقاصد الشريعة. ط1 . دار الفكر للطباعة والنشر، دمشق.
- ✓ عمارة، محمد. سنة 1430هـ، 2009م. مفهوم الحرية في مذاهب الإسلاميين . ط1. مكتبة الشروق الدولية، القاهرة.
- ✓ الفاسي، علال. سنة 1993م. مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها . ط5. درا الغرب الإسلامي.
- ✓ محمد عبد الحميد، محمد. سنة 2007م، 1428هـ. الاتصال والإعلام على شبكة الانترنيت ط1. عالم الكتب.
- ✓ النجار، عبد المجيد. سنة 1413هـ 1992م. دور حرية الرأي في الوحدة الفكرية بين المسلمين. ط1. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- ✓ نخبة من اللغويين بمجمع اللغة العربية بالقاهرة. سنة1392هـ، 1972م. المعجم الوسيط. ط2.
- ✓ **مراجع الجامعات والمجلات والمراكز والمؤتمرات والهيئات وباقي النصوص القانونية**
- ✓ اليونسكو. 2015م. "الاتجاهات العالمية في حرية التعبير وتنمية وسائل الإعلام". ص137
- ✓ "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". دجنبر سنة 1966م . المادة 19

- ✓ "الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة" على الويب: https://www.un.org
- ✓ "الميثاق العربي لحقوق الإنسان" سنة 2004م. المادة 32
- ✓ "دستور المملكة المغربية".2011م إصدارات مركز الدراسات والأبحاث السياسة الجنائية بمديرية الشؤون الجنائية والعفو، ضمن سلسلة نصوص قانونية، شتنبر 2011م العدد: 19. ص23
- ✓ "رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مشروع القانون القاضي بتغيير وتتميم قانون الصحافة والنشر". سنة 2022م. منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان. ص11
- ✓ "مؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية"، بانكوك، 18 – 25 أبريل 2005م.
- ✓ ابن عمروش، فريدة. سنة2021م. "الاتصال الرقمي وفق منظور مقترب الاستخدامات والاشباعات". مجلة المعيار. المجلد 25ع 54 ص6
- ✓ بلعباس، يوسف. سنة 2022م. "التفاعلات الرقمية بين الشباب وسياقات انتشار خطاب الكراهية". المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم. المجلد 9 العدد 2. ص327
- ✓ بلعباس، يوسف. سنة 2024م. الشبكات الاجتماعية ودورها في التحريض على خطاب الكراهة. المجلد 08، العدد 03. ص 12و18
- ✓ الجريدة الرسمية، 11 ذو القعدة 1437هـ، 15 أغسطس 2016م. عدد 6491.
- ✓ الجمعية العامة للأمم المتحدة، سنة 2015م. "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" المادة . 19. ص40
- ✓ حمدوشي، منير. سنة 2022م. "الاستراتيجيات الحجاجية ودورها في بناء خطاب الكراهية الرقمية". المجلة المغربية للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 02. ص153
- ✓ الديربي، عبد العالي. وصادق، إسماعيل محمد. سنة 2012م. "الجريمة الالكترونية، دراسة قانونية وقضائية مختلفة". المركز القومي للإصدارات القانونية ص40
- ✓ ديش، سورية. سنة2017م. "أنواع الجرائم الالكترونية وإجراءات مكافحتها". مجلة العلوم السياسية والقانون. العدد الأول. ص273
- ✓ الرحامنة، ناصر. سنة 2018. "خطاب الكراهية في شبكة الفيسبوك في الأردن، دراسة مسحية". رسالة ماجستير، كلية الإعلام جامعة الشرق الأوسط. ص12
- ✓ سايحي، محمد. "الحماية الجنائية للحرية الفردية في ظل الشريعة الإسلامية والقانون". جامعة محمد بوضياف المسيلة. ص 213
- ✓ سلام كرم، عبد الرؤوف. سنة 2022م. "الجرائم الالكترونية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي". وقائع أعمال المؤتمر العلمي الافتراضي 14و15 ماي سنة 2022 المركز الديموقراطي العربي، برلين. ص50
- ✓ صادق حسيني، مصطفى محمد أحمد. 2024م. "أساس حرية التعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المواثيق الدولية والإقليمية". مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد العاشر. ص635

- ✓ صقر، وفاء محمد. سنة2024م. "جريمة الابتزاز الالكتروني". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة بني سويف، المجلد 36 العدد02. ص469
- ✓ طلعت، منصور. سنة 1980م. "سيكولوجية الاتصال". مجلة عالم الفكر، العدد2، ص427
- ✓ عراب، مريم. سنة 2021م. "جريمة التهديد والابتزاز الالكتروني". مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 7 العدد الأول ص1213و1214
- ✓ فتحي، عبد الهادي محمد. يونيو- نوفمبر سنة 2011م. "رقمنة الدوريات العربية". مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية،ع 2 ص3
- ✓ مباركي، جمال الدين. سنة 2018م. "الحماية القانونية لحرية التعبير". مجلة متون، المجلد 09 العدد 04. ص30
- ✓ المبطول، محمد. "الجرائم الإلكترونية في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي". وقائع أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي، 14 و15 ماي 2022م المركز الديمقراطي العربي ص 26 و31
- ✓ المتوكل، حورية. سنة2023. "جريمة الابتزاز الالكتروني". المجلة الالكترونية للأبحاث القانونية، العدد 11 ص191.
- ✓ مختاري، حياة. سنة 2023م. "جريمة التحريض على خطاب الكراهية عبر وسائل الاتصال الاجتماعي". مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد السادس، العدد: خاص ص345
- ✓ مرتضوي، خولة. سنة2020م. "التربية الإعلامية في المرحلة الجامعية المفهوم والأهداف". دورية نماء لعلوم الوحي والدراسات الإنسانية، العددان 8 و9 ص192 و193
- ✓ موزالي، نور الدين. سنة 2023م. "الجرائم المعلوماتية في إطار التجارة الالكترونية وسبل مكافحتها". مجلة الدراسات القانونية، المجلد 09 العدد 02. ص 190 إلى 194 بتصرف.
- ✓ نوح، عبدالله. سنة 2021م. "حرية التعبير والإعلام الرقمي في القانون الجزائري، بين المنظور الحقوقي والمنظور السيادي". المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16 العدد 04. ص 303

السياسة التجارية المغربية: تحدي الأمن الغذائي في الحبوب في ظل تقلبات التجارة الدولية.

محمد العلاوي باحث بسلك الدكتوراه

كلية العلوم القانونية و الاجتماعية والاقتصادية أكدال – جامعة محمد الخامس- مركز الدكتوراه القانون و الاقتصاد – تخصص القانون العام و العلوم السياسية-

البريد الإلكتروني :mohammed.elallaoui@um5r.ac.ma

الملخص:

تناقش هذه الورقة البحثية كيف انتقل المغرب من الإنتاج الفلاحي والزراعي من المنتجات الأساسية من الحبوب والقطاني والزيوت إلى استيراد هذه المواد من الأسواق التجارية الدولية، غير إن هذا التوجهات الاستراتيجية التي كرست مع المخططات الفلاحية المعتمدة منذ سنة 2008 أثقلت كاهل كل من الميزانية العامة والاحتياطات النقدية من العملة الصعبة من أجل تغطية العجز السنوي من الحبوب.

كما تظهر الورقة البحثية أن السياسة التجارية والجمركية في مجال التجارة الدولية للحبوب أثبتت مرونة عالية في مواجهة الصدمات الحادة والفجائية الناجمة عن ارتفاع الأسعار العالمية، وذلك من خلال التعليق الفوري للرسوم الجمركية وتقديم الدعم المباشر لواردات الحبوب، مما جعل المغرب ينجح في عزل المستهلك المحلي عن ارتفاع السعر، وكذلك تحقيق استقرار في الإمدادات الغذائية من الحبوب.

الكلمات المفتاحية: فاتورة الحبوب- الأسواق الدولية- الأمن الغذائي- السيادة الغذائية- قيود التصدير.

Abstract:

This paper discusses how Morocco shifted its agricultural production strategy for essential commodities—cereals, pulses, and edible oils—towards importing these staples from international trade markets. This strategic reorientation, consolidated by agricultural plans adopted since 2008, has significantly burdened both the national public budget and foreign currency reserves to cover the chronic annual deficit in grain supply.

Furthermore, the paper demonstrates that Morocco's commercial and customs policy in the international grain trade has shown high resilience in the face of

acute and sudden shocks caused by global price surges. This was primarily achieved through the immediate suspension of customs duties and the provision of direct subsidies for grain imports, allowing Morocco to successfully shield the local consumer from price volatility and maintain the stability of food supplies.

Keywords: Grain Bill (Import Invoice) – International Markets – Food Security – Food Sovereignty – Export Restrictions.

المقدمة:

يعد الأمن الغذائي أحد التحديات الاستراتيجية التي تواجه الاقتصادات النامية والمستوردة للمنتجات والمواد الأساسية خاصة من الحبوب والقطاني، على اعتبار أن كل واحد من ستة أشخاص يعتمد على التجارة الدولية لتلبية احتياجاتهم الغذائية، ويعد المغرب واحدة من هذه الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية لإمداد السوق المحلي من إمدادات الحبوب و القطاني، إلا إن هذا التوجه نحو الأسواق الدولية يجعل المغرب عرضة للتقلبات وللصدمات الحادة والمفاجئة عند كل أزمة عالمية أو عند أي توتر جيوسياسي ، على غرار أزمة الغذاء العالمية لسنة 2007و2008 أو على شاكلة جائحة كورونا أو على شاكلة الحرب الروسية الأوكرانية.

تاريخيًا، كان المغرب يحقق اكتفاء ذاتيًا من مجموعة من المنتجات الأساسية كالحبوب والقطاني في سنوات الثمانيات والتسعينات، إلا أن المغرب سيتخلى عن سياسة الاكتفاء الذاتي من هذه المواد ويتجه نحو إنتاج المنتجات الفلاحية القابلة للتصدير (كالفراولة والأفوكادو والحمضيات...) من أجل جلب المنفعة المتمثلة باستدرار العملة الصعبة، لا سيما مع تزامن طرح المؤسسات الدولية المالية لتحقيق الأمن الغذائي عبر توفير الغذاء من دون تحديد كيفية الإمداد من الأسواق الدولية أو من الإنتاج المحلي، ما فتئ أن تطور مفهوم الأمن الغذائي بواسطة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة منذ ستينات القرن الماضي إلى أن استقر تعريفه في قمة الغذاء العالمي سنة 1996، ليشمل أبعاد التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار، بالتزامن مع ظهور الحركات الداعية إلى السيادة الغذائية التي تمكن الشعوب من الحق في تحديد سياساتها الفلاحية والزراعية واتباع النظام الغذائي الملائم الذي ينتج بطريقة مستدامة .

إن من تبعات هذه الاختيارات الاستراتيجية للمغرب عبر مخطط المغرب 2008-2018 و عبر الجيل الأخضر2020-2030، أدت إلى التخلي عن إنتاج الحبوب و الزيوت (حبوب القمح الكامل، القمح اللين، الشعير، الزيوت...) في مقابل تم التركيز على المنتجات الفلاحية التي تجلب العملة الصعبة، غير أن هذه التوجهات الاستراتيجية أدت إلى انفصال بين النموذج الاستهلاكي والنموذج الإنتاجي حسب الخبير الاقتصادي حسن أقصبي، فعلى إثر هذا الانفصال أصبح المغرب ينتج ما لا يستهلك ويستهلك ما لا ينتج.

إن الأهمية الكبرى التي تحتلها الحبوب في السلة الغذائية للأسر المغربية، تجعل من محصول الحبوب أحد الركائز المحورية في إعداد قانون المالية لكل حكومة، حيث يستند قانون المالية لتحقيق أهدافه على محصول الحبوب من القطاني في كل سنة، كما أن الأسر المغربية تعتبر الحبوب أحد المصادر الرئيسية للغذاء، لا سيما ، وأن الأسر المغربية تنفق 13 في المئة من نفقات الغذاء على الحبوب.

واستنادا على ما سبق، تسعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكالية الرئيسية المتجلية في:

مدى قدرة السياسة التجارية المغربية على تأمين واردات الحبوب من الأسواق الدولية في ظل اتسام التجارة الدولية بتوالي الأزمات الاقتصادية والجيوسياسية والغذائية العالمية.

استنادا إلى ما سبق، وبناء على الإشكالية المحورية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات التي تحاول الورقة الإجابة عنها من وتشمل:

- ما هو دور التجارة الدولية في تأمين الأمن الغذائي العالمي والمحلي؟
- ما هي المؤشرات الدولية للأمن الغذائي؟
- ما هي تكلفة نفقات استيراد الحبوب على ميزانية المغرب؟
- ما هي الآليات التي تتدخل بها الحكومة لتأمين إمدادات الحبوب؟
- ما هي السياسة الجمركية المتبعة في استيراد الحبوب؟

المبحث الأول: دور التجارة الدولية في تأمين الأمن الغذائي العالمي.

تلعب التجارة الزراعية دورًا محوريًا في معالجة التحديات الدولية المرتبطة بالأمن الغذائي، خاصة مع اعتماد واحد من كل ستة أشخاص حول العالم بشكل رئيسي على التجارة الدولية لتلبية احتياجاتهم الغذائية من الحبوب والزيوت، غير أن السياسات الحمائية المتمثلة في قيود التصدير على الحبوب تعد ممارسة منتشرة تسبب في اضطرابات حادة وفجائية لأسعار الحبوب في الأسواق الدولية.

في المقابل، تحظر قواعد منظمة التجارة العالمية استخدام الحواجز والقيود التجارية والجمركية أمام التدفقات التجارية الزراعية إلى الدول التي تعاني من عجز حاد أو طارئ في المواد الغذائية الأساسية المشتقة من الحبوب والزيوت للاستخدام الغذائي البشري أو الحيواني، وبالتالي فإن التحدي الاستراتيجي لنظام التجارة العالمي يتجلى في تقاسم الغذاء في أوقات الندرة[1].

إجمالًا، فإذا كانت الإحصائيات والكتابات تفيد بأن لا يوجد نقص في الإنتاج الغذائي من الحبوب والزيوت، فإن الأبحاث تشير إلى أن المشكلة الرئيسية تتجلى في القدرة على نقل الغذاء عبر الحدود من مناطق ذات الفائض من الإنتاج من الغذاء إلى مناطق العجز، بالإضافة إلى القدرة على تحمل

[1] Wolff, A. W., & Glauber, J. W. (2023). *Food insecurity: What can the world trading system do about it?* (PIIE Policy Brief 23-15). Peterson Institute for International Economics. https://www.piie.com/publications/policy-briefs/food-insecurity-what-can-world-trading-system-do-about-it

تكاليف الشراء والنقل عبر تأدية الجزء الأكبر من التكاليف بالعملات الصعبة[1]، فهذه العملية الخاصة بالتجارة الدولية في الحبوب والمواد الغذائية الأساسية، تنتج خاسرين ورابحين كلما ارتفعت أسعار الغذاء، حيث أنه كلما ارتفعت أسعار الغذاء من الحبوب في الأسواق الدولية، كلما جنت الدول المصدرة للحبوب المكاسب المالية و التجارية على حساب الدول المستوردة التي تتكبد خسائر مالية بسبب ارتفاع الأسعار.

المطلب الأول: المؤشرات الدولية للأمن الغذائي العالمي.

تلعب التجارة في الحبوب دورًا حاسما في مكافحة انعدام الأمن الغذائي العالمي، وذلك من خلال تسهيل نقل الغذاء من المناطق والدول المصدرة إلى المناطق و الدول التي تعاني من عجز في الإمدادات الغذائية من الحبوب، ففي هذه العملية التجارية والجمركية واللوجستية لنقل الحبوب عبر الحدود، تعد عملية بالغة الحساسية في استقرار العالم والحد من الأزمات الغذائية العالمية.

ففي هذا الصدد، تتدخل عدة أطراف من المؤسسات الدولية للإشراف على تأمين الغذاء العالمي، على غرار كل منظمة الزراعة والأغذية والمجلس الدولي للحبوب وبرنامج الأغذية العالمي للحالات الطارئة، فكل هذه المؤسسات تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي العالمي، لاسيما ضمان وصول الإمدادات الغذائية من الحبوب والزيوت إلى الدول التي لا تحقق الاكتفاء الذاتي ولا تقدر على الاعتماد على الذات في تأمين الحبوب.

غير أن رصد الأمن الغذائي العالمي يتطلب ليس فقط وجود مؤسسات دولية متخصصة في المجال، وإنما الأمر يتطلب تواجد مؤشرات دولية لقياس انعدام الأمن الغذائي، ففي إطار محاولة المنتظم الدولي لقياس الأمن الغذائي العالمي، أنشأ مؤتمر الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة لجنة للأمن الغذائي العالمي سنة 1975 من أجل الإشراف على تطورات الأمن الغذائي، وقد تم تصنيف الأمن الغذائي على أساس أربعة أبعاد وهي التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار، فهذه الأبعاد الأربعة تمكن من قياس مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في العالم.

وبما أن هذه الأبعاد الأربعة مترابطة فيما بينها، فإن أي مساس بإنتاجية الحبوب للفرد أو وجود عجز في المخزون الغذائي، فإنه يؤثر على قدرة الأسر والأفراد على الوصول والحصول على الغذاء بسبب غلاء أسعار المواد الغذائية، مما يؤدي يؤثر على جودة التغذية، وبالتالي فإن البعد الرابع المتمثل في الاستقرار في الإمدادات الغذائية، يعرض الأبعاد الثلاثة الأخرى إلى الخطر لا سيما وأن بُعد استقرار الإمدادات يتأثر بالعوامل الجيوسياسية أو الاقتصادية أو المناخية، فعلى مستوى أكثر شمولاً، تستعرض لجنة الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة مجموعة من ستة مؤشرات لمراقبة ورصد أوضاع سوق الحبوب الدولية.

[1] International Monetary Fund. (2012). Chapter 4: Using trade policy to overcome food insecurity. In *Global Monitoring Report 2012: Food Prices, Nutrition, and the Millennium Development Goals* (pp. 95–123). World Bank Publications. Retrieved from https://www.elibrary.imf.org/display/book/9780821394519/ch06.xml

مؤشرات الأمن الغذائي لمنظمة الأغذية والزراعة.	نسبة مخزون الحبوب العالمي إلى استخدام الحبوب العالمي. (وتقدر نسبة 17-18 في المائة بأنها الحد الأدنى اللازم لحماية الأمن الغذائي العالمي).
	نسبة الإمدادات إلى الاحتياجات في الدول الخمس المصدرة الرئيسية.
	نسبة المخزون الختامي لدى المصدرين الرئيسيين الخمسة إلى استهلاكهم المحلي بالإضافة إلى الصادرات.
	إنتاج الحبوب في الدول الثلاث الرئيسية المستوردة (الصين والهند ورابطة الدول المستقلة[1]).
	إنتاج الحبوب في البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من عجز غذائي.
	الإنتاج في بلدان الدخل المنخفض والمتوسط باستثناء الصين والهند.

غير أن من الصعوبات الرئيسية التي ترافق مؤشرات منظمة الزراعة والأغذية، أنها لا تشير إلى قدرة الدولة على تلبية احتياجاتها المتزايدة من الواردات إلا بتوافر النقد الأجنبي من العملات التي تعد بالنسبة للدول قيدًا ملزمًا تحد من الواردات في سد العجز بين الإنتاج والاستهلاك، حيث تؤدي زيادة بنسبة 1.3% إلى 2% من النقد الأجنبي يؤدي إلى نمو بنسبة 1% في واردات الأغذية[2]، وبالتالي فإنه لا بد من التمييز بين الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات، حيث أن الاكتفاء الذاتي يقوم على أن الدولة تلبي حاجياتها بالكامل من الحبوب عبر الإنتاج المحلي، في حين أن الاعتماد على الذات يقوم على قدرة الدولة على توافر العملات الأجنبية اللازمة لشراء واستيراد الواردات من الحبوب، من دون إغفال قدرة الدولة على تدبير المخزونات الإستراتيجية من الحبوب في صوامع التخزين[3]، على اعتبار أن التوصيات البرلمانية للحكومة توصي بوضع نظام لتدبير المخزون الاستراتيجي للحبوب[4]، لاسيما وأن الدراسات التي أجرتها منظمة الفاو تشير إلى أن نسبة الضياع في صوامع تخزين الحبوب تتجاوز

[1] تكون كل من روسيا وبيلاروسيا وأوكرانيا ومولدوفا وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وطاجكستان وقرغيزستان، الدول الأعضاء لهذه المنظمة.

[2] USDA. (1999). *Food security assessment*. (Situation and Outlook Series GFA-11). U.S. Department of Agriculture, Economic Research Service.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022) . *رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: " من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية* ."المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
https://www.cese.ma/media/2022/02/Avis-CPA-a.pdf

[4] مجلس النواب (المملكة المغربية). (2023) .*التقرير النهائي للمهمة الاستطلاعية المؤقتة حول شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية والبحرية بالمغرب* .مجلس النواب.
https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/mission_information/rapport_final_mission_exp_produits.pdf

70 في المائة من مجموع الضياع عند التخزين، نتيجة سوء التخزين ووضع حبوب القمح عرضة لإصابة بالحشرات والقوارض[1].

ففي هذا الصدد، إن الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب، تمكن السلطات المكلفة بتموين و تزويد السوق المحلية من إمدادات الحبوب بسبب قدرة المغرب من الحصول وتوظيف الأصول الاحتياطية من العملة الصعبة لتغطية 5 أشهر و 11 يوما من الواردات من السلع والخدمات كأساس متوسط لفترة 2020و2024، وهذه التغطية تتوافق مع ما توصى به المؤسسات المالية الدولية، لاسيما وإن القواعد التقليدية التي يوصى بها البنك الدولي في مجال تغطية الأصول و الاحتياطات لتغطية الواردات من السلع و الخدمات تتروح ما بين 3 أشهر إلى 6 أشهر[2].

السنوات	الأصول الاحتياطية الرسمية لبنك المغرب بالمليار درهم.	مدة تغطية الواردات من السلع و الخدمات
2024	375	5 أشهر و9 أيام.
2023	359 ,5	5 أشهر و15 يوم
2022	337 ,6	5 أشهر و13 يوم.
2021	330 ,8	6 أشهر.
2020	320 ,6	7 أشهر و 4 أيام.
المجموع	**1723,5**	**29شهرًا و11 يومًا.**
المتوسط	344.7	**5أشهر و26 يومًا**

جدول 1 معطيات التقارير السنوية لبنك المغرب.

الفقرة الأولى: التدخل الحكومي في تأمين الإمدادات من الحبوب.

تعد التجارة الدولية في مجال الحبوب الوسيلة المعتمدة من طرف دول شمال إفريقيا من أجل التخفيف من التقلبات في إمدادات الحبوب (حبوب القمح الكامل، القمح اللين، الشعير)، على اعتبار أن دول شمال إفريقيا بما فيها المغرب غير قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء على الرغم من عدم سعي المحاولات الحكومية والوزارية لإعادة إحياء سياسة الاكتفاء الذاتي من الحبوب[3].

وفي المغرب، يُعالج موضوع الأمن الغذائي عمومًا من منظور اجتماعي واقتصادي، لما له من تأثير كبير على سيادة البلاد ومكانتها الجيوسياسية على الساحة الدولية، ومن هذا المنطلق، انتقل مفهوم الأمن الغذائي من مفهوم يتأسس على قدرة الدولة على تأمين إمدادات الحبوب سواء من الإنتاج المحلي أو

[1] منظمة الأغذية والزراعة. (2019) .*دليل الممارسات الجيدة لتخزين الحبوب في الصوامع* .منظمة الأغذية والزراعة . https://openknowledge.fao.org/items/504411c2-d0c0-48cf-a817-329d263a6231

[2] International Monetary Fund. (2011, April 7). *IMF Survey: Assessing the Need for Foreign Currency Reserves*. IMF. Retrieved October 1, 2015, from https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sopol040711b

[3] اعتبر وزير الفلاحة و الصيد البحري والتنمية القروية عزيز أخنوش باعتباره القائد لمخطط الأخضر بأن لا ينوي العودة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاع الحبوب بسبب أن هذه الزراعات هي أقل تشغيلا لليد العاملة المغربية، حيث لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب سيتسبب في فقدان عدد أيام العمل.
للمزيد: العمق المغربي. (2020، 1 يونيو) .*تعقيب وزير الفلاحة (أخنوش) في الأسئلة الشفهية حول الاكتفاء الذاتي في الحبوب* . https://al3omk.com/545207.html

من الإنتاج العالمي إلى المفهوم الجديد للأمن الغذائي الذي يتأسس على قدرة الدولة على تحقيق السيادة الغذائية التي تعد من القوة الناعمة للدولة على شاكلة مواجهة الدولة لمخاطر انعدام الغذاء في فترة الأزمة الصحية المرتبطة بـــ كورونا[1].

وفي نفس السياق، فمن أجل تحقيق الأمن الغذائي نحو تحقيق السيادة الغذائية، توجه المغرب على مدار عقود إلى الأسواق الدولية لتأمين الإمدادات من الحبوب، ويعتمد المغرب على المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني في عملية التزود بالحبوب والقطاني بما فيها استيرادها ونقلها وحيازتها وتحويلها من أجل الاستهلاك المحلي.

الفقرة الثانية: التجارة المغربية الخارجية في مادة الحبوب.

يعتمد المغرب على تأمين الإمدادات من الحبوب في الأمن الغذائي للأسر المغربية على مصدرين رئيسيين، المصدر الرئيسي الأول يأتي من واردات الإنتاج العالمي من الحبوب (القمح، الشعير، الذرة)، في حين أن المصدر الرئيسي الثاني، يأتي من الإنتاج المحلي من خلال تجميع وشراء محاصيل الحبوب بعد عملية الحصاد في كل سنة، ولأن الإنتاج المحلي من مادة الحبوب يتسم بعدم الاستقرار نتيجة العوامل الطبيعية والمناخية كالجفاف والآفات والإجهاد المائي التي تحول دون تعزيز الإنتاج الغذائي في الحبوب.

بهذا، فإن المغرب يتجه لتغطية العجز السنوي من مادة الحبوب من استيراد هذه المادة من السوق الدولية، علمًا أن 3 مناطق رئيسية كبرى تستأثر بالإنتاج المحلي من الحبوب، خاصة وأن منطقة فاس– مكناس ومنطقة الرباط– القنيطرة– سلا– و منطقة طنجة الحسيمة، تشكل 80 في المئة من الإنتاج المحلي، على اعتبار أن 75 في المئة من باقي مناطق زراعة الحبوب تتواجد في المناطق الصحراوية و القاحلة[2].

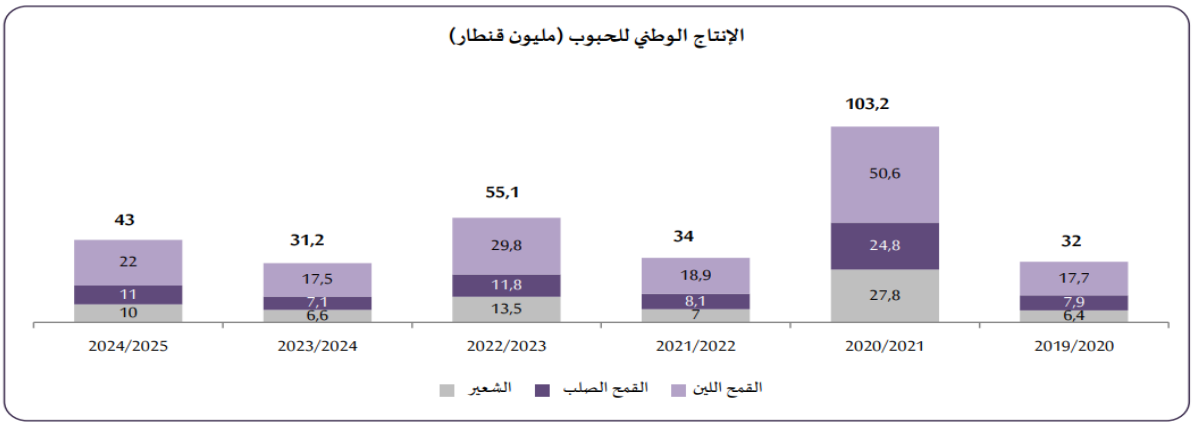

المصدر: وزارة الفلاحة و الصيد البحري و التنمية القروية و المياه و الغابات

[1] Nechad, A., & El Labbar, A. (2022, May 24). *Food Security Element Of Moroccan Soft Power*. ESCA. https://esca.ma/blog/food-security-element-of-moroccan-soft-power

[2] Amamou, A. (2024). For resilient cereal production in the context of climate change: a genetic and agronomic option. *African and Mediterranean Agricultural Journal - Al Awamia, (143)*, 67–80. https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/afrimed-i143.48161

ومن الناحية النظرية تظهر التجارة الخارجية أحد الحلول لتأمين الإمدادات المغربية من الحبوب إلى السوق المحلية، إلا إن عملية الاستيراد بدورها تعاني من تقلبات دورية بسبب التوترات الجيوسياسية، وكذلك النزاعات المسلحة الدولية على غرار الصراع الروسي الأوكراني، فضلا عن تنامي فرض القيود التصديرية من طرف الدول المصدرة للحبوب.

فعلى المستوى السوق الدولي، تتواجد 34 دولة فقط مصنفة على أنها المصدرة الصافية للحبوب، في حين أن معظم دول العالم تعتبر مستوردة صافية للحبوب، فحسب إحصائيات منظمة الأغذية والزراعية، فإن الدول الإفريقية تعتمد على 30 في المئة من الواردات لتلبية الحاجيات من الحبوب، ويبرز هذا الخلل الأهمية الحاسمة لاستقرار نظام التجارة الدولية واستمرار تدفق فائض الإنتاج من الحبوب من الدول المنتجة إلى الدول التي تعاني من عجز مستمر.

لهذا، فإن التجارة الخارجية لمادة الحبوب تعد المصدر الرئيسي للدول الإفريقية بما فيها المغرب من أجل الحفاظ على التغذية السليمة ومنع الوصول إلى سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي للمغاربة، حيث أن نسبة اعتماد المغرب على الواردات الغذائية خلال الفترة2021و2024 ، بلغ 64 في المئة، بينما يتم توفير 36 في المئة من الحاجيات المتبقية عبر الإنتاج المحلي، ويحتل المغرب المرتبة الثالثة في استيراد الحبوب بين دول شمال إفريقيا بعد كل من مصر ب 42 في المئة، وموريتانيا بنسبة 55 في المئة، والجزائر ب83 في المئة.

فهكذا، ظلت واردات القمح على رأس الواردات المغربية طيلة السنوات العشر الماضية[1]، حيث وصلت قيمة الواردات من هذه المادة إلى قمتها سنة 2022، بتجاوز25 مليار درهم للقمح و 2, 3مليار درهم للشعير، في حين بلغت في فترة 2020و2024 مجموع قيم واردات القمح 86 مليار درهم بمتوسط سنوي بلغ 17 مليار درهم.

السنوات	قيمة واردات القمح بمليار درهم	قيمة واردات الشعير بمليار درهم.
2024	13 ,5	2,3
2023	19,4	---
2022	25,9	3,2
2021	14,3	0,7
2020	13,5	2,3
المجموع	**86,6**	**8,5**
متوسط سنوي	**17 ,32**	**3 ,4**

جدول (2) من إعداد الباحث بعد تفريغ المعطيات الخاصة من البنك المغربي.

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. (2022 .)*رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: " من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية* ."المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

. https://www.cese.ma/media/2022/02/Avis-CPA-a.pdf

يسد المغرب الفجوة من إمدادات الحبوب من خلال استيراد الحبوب الرئيسية من السوق الدولية، فحسب الإحصائيات فإن فرنسا تظل المزود الرئيسي من الحبوب خلال مواسم ما بين 2019 و2024بنسبة 36 في المئة، فيما تتوزع باقي الإمدادات عبر دول مثل ألمانيا وكندا والأرجنتين بحسب كل المواسم السنوية، فيما تراجعت حصة كل من روسيا وأوكرانيا كمصدريين للمغرب بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، فعلى هذا الأساس، فإن السياسة التجارية في مجال الحبوب يدبرها المغرب بالتنويع في الأسواق وفي مصادر الإمداد من الحبوب بين جميع دول العالم المنتجة للحبوب باستثناء فرنسا التي تعد المصدر الرئيسي للمغرب، غير أن المغرب لا يتجاوز من الإمدادات الغذائية من الحبوب نسبة 50 في المئة كأعلى نسبة سجلت خلال موسم 2019-2020.

المطلب الثاني: الأثر المالي والاقتصادي لفاتورة استيراد الحبوب.

إن القمح اللين يشكل أحد الركائز الأساسية للأمن الغذائي في المغرب باعتباره مكونًا رئيسيا في صناعة الخبز الذي يعد غذاءً أساسيًا في الاستهلاك اليومي للأسر[1]، فإن هذه المادة تتأثر بالأبعاد الأربعة المكونة لمؤشر الأمن الغذائي، وبالتالي فإن تقليص الاستهلاك الفردي من القمح المحدد في 200 كلغ للفرد الواحد، بما يؤدي إلى عواقب صحية وغذائية وخيمة إلى الحد الذي معه يهدد الدولة بحصول حالة مجاعة، إلا أن لإمداد الساكنة والأفراد من الحبوب له أثر مالي واقتصادي على الدولة، لاسيما وأن هذه الواردات تتم عبر العملات الأجنبية.

إن اعتماد المغرب على تأمين إمدادات الحبوب من الخارج، لا سيما عندما يتجاوز الاعتماد على واردات السلع الأساسية عتبة 50 في المئة، فإن هذا الأمر يضع الاقتصاد والقدرة الشرائية للأسر في حالة تعرض كبير ومتوال للصدمات الخارجية الحادة، حيث أن ارتفاع الأسعار في مادة القمح أو الشعير في الأسواق الدولية ينتقل مباشرة إلى السوق المغربية، مما يضغط على القدرة الشرائية للمواطنين.

كما أن تأمين جزء كبير من الحاجيات من الحبوب يثقل الفاتورة الغذائية من الحبوب، حيث تتدخل الدولة في إطار السياسة التجارية والجمركية الخارجية لتخصيص مبالغ مالية من النقد الأجنبي خاصة من العملات الصعبة لدفع فواتير الاستيراد، علما أن نفقات استيراد القمح والشعير تكلف الدولة ما بين 1 في المئة و2 في المئة من الناتج الداخلي الخام(أنظر الجدول في الأسفل)، مما تنعكس هذه النفقات على الميزان التجاري وعلى قدرة الدولة على تمويل الفواتير الأخرى مثل الطاقة، فضلا عن أن الاعتماد الكبير على سلاسل الإمداد العالمية يجعل الدول تعيش تحت وطأة الاضطرابات الجيوسياسية مما يهدد الاستقرار و السلم الاجتماعي و الاقتصادي للأسر، لاسيما في المناطق النائية و البعيدة.

[1] وزارة الاقتصاد والمالية. (2026) *تقرير المقاصة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026* .
https://www.finances.gov.ma/Publication/db/2026/Rapport-Compensation_Ar.pdf

السنة	مجموع واردات القمح و الشعير بالمليار درهم.	الناتج الداخلي الخام للدولة بالمليار دولار.	الناتج الداخلي الخام للدولة بالمليار درهم.	النسبة لنفقات استيراد القمح و الشعير من الناتج الداخلي الخام.
2024	15.8	154.43 $	1544 مليار درهم	1.02%
2023	19.4	144 $	1440مليار درهم	1.35%
2022	29.1	130.95 $	1309مليار درهم	2.22%
2021	15.0	142.02 $	1420مليار درهم	1.06%
2020	15.8	121.35 $	1213مليار درهم	1.30%

جدول (3) من إعداد الباحث.

عموما، فإذا كانت نفقات استيراد القمح و الشعير تكلف الدولة حوالي 1,39 في المئة من الناتج الداخلي الخام للدولة في السنوات الأخيرة من 2020إلى 2024، فإن ارتفاع أسعار هذه المواد في العالم، يؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع النفقات الأسرية من الحبوب، ومن جهة ثانية، يطال تأثير ارتفاع الأسعار إلى الصناعات التحويلية المحلية من الحبوب التي تعتمد على واردات القمح الصلب الذي يشكل 80 في المئة من تكلفة إنتاجها[1].

المبحث الثاني: تأثير الصدمات والأزمات الغذائية العالمية على إمدادات الحبوب المغربية.

يعاني المغرب بسبب السياسة الحكومية والوزارية من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب جراء التعرض للصدمات والأزمات الغذائية العالمية، حيث أن بعض الكتابات تعتبر أنه كلما خفضت الدول تعريفاتها الجمركية على الحبوب، كلما أصبحت هذه الدول معرضة للتقلبات وللصدمات الحادة والمفاجئة في الأسواق، بل يتسبب الأمر في حدوث ظاهرتي الزيادة الحادة والإنخفاض في أسعار الواردات[2]، مما يجعل الدول النامية تعيش تحت وطأة أزمات متواصلة توثر على الأنشطة الزراعية[3].

لكون أن جزء من الصدمات الدولية الحادة تتأتي من فرض قيود التصدير من طرف الدول المصدرة الرئيسية للقمح، على اعتبار أن التجربة أثبتت أن الدول المصدرة التي تفرض قيود على تصدير السلع الغذائية الأساسية خلال الفترة 2007و2008، أدت إلى زعزعة استقرار الأسعار في الأسواق الدولية،

[1] بنك المغرب. (2015) . *التقرير السنوي: السنة المالية 2015* .بنك المغرب . https://www.bkam.ma/ar/content/download/361124/3039399/Rapport_annuel_2015_ar.pdf .

[2] ظاهرة الزيادة الحادة في الواردات و انخفاض أسعار الواردات تعد من الصدمات الخارجية الحادة حيث ترتفع الواردات أو تنخفض أسعار الواردات بشكل مفاجئ وحاد مقارنة مع فترة ما، مما يلحق أضرارا أو يهدد بإلحاق أضرار بالإنتاج المحلي.

[3] منظمة الأغذية والزراعة. (2005). *رقم 9 – آلية للتدابير الوقائية الخاصة لمصلحة البلدان النامية*)مذكرة فنية عن السياسات التجارية رقم 9). منظمة الأغذية والزراعة https://openknowledge.fao.org/items/49aa41d6-5e81-4f2f-b529-9bf718d2304f .

حيث ارتفع سعر كل القمح والذرة والأرز بنسبة 70 في المئة[1]، مما ألحقت هذه السياسة الحمائية في مجال الإمدادات الغذائية أضرارًا بالغة بالدول النامية والأقل نموًا، حتى باتت الدول الفقيرة تعتمد على الوكالات الإنسانية لتأمين و شراء الإمدادات الغذائية[2].

المطلب الأول: الصدمات الفجائية والحادة المرتبطة بالأزمات الغذائية العالمية.

بالعودة إلى الفترة ما بين 1984 و2000، فقد عرف المغرب 38 حالة من حالات في ارتفاع المفاجئ في الواردات[3]، و من أصل 38 صدمة فجائية تعرض إليها المغرب خلال نفس الفترة عرف 6 صدمات في مادة القمح، كما أنه في فترة 2007 و2011 انعكست هذه الوضعية الدولية المضطربة في الأسواق الدولية في أسعار المواد الغذائية في القمح على الأوضاع الاجتماعية وشالاقتصادية الداخلية في المغرب، حيث اندلعت الاحتجاجات بسبب غلاء المواد الأساسية، وما فتئت أن تطورات سيرورة هذه الاحتجاجات إلى أن كانت سببا محفزا لاندلاع الاحتجاجات الممهدة للربيع العربي.

لقد وثقت دراسات البنك الدولي حول تشوهات الحوافز الزراعية أنه خلال فترة 2007و2011، برزت القيود التصديرية للمواد الغذائية كأحد العوامل المحفزة لأزمة الغذاء وارتفاع الأسعار[4]، كما أظهر مسح أجرته منظمة الأغذية والزراعة سنة 2008 على 77 دولة أن ربع الدول فرضت شكلا من أشكال قيود التصدير خلال أزمة الغذاء، وفي المقابل اتخذت نصف الدول تدابير لخفض التعريفات الجمركية لاستيراد المواد الغذائية، فيما لجأت 55 في المئة إلى دعم الأسعار والمستهلكين في المواد الغذائية الخاصة بالحبوب[5].

لهذا، فإن المغرب بسبب ربطه للأمن الغذائي في الحبوب من الأسواق الدولية للحبوب تجعله عرضة للصدمات الحادة والمفاجئة، كما يدل على ذلك التوترات الجيوسياسية الروسية الأوكرانية وقبلها الأزمة الصحية المرتبطة بـــ كورونا اللتان رفعتا أسعار الحبوب على التوالي ب 30 في المئة[6] و27 في المئة، مما يجعل التضخم الغذائي المغربي مستوردًا عند كل أزمة دولية، مع محدودية الحيز المالي المتاح للحكومة في التعامل مع الصدمات الحادة، لا سيما مع محاولات الحكومة التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية، المرتبطة بالمديونية وعجز الميزانية.

---

[1] أخبار الأمم المتحدة. (2011، 19 كانون الثاني/يناير).*ارتفاع أسعار الغذاء أدى إلى زيادة من يعانون نقص التغذية في البلدان النامية*. أخبار الأمم المتحدة https://news.un.org/ar/story/2011/01/136002 .

[2] منظمة الأغذية والزراعة. (2020). *أسواق المواد الزراعية الغذائية والسياسات التجارية في ظلّ كوفيد-19*. منظمة الأغذية والزراعة. https://doi.org/10.4060/ca8446ar

[3] منظمة الأغذية والزراعة. (2005). *رقم 9 – آلية للتدابير الوقائية الخاصة لمصلحة البلدان النامية*)مذكرة فنية عن السياسات التجارية رقم 9). منظمة الأغذية والزراعة https://openknowledge.fao.org/items/49aa41d6-5e81-4f2f-b529-9bf718d2304f .

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2009). *حالة أسواق السلع الزراعية 2009: ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة* .)منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة https://www.fao.org/4/i0854a/i0854a.pdf .

[5] Sharma, R. (2011). *Food Export Restrictions: Review of the 2007-2010 Experience and Considerations for Disciplining Restrictive Measures* (FAO Commodity and Trade Policy Working Paper No. 32). Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/fileadmin/templates/est/PUBLICATIONS/Comm_Working_Papers/EST-WP32.pdf

[6] بنك المغرب. (2022). *التقرير السنوي: السنة المالية 2021*. بنك المغرب https://www.bkam.ma/ar/content/download/765668/8601015/RA-2021-AR.pdf .

المطلب الثاني: السياسة الجمركية في إمداد الحبوب بالسوق المحلية.

تنفق الأسر المغربية على الحبوب ومشتقاتها حوالي 5, 12 في المئة من نفقاتها خلال سنة 2022، في حين تشكل نفقات الأسر من التغذية حوالي 38 في المئة[1]، لهذا يعد دعم المواد الغذائية ركنًا أساسيا من أركان العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين[2]، ففي هذا الإطار تستعمل الحكومة صندوق المقاصة لتدبير أشكال الدعم في مجموعة من المواد الأساسية كالحبوب والغاز والسكر، وبل يعد قطاع الزراعة رابع أكبر مستفيد من النفقات الضريبية بحوالي 0,3 من الناتج المحلي الإجمالي، فكل هذه التدخلات تصب فقط في تحقيق تأمين الإمداد من الحبوب لفائدة المواطنين.

لقد قلص المغرب بشكل كبير التدخل الحكومي في أسعار السوق المحلية، إلا أن التدخل الوحيد المتبقي يتجلى في تحديد السعر المرجعي للقمح[3]، حيث تعلن الحكومة عن السعر المرجعي لقمح بشكل سنوي، فعلى أساس هذا التحديد المرجعي تحدد الحكومة الإعانات والتعويضات الموجهة للمطاحن التي تنتج الدقيق الوطني للأسر ذات الدخل المنخفض.

فهذا التدخل والتحديد الذي تخضع له المنتجات الاستهلاكية من القمح يبرز الحساسية السياسية والاجتماعية لهذه المادة في التهدئة السياسية والاقتصادية داخل الدولة، وخاصة وأن المغرب والحكومة تقدم دعم إضافي للأقاليم الجنوبية من أجل تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي لهذه المناطق، وعلاوة على ذلك فمن الواضح أنه عندما تكون الأسعار من الحبوب في السوق الدولية منخفضة، تتدخل الحكومة عبر وزارة المالية بمقتضى قانون الإذان أو بمقتضى قانون المالية السنوي من أجل تطبيق التعريفات الجمركية لتحقيق سعر دخول هذه المواد بما فيها الإنتاجية والسوق الداخلية، في حين عندما ترتفع الأسعار الدولية على هذه المواد تتدخل الحكومة ليس فقط من أجل التخفيض من التعريفة الجمركية الخاصة بالحبوب، بل تتدخل لدعم الواردات من الحبوب لتجنب تقلبات الأسعار المحلية وضمان أسعار استهلاكية فضلى في حدود المعقول[4].

فهكذا تقوم الدولة بتعليق تحصيل الرسوم الجمركية على القمح اللين في فترة الأزمات، لا سيما خلال سنة 2021، حيث تم تعليق الرسوم بعد أن كانت بنسبة 135 في المئة خلال الفترة بين ماي وأكتوبر 2021 التي تزامنت مع تداعيات الأزمة الوبائية العالمية (كورونا)، في المقابل، قامت الدول كرد فعل

---

[1] المندوبية السامية للتخطيط. (2025).*مذكرة حول أهم نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2023/2022*. المندوبية السامية للتخطيط. https://www.hcp.ma/file/241060/ .

[2] Mengoub, F. E., Dadush, U., Ait Ali, A., & Tsakok, I. (2022). *The Russia-Ukraine War and Food Security in Morocco* (Policy Brief No. PB-34/22). Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2022-04/PB_34-22_Tsakok.pdf

[3] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025). *إعادة توجيه الإعانات الزراعية من أجل نظم أغذية زراعية مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا* [تم استرجاعه من https://openknowledge.fao.org/items/f6213956-d84b-48e5-a46f-0eb068761099]

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. (2025). *إعادة توجيه الإعانات الزراعية من أجل نظم أغذية زراعية مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا* [تم استرجاعه من https://openknowledge.fao.org/items/f6213956-d84b-48e5-a46f-0eb068761099]

على تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية والجفاف بدعم استيراد القمح اللين و كذلك وقف استيفاء الرسوم الجمركية المطبقة على القمح اللين طيلة سنة 2022 .

في المحصلة إن السياسة الجمركية الظرفية التي تعتمدها الحكومة من أجل تأمين إمداد الحبوب، تتجلى في تقديم دعم للاستيراد بالإضافة إلى تعليق الرسوم الجمركية عن الحبوب، لاسيما في المواد الأساسية من الحبوب والقطاني ومشتقاتها، بل إن المغرب خلال عقد ونصف لجأ إلى قانون الإذن لأكثر من 100 مرة لتعديل التعريفة الجمركية لتأمين الإمدادات من الحبوب القطاني واللحوم والألبان.

الخاتمة:

في الختام، لقد تحتم على الدول التي تعتمد على الواردات من الحبوب كالمغرب أن تتوجه نحو الأسواق الدولية التي تتسم بعدم الاستقرار وبعدم اليقين من أجل توفير الإمدادات الغذائية من الحبوب، غير أن هذه الوضعية تجعل المغرب أمام معادلات صعبة، فمن جهة تعد التجارة الدولية المزود الرئيسي للعجز المحلي من الحبوب، لاسيما في ظل العوامل المناخية والطبيعية كالجفاف و الإجهاد المالي وضعف مردودية الأراضي الفلاحية، ومن جهة ثانية، تشكل هذه الواردات عبئا ماليا متزايدا على الميزانية العامة وعلى الاحتياطيات النقدية من العملة الصعبة اللازمة لتحمل تكاليف الاستيراد في أوقات الذروة وفي أوقات الأزمة، وبالتالي فإن عبر السياسة التجارية الظرفية والمرنة استطاع المغرب النجاح في عزل المستهلك المحلي عن أشد الصدمات الخارجية، لكن هذا النجاح على حساب التضحية المالية الكبيرة من العملات الصعبة ومن الناتج الداخلي الخام لتأدية فاتورة الحبوب فقط.

- **المراجع باللغة العربية:**

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي .(2022) .رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: " من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية ." https://www.cese.ma/media/2022/02/Avis-CPA-a.pdf
- مجلس النواب (المملكة المغربية .(2023) .(التقرير النهائي للمهمة الاستطلاعية المؤقتة حول شبكات توزيع وتسويق المنتجات الفلاحية والبحرية بالمغرب . https://www.chambredesrepresentants.ma/sites/default/files/mission_information/rapport_final_mission_exp_produits.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو .(2005) .(رقم 9 – آلية للتدابير الوقائية الخاصة لمصلحة البلدان النامية)مذكرة فنية عن السياسات التجارية رقم 9 .(https://openknowledge.fao.org/items/49aa41d6-5e81-4f2f-b529-9bf718d2304f
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو .(2009) .(حالة أسواق السلع الزراعية 2009: ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية - التجارب والدروس المستفادة)الرمز .(i0854a https://www.fao.org/4/i0854a/i0854a.pdf
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو .(2019) .(دليل الممارسات الجيدة لتخزين الحبوب في الصوامع- https://openknowledge.fao.org/items/504411c2-d0c0-48cf-a817-329d263a6231 .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو .(2020) .(أسواق المواد الزراعية الغذائية والسياسات التجارية في ظلّ كوفيد-19 https://doi.org/10.4060/ca8446ar .
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو .(2025) .(إعادة توجيه الإعانات الزراعية من أجل نظم أغذية زراعية مستدامة وقادرة على الصمود في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا . https://openknowledge.fao.org/items/f6213956-d84b-48e5-a46f-0eb068761099
- أخبار الأمم المتحدة2011) ،. 19كانون الثاني/يناير .(ارتفاع أسعار الغذاء أدى إلى زيادة من يعانون نقص التغذية في البلدان النامية . https://news.un.org/ar/story/2011/01/136002
- بنك المغرب .(2015) .التقرير السنوي: السنة المالية 2015 . https://www.bkam.ma/ar/content/download/361124/3039399/Rapport_annuel_2015_ar.pdf

- بنك المغرب .(2022). التقرير السنوي: السنة المالية 2021 . https://www.bkam.ma/ar/content/download/765668/8601015/RA-2021-AR.pdf
- العمق المغربي2020) ،. 1يونيو .(تعقيب وزير الفلاحة (أخنوش) في الأسئلة الشفهية حول الاكتفاء الذاتي في الحبوب https://al3omk.com/545207.html .
- المندوبية السامية للتخطيط .(2025). مذكرة حول أهم نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2023/2022 https://www.hcp.ma/file/241060/ .
- وزارة الاقتصاد والمالية .(2026). تقرير المقاصة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026 https://www.finances.gov.ma/Publication/db/2026/Rapport-Compensation_Ar.pdf .

- **المصادر الأجنبية :**

- **Mengoub, F. E., Dadush, U., Ait Ali, A., & Tsakok, I.** (2022). The Russia-Ukraine War and Food Security in Morocco (Policy Brief No. PB-34/22). Policy Center for the New South. https://www.policycenter.ma/sites/default/files/2022-04/PB_34-22_Tsakok.pdf
- **Wolff, A. W., & Glauber, J. W.** (2023). Food insecurity: What can the world trading system do about it? (PIIE Policy Brief 23-15). Peterson Institute for International Economics. https://www.piie.com/publications/policy-briefs/food-insecurity-what-can-world-trading-system-do-about-it
- **Nechad, A., & El Labbar, A.** (2022, May 24). Food Security Element Of Moroccan Soft Power. ESCA. https://esca.ma/blog/food-security-element-of-moroccan-soft-power
- **Amamou, A.** (2024). For resilient cereal production in the context of climate change: a genetic and agronomic option. African and Mediterranean Agricultural Journal - Al Awamia, (143), 67–80. https://doi.org/10.34874/IMIST.PRSM/afrimed-i143.48161
- **International Monetary Fund (IMF).** (2011, April 7). IMF Survey: Assessing the Need for Foreign Currency Reserves. IMF.

Retrieved October 1, 2015, from https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sopol040711b

- **International Monetary Fund (IMF).** (2012). Chapter 4: Using trade policy to overcome food insecurity. In Global Monitoring Report 2012: Food Prices, Nutrition, and the Millennium Development Goals (pp. 95–123). World Bank Publications. Retrieved from https://www.elibrary.imf.org/display/book/9780821394519/ch06.xml
- **Sharma, R.** (2011). Food Export Restrictions: Review of the 2007-2010 Experience and Considerations for Disciplining Restrictive Measures (FAO Commodity and Trade Policy Working Paper No. 32). Food and Agriculture Organization of the United Nations. https://www.fao.org/fileadmin/templates/est/PUBLICATIONS/Comm_Working_Papers/EST-WP32.pdf
- **U.S. Department of Agriculture (USDA), Economic Research Service.** (1999). Food security assessment (Situation and Outlook Series GFA-11). U.S. Department of Agriculture.

تأثير التفاعلات الرقمية في تنمية الوعي السياسي بالمغرب

The impact of digital interactions on the development of political awareness in Morocco

أنوار التازي

دكتور في القانون العام والعلوم السياسية

-جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء-

Anouartazi88@gmail.com

الملخص:

يسعى المقال إلى إبراز تأثير التفاعلات الرقمية في تنمية الوعي السياسي، بحيث تعد هذه التفاعلات أحد أبرز التحولات التي يشهدها مجال الاتصال السياسي في العصر الحديث.

كما ويحاول المقال رصد تحول الفضاء الرقمي إلى منصة مفتوحة لتبادل المعلومات وتشكيل المواقف والوعي السياسي. ومساهمة الشبكات الاجتماعية، عبر سرعة تداول المحتوى وتنوع مصادره، في تعزيز إدراك الأفراد للقضايا العامة، وتوسيع دائرة المشاركة في النقاشات السياسية.

ويهدف البحث إلى الكشف عن التفاعلات التي تتم عبر المنصات الرقمية باعتبارها عاملا حاسما في تنمية الوعي السياسي، وفي إعادة تشكيل العلاقة بين المواطن والفضاء العمومي.

الكلمات المفتاحية: التفاعلات الرقمية، الوعي السياسي، النقاشات السياسية، الاتصال السياسي.

Abstract

This article seeks to highlight the impact of digital interactions on the development of political awareness, as these interactions are considered one of the most prominent transformations witnessed in the field of political communication in the modern era.

This article seeks to examine the transformation of the digital space into an open platform for exchanging information and shaping political opinions and awareness. It also explores the contribution of social networks, through the

rapid dissemination of content and the diversity of its sources, in enhancing individuals' understanding of public issues and broadening participation in political debates.

The research aims to reveal interaction across digital platforms as a crucial factor in developing political awareness and in reshaping the relationship between the citizen and the public sphere.

Key words: Digital interactions, political awareness, political debates, political communication.

المقدمة:

تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورًا هامًا في تنمية الوعي السياسي والمشاركة السياسية على عدة مستويات، منها أن هذه الوسائل تعتبر من المصادر الأساسية التي يستقي منها الفرد معلوماته السياسية والأخبار، كما أنها تسهم بشكل جلي في عملية التنشئة السياسية من خلال العمل على تغيير الاتجاه وتشارك في القيم السياسية عبر العمل كقنوات تواصل بين النخبة والجماهير، وبالعكس مما يؤدي إلى تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة ودفع الجماهير للاهتمام بالسياسة، وإشراكها في عملية اتخاذ القرار وطرح القرارات والبدائل وكلفها المتوقعة من حيث مراعاة الصالح العام للدولة وإخضاعها للنقاش والحوار.

لقد لعبت فضاءات التواصل الاجتماعي المختلفة، أدوارًا مهمة في تحقيق تغييرات في مجال الاتصال بين الافراد والجماعات، وصارت لها نتائج مؤثرة في المجال الإنساني، لقد أحدثت هذه الفضاءات طفرات نوعية في مجال تداول المعلومات والأفكار بسرعة أكبر وأحدثت طفرة ليس فقط في مجال الاتصال بين الأفراد والجماعات، بل في الفعل والوعي السياسيين ومنسوب الديمقراطية في المجتمعات. إن هذه التحولات التي أحدثتها هذه الفضاءات أدت إلى تغييرات مهمة على المستوى الاجتماعي على الصعيدين العالمي والمحلي، وذلك لما تتيحه هذه الوسائل من إمكانات للتواصل وانتشار المعلومة والسرعة في وصولها عبر الحدود، بحيث لم تعد لوسائل الإعلام التقليدية ذات القدرة على إحداث هذا التغيير، بل تقف عاجزة أمام التأثير المباشر والفعال لشبكات التواصل الاجتماعي.

لقد بزغت شبكات التواصل الاجتماعي كقنوات بالغة التأثير والأهمية، تتيح بذلك للشعوب فرصًا أكثر تأثيرًا وقربًا من خلال قدرتها على استيعاب وإتاحة فضاء رحب معه يمكن لهم التعبير عن آرائهم ومواقفهم السياسية وحشد وتنظيم صفوفهم للتغيير والإصلاح، إذ ليست موجهة فقط ضد الأنظمة المستبدة، ولكن صارت قريبة من تفاصيل وأمور أخرى تمس حياتهم، مثل غلاء الأسعار وحقوق الإنسان والديمقراطية والانتخابات وغيرها.

إنها إذن أدوار جديدة في التأطير السياسي، والتوعية بضرورة الاهتمام بالشأن العام والتدبير السياسي، وصارت الشبكات الاجتماعية تؤدي دورًا مضافًا يتعلق في تشكيل الوعي السياسي للشباب عن طريق تزويدهم بالمعلومات والأخبار السياسية، كما تسهم في تكوين وتدعيم أو تغيير ثقافتهم السياسية واستعدادهم للعمل العام. هذا التأطير السياسي يلعب فيه الشباب بالخصوص دورًا حاسما وذلك من خلال ترويج وتعزيز هذه التحولات، ولهذا فإنهم يفرضون أنفسهم كفاعل مهم لابد من إشراكه بفاعلية في هذه العملية، فالشباب يتميزون بالحماس والرغبة والقدرة على التغيير، مما يفرض على المؤسسات العمومية ومؤسسات الدولة بصفة عامة، اتباع مقاربة تشاركية في بعدها الديمقراطي، لذا فإن هذه المتغيرات التي فرضتها هذه الفضاءات تفرض نوعًا من الانخراط في عملية صنع القرار، فمشاركة الشباب في هذه العملية هو من صميم النقاش الاجتماعي والسياسي[1].

تظهر الأهمية البالغة التي تلعبها هذه الفضاءات الجديدة، بحيث يرى أحد المختصين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال "محمد محسن اليهري" أن الأحداث الاخيرة في العالم العربي أكدت الدور القوي لتلك الشبكات على الصعيد السياسي[2].

كما وخلصت العديد من الدراسات التي جرت على دور وسائل الاتصال الحديثة في التأثير على المشهد السياسي والمشاركة السياسية، إلى أن هذه الوسائل أضحت هي المتحكمة في الرأي العام سواء المحلي أو الدولي، كما أنها أكثر وسيلة فعالة في تعبئة الرأي وحشد الجماهير، حتى أنها فاقت الخطاب السياسي المباشر، وتعتبر آلية تحفيز قوية نحو المشاركة السياسية المحلية من خلال خلق فضاء واسع للتعبير عن الرأي ومناقشة الآراء السياسية المختلفة، التي تجد صدى للأخذ والرد فيها قبل انتشار هذه التقنيات الإتصالية الجديدة خاصة في الدول ذات الأنظمة الشمولية، بالإضافة إلى استغلالها بالدعوة إلى تشكيل الأحزاب وجمع أكبر عدد ممكن من المنخرطين من خلال نشر الأفكار والإيديولوجيات وإيجاد نقاط مشتركة تجمع بين الأفراد. أما الانتخابات باعتبارها شكلا من أشكال المشاركة السياسية فهي أيضا تستغل وسائل الإعلام والاتصال الجديدة لصالحها من خلال ما وفرته من كسب في الوقت وسرعة في الاتصال، حيث إن دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في العملية الانتخابية يكمن في جمع أكبر عدد من الأصوات، بالإضافة إلى الاقتراع الالكتروني الذي يسهل العملية برمتها[3]. أما النتيجة الأخرى فهي أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة فتحت المجال للعديد من الأنشطة بالظهور والانتشار، ومعها تبين عدم القدرة على التحكم فيها أو الحد منها.

يدل التغيير على معنى الحراك وعدم الثبات، أي عكس الجمود. لكن مفهومه لم يلقى الإجماع فظهرت المدارس المختلفة التي تعنى بالتغيير انطلاقا من هدفه، أسسه، وطرقه، ويعتبر التغيير حراك المجتمع الرافض لواقعه أو بعض جزئياته، ويسعى إلى الانتقال به نحو مرحلة جديدة تمثل هدف عملية التغيير. كما سعت الشعوب سابقا إلى استخدام كل الوسائل المتاحة في سبيل حصولها على الحرية والديمقراطية والتغيير نحو الأفضل، وعلى رأس تلك الوسائل "الإعلام البديل" الذي رافق عمليات التغيير وكان له

---

[1] أيتاحساين، محمد. (2018).). دور شبكات التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" في تسييس القضايا الاجتماعية بالمغرب: نموذج حراك الريف، رسالة لنيل شهادة ماستر التواصل السياسي، المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط. ص. 45.

[2] ايت احساين، محمد. (2018). مرجع سابق. ص. 46.

[3] بلونيس، شيماء. (2015). دور وسائل الاعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي. رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي. الجزائر: ص. 5.

دور بارز فيها، بغض النظر عن طبيعة البيئة التي يفرضها النظام السياسي، ومدى الحرية السياسية المتاحة، إضافة إلى نوع الوسيلة الإعلامية المستخدمة، كما كان يعاني الإعلام التقليدي. واستخدمت الشعوب عبر التاريخ وسائل الإعلام والاتصال على اختلاف أشكالها، لكن بقي تأثير تلك الوسائل القديمة بسيطا وتقليديا إلى حين اختراع الطباعة التي أذنت بثورة جديدة في عالم الإعلام والاتصال.

فالأنترنت أعظم تطور حصل في تاريخ تطور وسائل الإعلام والاتصال في العقود الأخيرة، حيث وفرت جوًا افتراضيًا مفتوحا لتواصل الجميع، فوضعت العالم على شاشة صغيرة وخرج من رحم الشبكة العنكبوتية التي مازالت تتطور باستمرار، شبكات التواصل الاجتماعي، حيث كان الهدف من إنشائها في البداية لأغراضٍ ترفيهية، لكن في الفترة الأخيرة وضعت تطورات واضحة في طبيعة استخدام تلك الشبكات وأصبحت من أدوات المشاركة السياسية الفاعلة التي تستعين بها الشعوب في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات وتشكيل الأحزاب والاقتراع عبرها، ونشر الأفكار والثقافات والإيديولوجيات والترويج لها والاهم من ذلك المطالبة بالحرية والديمقراطية والتعبير عن الرأي للوصول بالضرورة إلى حتمية التغيير.

برزت هذه التقنيات كوسيلة لجذب المواطنين خاصة الشباب للاقتراب بصورة أوثق من العملية السياسية كما ظهرت توقعات مرتفعة تتعلق بإمكانية استخدام الانترنت في إحداث التعبئة السياسية وإشراك الجماعات في الممارسة السياسية، وأصبحت الشبكة مصدرا مهمًا لخلق الوعي والثقافية وكذلك المشاركة السياسية حتى من قبل صغار السن الذين لا تجذبهم القضايا السياسية بصورة عامة، كما استطاعت جذب أناس جدد كانوا أقل تمثيلًا في أشكال المشاركة التقليدية[1].

ووفقًا لذلك أصبح الإعلام التفاعلي مستخدمًا وملموسًا لدرجة لا يمكن تجاهلها بل الاعتماد عليه وإدراجه ضمن الأدوات العلمية في التعامل مع القضايا الاجتماعية والسياسية والمشكلات المستحدثة، نظرا لدوره المهم في تشكيل المدركات السياسية للأفراد من خلال تزويدهم بالمعلومات عن الشؤون العامة والقضايا السياسية، إذ أصبحت وسائل هذا الإعلام الجديد بمثابة قنوات للتبصير السياسي ونشر الوعي السياسي. كما تزايدت أهمية الإعلام السياسي اليوم في العصر الحالي بشكل كبير باعتباره سلطة قادرة على التأثير والتغيير، لذا فهو يمارس دورا مميزًا وفعالًا في التوعية السياسية من خلال تعزيزه للوعي الاجتماعي وتنميته للوعي في ذات الاتجاه. وعليه يعتبر الوعي السياسي أساس نجاح المجتمعات واستقرارها، إذ أن انعدام الوعي الثقافي والسياسي للمواطنين من شأنه أن يهدد بناء المجتمع الديمقراطي، كما أن الاستخدام الأمثل لوسائل الإعلام يدعم التوعية السياسية، وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم للتوعية السياسية وتأهيل الجمهور بالشكل الأمثل للمشاركة السياسية وفي عملية اتخاذ القرارات وكذلك التغيير السياسي[2].

[1] بلونيس، شيماء. (2015). مرجع سابق. ص. 6.

[2] حمراني، آمنة. (2013). دور الإعلام الجديد في تنمية الوعي السياسي في الوطن العربي. دراسة وصفية، جامعة باتنة، الجزائر: ص. 9.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في التحولات العميقة التي أحدثتها الشبكات الاجتماعية في أنماط التواصل السياسي، وفي بناء الوعي والمشاركة السياسية لدى الأفراد، خاصة في ظل التحول من الإعلام التقليدي إلى الإعلام التفاعلي. كما تتجلى أهمية الموضوع في تحليل دور التفاعلات الرقمية في تشكيل اتجاهات الرأي العام وتنمية الوعي السياسي، خصوصا بين فئة الشباب، ورصد العلاقة بين التواصل الافتراضي والسلوك السياسي الواقعي، سواء من حيث المشاركة، أو الاهتمام بالشأن العام، أو إنتاج الخطاب السياسي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف البحثية والعلمية، من أبرزها: تحليل أثر التفاعلات الرقمية عبر الشبكات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي لدى المستخدمين، وتحديد طبيعة العلاقة بين استخدام الشبكات الاجتماعية ومستوى الإدراك السياسي للأحداث والقضايا العامة، ورصد أشكال وأنماط المشاركة السياسية الرقمية وتأثيرها في الممارسة السياسية الواقعية، ودراسة دور المنصات الرقمية كفضاءات جديدة للتنشئة والتثقيف السياسي.

إشكالية الدراسة:

يطرح الموضوع إشكالية أساسية يمكن التعبير عنها بسؤال مركزي يتمثل في: إلى أي حد تسهم التفاعلات الرقمية عبر الشبكات الاجتماعية في تنمية الوعي السياسي لدى الأفراد، وما طبيعة هذا الوعي من حيث عمقه ومضمونه؟

ويتفرع عن هذا السؤال المركزي العديد من التساؤلات الفرعية:

- ما طبيعة التفاعلات الرقمية التي تؤثر في تكوين الوعي السياسي؟
- كيف ينعكس مستوى الانخراط في النقاشات السياسية الرقمية على إدراك الأفراد للقضايا العامة؟
- ما العوامل التي تحدد فعالية الشبكات الاجتماعية كأداة للتنشئة والتثقيف السياسي؟
- هل يؤدي الانفتاح الرقمي إلى تعزيز المشاركة السياسية، أم إلى إنتاج وعي سياسي سطحي أو انفعالي؟

فرضيات الدراسة:

ينطلق الموضوع من فرضيات أساسية تتجلى في:

- كلما ارتفع مستوى التفاعل السياسي عبر الشبكات الاجتماعية، ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى المستخدمين.
- يختلف تأثير التفاعلات الرقمية في الوعي السياسي باختلاف نوع المحتوى المتداول ومستوى الوثوقية في مصادره.
- يساهم الاستخدام الواعي والمنظم للشبكات الاجتماعية في تنمية ثقافة سياسية ديمقراطية، بينما يؤدي الاستخدام العشوائي إلى وعي سياسي مجزأ وضعيف.
- تشكل المنصات الرقمية وسيلة فعالة لتعويض ضعف مؤسسات التنشئة السياسية التقليدية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي مدعوما بأدوات تحليلية لتفسير الظاهرة الاتصالية والسياسية في البيئة الرقمية، وتحليل أنماط التفاعل والمشاركة السياسية عبر الشبكات الاجتماعية، مع توظيف مقاربة سوسيو سياسية لربط المفاهيم النظرية بالواقع.

ولمعالجة كل هذه العناصر قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الوعي السياسي؛ المفهوم والأهمية.

المحور الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة لتنمية الوعي السياسي

المحور الثالث: الشبكات الاجتماعية كفضاء جديد للمشاركة السياسية

المحور الرابع: تحولات الوعي السياسي الرقمي في السياق المغربي

المحور الأول: الوعي السياسي؛ المفهوم والأهمية

يعتبر الوعي السياسي طريق الفرد الأمثل لمعرفة حقوقه وواجباته، في كل الأنظمة الديمقراطية أو الشمولية إذ يتعين على الفرد التعرف على الظروف والمشاكل التي تحيط به محليًا وعالميًا، وتحديد موقفه منها، والمساهمة في تغييرها. لذلك يحتاج الفرد إلى رؤية سياسية واعية وشاملة بالظروف والأزمات التي تعتري المجتمع ليكون مدركا لمسؤولياته وناقدًا للسلوكيات الخاطئة التي يعيشها.

فالمقصود بالوعي السياسي في البداية اكتساب الفرد والجماعة لخلفية معرفية تمكنهم من تحليل القضايا المطروحة على الساحة الدولية والوطنية وإدراك أوضاع المجتمع ومشكلاته، أي إدراك الفرد لواقع

مجتمعه ومحيطه ومعرفة طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحيطة به، والقوى الفاعلة في المجتمع، ولوسائل الإعلام الدور الكبير في هذا الصدد عبر تشكيل الوعي من خلال متابعتها اليومية وتحليلاتها وتفسيراتها للأحداث والمعطيات[1]. والوعي السياسي هو الإدراك الصحيح للأحداث والتطورات في الواقع السياسي بمعنى إدراك الفرد للأسس التي تقوم عليها الدولة وأجهزتها في إدارة شؤون البلاد ونمط الحكم، والإلمام بالقوانين اللازمة لتحقيق العدالة والمساواة في ظل الأمن والاستقرار داخل المجتمع وواجبات الفرد تجاه الدولة، والوعي بحقوقه القانونية ومدى تمتعه بها، ودور المجتمع المدني في تحقيق التواصل بين الدولة والشعب، وبالتالي يقوم الوعي السياسي على عدة ركائز منها، تحديد مهام السلطة والشعب وإدراك أهمية المشاركة السياسية، والاستناد إلى المرجعية القانونية والاندماج القوي بين الشعب والسلطة وتحقيق المصالح المشتركة لكليهما _للسلطة والشعب_ معًا.

يختلف الوعي السياسي باختلاف النظام السياسي من مجتمع لآخر، فمثلًا تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الاشتراكي يرتكز على الجانب الاقتصادي، بينما يرتكز في النظام الرأسمالي على حرية التعبير والرأي والاهتمام بالعمل وبما يخدم البشرية، في حين ارتبط الوعي السياسي في المجتمع الإسلامي بما يحث عليه الدين من تطبيق المفاهيم الأساسية كالشورى والمساواة والعدل والحرية. ولا يزال هناك اختلاف حول تمام حالة الوعي السياسي، حيث يوجد جدل وصراع حول تفعيل الكثير من المفاهيم مثل الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة بشكل يرضي الشعوب بعيدا عن الأنظمة السياسية أو النخبة المستبدة، ورغم هذا الاختلاف يوجد شبه اتفاق على أهمية الوعي السياسي في بناء المجتمع واستقراره حيث الحد من الاستبداد ومواجهة الفراغ السياسي وما ينجم عنه، وتؤكد العديد من الدراسات في هذا السياق على أن درجة الوعي السياسي لأفراد المجتمع تؤثر في مدى شعورهم بالانتماء الوطني، فإذا كان وعيهم السياسي بسيطا كان انتمائهم منغلقًا يتجه عادة للأسرة والجماعات، وفي مقابل زيادة الوعي السياسي يقوي الانتماء الوطني[2].

تشير الأدبيات الاجتماعية والسياسية، إلى أن الوعي السياسي يدل على ما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية، يستطيع من خلالها الفرد إدراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب ومن تم التفاعل والتأثير البناء في العملية السياسية، ولابد من الإشارة إلى أن المجتمع السياسي هنا هو الذي تشمله سلطة الدولة ونظامها السياسي، وهو يختلف بطبيعته القانونية، عن سائر السلطات الأخرى كالعشيرة والقبيلة والسلطة الدينية والسلطة العائلية، والتي يشار إليها بالمجتمعات غير السياسية.

لقد ركز الفكر السياسي الإنساني، على أهمية الوعي السياسي في بناء الأنظمة الديمقراطية، وهذا ما أشار إليه جميع الفلاسفة والمفكرين ابتداء من العصر الاغريقي، الذي وصفوه بمصطلح المدينة الفاضلة وربطوها مع القيم الديمقراطية، وأشاروا إلى أن أولى حالات الوعي السياسي جاءت نتيجة الحاجات الإنسانية للاجتماع وتكوين السلطة، عندما اضطر الانسان في محاولة منه لتأمين الغذاء والحماية إلى الانتظام في مجتمعات سياسية لها إطار سلطوي عبر عنه بالقبيلة والقرية والمدينة والدولة. وهذا ما ذهب إليه مفكرو العقد الاجتماعي مثل توماس هوبز وجان جاك روسو وجون لوك وغيرهم،

[1]لقوي، بوخميس. (2018). وسائل الاعلام والوعي السياسي في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع بولاية سكيكدة. (العدد.35). مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر: ص. 1169.
[2]منصور، رضا. (2019). تنمية الوعي السياسي والانتماء الوطني في ظل التحديات الراهنة. منشورات جامعة العريش، مصر: ص. 62.

عندما أشاروا إلى حالة المجتمع المضطربة التي أدت إلى تنازل الافراد عن حقوقهم السياسية لصالح السلطة مقابل ضمان الغذاء والامن. واعتبروا ذلك بدايات لما عرف بالوعي السياسي لدى الافراد والمعبر عنه بالحاجة إلى التنظيم السياسي لإدارة المجتمع والدفاع عنه. إلا أن مرحلة وضع الأسس الأولى للمجتمع السياسي وقيام الدولة وإفراز الحاجة إلى قيم أخرى غير الغذاء والامن، ألا وهي العدالة وتأمين الحريات الفردية، الامر الذي دعا عدد من المفكرين إلى طرح مبادئ وقيم سياسية أطلق عليها المبادئ الديمقراطية، والتي كانت أساسا لثورات وحروب وانتفاضات هزت المجتمعات الإنسانية عبر قرون سابقة، وأدت إلى ظهور أنظمة مختلفة من بينها الأنظمة الديمقراطية والتي من أبرز أسسها الوعي السياسي في المجتمع[1].

كما يشير مفهوم الوعي السياسي، إلى رؤية أعضاء الفئات الاجتماعية في المجتمع للنظام السياسي القائم والعمليات السياسية والممثلين السياسيين وأهداف وبرامج التنظيمات السياسية ومواقفهم منها، ومدى مشاركتهم في نشاطها وصنع وتوجيه القرارات السياسية في المجتمع. وضمن أهم محددات الوعي السياسي نجد: الوعي بالمعارف السياسية والوعي بقضايا المجتمع ومشكلاته، والمشاركة السياسية أي إدراك العملية السياسية وكيفية المشاركة فيها كي يصبح الفرد ذو تأثير في البنية الاجتماعية[2].

يعرف فتحي شهاب الدين الوعي السياسي، بأنه الرؤية الشاملة بما تتضمنه من معارف سياسية وقيم واتجاهات سياسية، والتي تتيح للإنسان أن يدرك أوضاع مجتمعه ومشكلاته ويحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها، مما يدفعه للتحرك من أجل تغييرها وتطويرها[3]. في حين يعرفه جاسم سلطان بأنه حالة الاستيقاظ والانتباه والمعرفة السياسية وإدراك لواقع الصراعات وإدراك بالإعلام، وقدر من المنطق والقدرة على التحليل السياسي[4]. ويعرفه صبري الحسيني بأنه، مدى إدراك الأفراد للقضايا والاحداث السياسية المهمة التي ترتبط بمجتمعاتهم المحلية والعالمية، ثم مدى معرفتهم وفهمهم للأمور التي تتصل بالمجال السياسي ودورهم عبر المشاركة في الحياة السياسية والممارسات الحزبية والنيابية القائمة. في حين يرى أشرف صالح، أن الوعي السياسي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعرفة كمعرفة الفرد لذاته، ومعرفته للبيئة المحيطة به ومعرفته للنظم السياسية ومدى اعتماده على هذه المعرفة في تقييم واقعه وتحديد اتجاهاته وسلوكياته بوجه عام.

لم يقتصر مفهوم الوعي السياسي على مجرد معرفة الفرد بقضايا مجتمعه ومشاركته في الأنشطة السياسية، وإنما يشمل دلالة أعمق تتمثل بإدراك ما يحوي من أحداث ووقائع على المستويين الإقليمي والعالمي، حيث يفرض النظام العالمي الجديد تأثيره المباشر وغير المباشر على جميع قضايا دول العالم، ولعل ذلك ما جعل الكثير من الباحثين يشيرون في تعريفاتهم للوعي السياسي إلى القضايا السياسية المحلية والعالمية ومن بينهم، سعود النباهي، الذي عرفه بأنه سلوك سياسي داخلي يتكون لدى الفرد نتيجة لوجود أفكار ومعارف سياسية، يدفع الفرد إلى الفهم العميق والادراك الدقيق للظاهرة

---

[1] آل طويرش، موسى. (2009). الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي. (العدد.28). مجلة المستنصرية، بغداد: ص. ص. 60-67.

[2] لقوي، بوخميس. (2018). مرجع سابق. ص. 1172.

[3] فتحي، شهاب. (2011). أوراق في التربية السياسية. مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة: ص. 22.

[4] سلطان، جاسم. (2008). قواعد في الممارسة السياسية. أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة: ص. 25.

السياسية، ويعبر عن درجة إدراك الفرد للواقع السياسي لمجتمعه المحلي والدولي، ويظهر على هيئة سلوك خارجي يتمثل في الالمام بالمعارف والمعلومات السياسية وفي المشاركة السياسية بمختلف أشكالها في المجتمع الذي يعيش فيه ويتعاطى يوميا مع قضاياه. وكذلك شرين الضأني حيث عرفت الوعي السياسي، بأنه مجموعة من المعارف والأفكار والمفاهيم التي تتكون لدى الافراد في المجتمع على المستويين المحلي والدولي والتي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع أو قد تكون نتيجة لها، وهو يعكس مستوى إدراك الفرد لواقع مجتمعه السياسي ويمكنه من تفسير وتحليل الاحداث السياسية والتاريخية، والتأثير في صنع القرار السياسي من خلال المشاركة في العملية السياسية بالوسائل المشروعة[1].

ما يمكن استخلاصه من التعريفات السابقة، أن الوعي السياسي ينبني على المعرفة السياسية والتاريخية لدى الفرد، تلك المعرفة التي قد تكون خلاصة تجارب شخصية سابقة خلال حياته أو خبرات تعليمية مكتسبة عبر مراحل التعليم المختلفة، وأن الوعي السياسي يدخل ضمن نطاق الجانب الوجداني حيث كونه يقوم على إدراك الفرد للأحداث والقضايا السياسية وانعكاس ذلك في سلوكه الوجداني من اعتراض أو تأييد لما يحدث في المجال السياسي، إلا أنه يتضمن جانبا مهاريًا، حيث يفرض الوعي السياسي على الفرد دورا في العملية السياسية ويتطلب قدرا من المشاركة السياسية سواء في الأنشطة السياسية بهدف التغيير والتطوير أو في العملية الانتخابية بالتصويت والترشح.

يرتكز الوعي السياسي على ثلاث مكونات رئيسية وهي، الثقافة السياسية والتنشئة السياسية والمشاركة السياسية، حيث إنه يقوم في الأساس على الثقافة السياسية أي ما يدركه الفرد من معرفة بالمفاهيم والأحداث والقضايا السياسية ومدى تأثير وتأثر مجتمعه المحلي بما يجري في المجتمع الدولي، وتتحكم التنشئة السياسية في طبيعة الاستجابة لتلك المعرفة، حيث يؤثر نمط التنشئة السياسية التي يخضع لها الفرد في استجابته لمختلف المثيرات السياسية سواء بالاهتمام أو العزوف عن القضايا والأنشطة السياسية، بينما تعتبر المشاركة السياسية أهم مظاهره لكونها توضح مدى حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية[2].

يمكن إيجاز أهمية الوعي السياسي بالنسبة للفرد والمجتمع فيما يلي:

1-يسهم الوعي السياسي في تعزيز الديمقراطية لدى الفرد وفي التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي والاجتماعي للمجتمع، حيث ساعد الوعي السياسي على تحليل الأحداث وفهمها وفهم الواقع بشكل موضوعي بعيدا عن العواطف والانفعالات، ويحدد دور الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في كيفية التعامل مع القضايا الحيوية للمواطنين خاصة تلك المتعلقة بالحقوق والحريات.

2-يعتبر أداة لتحصين الفرد والمجتمع من الشائعات والتيارات السلبية، حيث يمنح الوعي السياسي القدرة على فهم الواقع السياسي وإدراك ما تستهدفه التحركات السياسية على المستوى المحلي والدولي.

3-يسهم الوعي السياسي في تعزيز الانتماء الاجتماعي والمواطنة المسؤولة، حيث يقوم الافراد الذين يمتلكون وعيا سياسيا بالمشاركة الفعلية في الحياة العامة للنهوض بمجتمعهم والتغلب على عثراته، وتلك المشاركة نابعة من إحساسهم بالمسؤولية الاجتماعية والسياسية نحو وطنهم.

[1] منصور، رضا. (2019). مرجع سابق. ص. 69.
[2] منصور، رضا. (2019). مرجع سابق. ص. 90.

4-يساعد الوعي السياسي في تكوين الفرد المفكر الذي يمكن الاعتماد عليه في مواجهة التحديات السياسية التي تواجه أفراد المجتمع مثل: مواجهة الفراغ السياسي الذي يمكن أن يعاني منه الشباب نظرا لصعوبة تلبية متطلباتهم المادية، البعد عن التطرف وإيجاد لغة الحوار وتقبل الاختلاف، القضاء على الاستبداد السياسي، وبناء الثقة في العمل التطوعي المنظم كأداة مهمة للتنمية[1].

تتعدد المؤسسات التي تعمل على تحقيق الوعي السياسي من خلال تزويد الفرد بالمعرفة السياسية وما تقدمه من أنماط التنشئة السياسية، وذلك بدء من الاسرة التي تعد النواة الأولى في تلقي المعارف والمعلومات والقيم السياسية، التي تؤثر في وعيه وتساهم في تشكيل سلوكه السياسي، مرورا بالمدرسة ودورها في صياغة الأفكار والاتجاهات الموجودة في المجتمع من خلال وسائلها التربوية المختلفة، وكذلك جماعة الأصدقاء وما تمارسه من ضغط وأدوار اجتماعية، ومسايرة السلوك السياسي، بالإضافة إلى المؤسسات الدينية لما تمتلكه من قداسة وتأثير نفسي قوي، وإلى أن نصل إلى وسائل الاعلام والاتصال وخاصة مع الثورة التكنولوجية الجديدة التي تطورت معها هذه الوسائل وباتت تساهم بشكل واضح في تشكيل وتكوين الوعي السياسي، وبالأساس مع ظهور مواقع التواصل الاجتماعي[2].

المحور الثاني: مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة لتنمية الوعي السياسي

تعتبر وسائل الاتصال والاعلام، من أهم الأدوات في تشكيل وتوجيه الوعي السياسي في المجتمع وهذا ما أثبته الواقع السياسي في الكثير من المجتمعات، وخير دليل على ذلك ثورات الربيع العربي سنة 2011 في العديد من البلدان العربية، وقد يرجع ذلك لعدة أسباب منها، تنوع وسائل الاعلام والاتصال وخاصة الشبكات الاجتماعية التي أصبحت في متناول الجميع، ومتاحة أمام فئات المجتمع، والتطور التكنولوجي وسرعة الحصول على المعلومات، بحيث أصبح من السهل متابعة الاحداث والقضايا السياسية المحلية والعالمية أولًا بأول ومن مصادرها، ولذلك تأثيره المباشر وغير المباشر على تشكيل وتنمية الوعي السياسي لما تبثه من كم المعرفة السياسية. كما تقدم وسائل الاعلام والاتصال الجديدة عبر خاصياتها، مضامين ومحتويات سياسية تعتمد على اندماج النص والصورة والبث المباشر والفيديو، مما يجعل لها تأثيرًا قويًا على الجماهير، ولذلك تجد جميع الحكومات تتجه إلى استغلال هذه الوسائل في السنوات الأخيرة لنشر أنشطتها وبرامجها موجهة إلى الرأي العام للتفاعل معها. بالإضافة إلى سهولة الحشد والتعبئة للمشاركة دون الحاجة إلى التنظيمات السياسية، حيث أصبح الانترنت وسيلة للحشد الفكري على المستوى المحلي والعالمي من خلال رسائل التأييد أو الاحتجاج، عوضا عن الاحتشاد البشري المادي وسلبياته[3].

تتعدد الأدوار التي يقوم بها الاعلام في مجال دعم وتشكيل الوعي السياسي لدى المواطنين، ويقسم أساتذة الاتصال السياسي، أنواع تأثير وسائل الاعلام والاتصال إلى ثلاث أنواع:

1-التأثير المعرفي: وانطلاقا من الحقيقة التي تقول أن تنمية الوعي السياسي هو نتيجة لعملية تعليمية يمر بها الفرد، فقد تم التركيز من قبل الباحثين في دراستهم على مدى تأثير وسائل الاعلام والاتصال

[1]الحسيني، بديع، صبري. (2016). الوعي السياسي في الريف المصري. ط1. المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا: ص. 29.
[2]منصور، رضا. (2019). مرجع سابق. ص. 92.
[3]منصور، رضا. (2019). مرجع سابق. ص. 94.

في تنمية هذا الوعي المعرفي السياسي لدى الافراد، وخلصت النتائج إلى أن لوسائل الاتصال تأثير كبير وأكدت على أن هذه الوسائل تقدم المعلومات الضرورية للأفراد، والمتعلقة بالمتغيرات الأساسية للبنية السياسية، مثل النظام السياسي والأعراف والقيم السياسية السائدة في المجتمع، والكيفية التي تمارس بها الأدوار السياسية في هذا النظام أو ذاك، وعن المؤسسات السياسية الهامة في المجتمع. ومن أهم التأثيرات المعرفية لوسائل الاعلام والاتصال، تعريف المواطنين بحقوقهم السياسية وبالنظام الانتخابي السائد في البلد وبمفردات البيئة السياسية المحيطة وكافة مواقع صنع القرار والبرلمان، وأشكال المساهمة في اتخاذ القرارات، وتكوين الرأي العام.

2-التأثير الوجداني: تتحدد التأثيرات الوجدانية في تشكيل اتجاهات وآراء الافراد نحو المؤسسات السياسية الفاعلة في المجتمع كالحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى تشكيل اتجاهات الافراد وآرائهم حول العملية الانتخابية وأسلوب إدارتها والمشاركة السياسية على كافة المستويات وفي كل المجالات، ثم الأثار السلبية للعزوف السياسي.

3-التأثير السلوكي: يعد أهم مراحل تأثير وسائل الاعلام والاتصال في الوعي السياسي، إذ هو الترجمة الحقيقية لكل ما اكتسبه الفرد من معارف ومعلومات تتعلق ببيئته السياسية، وما أفرزته هذه المعارف وتلك المعلومات من مواقف واتجاهات على المشاركة الفاعلة في العلمية السياسية، من خلال تشجيع المواطنين على المساهمة في الانخراط في الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات والمساهمة في منظمات المجتمع المدني وعملية صنع القرار[1].

برز دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي في الآونة الأخيرة باعتبارها فضاءات مفتوحة وأدوات توفر المعلومات وترسم الصورة، وتشكلها من خلال ما ثبته من أحداث إخبارية ومضامين مختلفة، وتبدو العلاقة وثيقة بين مواقع التواصل الاجتماعي والوعي السياسي، إذ تعتبر هذه المواقع منابر مجتمعية للمشاركة في إدارة شؤون البلاد ومناقشة قرارات السلطة ودفعهم للتفكير في الحلول السلمية لمشاكلهم العامة. كما تعمل مواقع التواصل الاجتماعي على تدعيم الممارسة الديمقراطية عبر إنهاء احتكار النظم الحاكمة للمعلومات ونشر الوعي السياسي وزيادته لدى الافراد وتدعيم دور المعارضة السياسية إضافة إلى استخدامها كوسيلة لنشر الثقافة السياسية وتوعية الجمهور وزيادة اهتمامه بالشؤون والاحداث السياسية، بما يزيد من المشاركة النشطة للأفراد وتعد أولى خطوات التنمية السياسية.

وفي هذا السياق، أجمع العديد من المختصين والباحثين في المجالين الإعلامي والسياسي، بأن مواقع التواصل الاجتماعي أضحت العنصر الأصعب في العملية السياسية وذلك لدورها الفاعل في تزويد الافراد بالمعلومات والثقافة السياسية، وأصبحت هذه المواقع أداة اتصال مباشرة بين الحاكم والمحكومين، حيث تحول إلى مستوى الفاعل والمؤثر الأقوى في مختلف المجالات خاصة السياسي منها، وذلك من خلال قدرته على نشر الأخبار بسرعة هائلة بالصوت والصورة وزيادة مستوى الوعي والمعرفة حول ما يدور في العالم من قضايا وأحداث تهم الرأي العام.

[1]لقوي، بوخميس. (2018). مرجع سابق. ص. 1174.

لعبت مواقع التواصل الاجتماعي، دورًا هامًا في الربيع العربي، والتي دار حولها جدل كبير من قبل المختصين، فمنذ مطلع 2011 نشرت العديد من الدراسات والمقالات والكتابات التي ناقشت أهمية مواقع التواصل الاجتماعي وقدرتها على التأثير في تحفيز المشاركة الشعبية وتأثيرها على نماذج الحكومة التشاركية والآليات المجتمعية الجديدة، وقد كان للنمو السريع والكبير لمواقع التواصل الاجتماعي والتحول في أنماط واتجاهات وتم استخدامها في حشد وتشكيل الآراء والتأثير المباشر على التعبير بين الشباب في المنطقة العربية، حيث شهدت هذه الفترة تحولًا واضحًا في استخدام هذه المواقع من الأغراض الاجتماعية إلى السياسية. واتسم الحراك العربي بالدور الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي المختلفة التي أتاحت التدفق الكبير للمعلومات وتعزيز التواصل بين الافراد، ما سهل دورها في الحشد والتعبئة ضد السلطة في المنطقة العربية، كما استطاعت الشبكات الاجتماعية أن تحل محل العديد من المؤسسات كالإعلام التقليدي والأحزاب والنقابات، حيث لعبت دورا أساسيا في الحراك[1].

يمكن توضيح تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الوعي السياسي بالمنطقة العربية في خضم المطالبة بتغيير سياسي منظم في إطار الحراك العربي، إذ يمكن رصد ذلك من خلال الدلالات التالية:

1-بدائل متطورة للإعلام التقليدي: برزت مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات الإلكترونية ومواقع الفيديو التشاركية كبدائل لوسائل الإعلام التقليدية، وكعامل فاعل ومحفز للحركات الاحتجاجية، وسمحت للكثيرين بنقل كم هائل من المعلومات والصور إلى العالم مما ساعد في اقناع المجتمعات العربية بالتحرك والخروج من الواقع الافتراضي والنزول إلى الشارع.

2-هندسة أو تكييف للرأي العام وكاسبة للتعاطف العالمي: لها دور في التعبئة وحشد الجماهير والدفع للإصلاح السياسي وتغيير مفاهيم الناس من خلال حملات التوعية والتعريف بحقوق الإنسان والحقوق السياسية والتواصل بين المواطنين داخليا وخارجيا.

3-تهديد الأنظمة السياسية والدفع للتغيير: منحت الحركات الاجتماعية القدرة على إيصال صوتها وأرغمت الأنظمة السياسية على الاستجابة للمطالب المفروضة عليها.

4-بروز المواطن والمتظاهر الإعلامي: مثل بروز بعض المواقع في المدونات الشخصية التي تعبر عن المشاركة الاتصالية كناقل للمعلومات بشكل فوري ومباشر[2].

تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة توافر مجموعة من المتطلبات حتى يكون لدى أفراد أي مجتمع وعي سياسي حقيقي يؤدي دوره بنجاح في تنمية وتقدم المجتمع وهي عبارة عن الشعور بالاقتدار السياسي، والاستعداد للمشاركة السياسية، بالإضافة إلى التسامح الفكري المتبادل، كما يتطلب تشكيل الوعي السياسي توافر روح المبادرة، ثم احترام المبادئ من قبل الأشخاص، فالسلطة السياسية المتمثلة في مؤسسات الدولة تقوم على مجموعة من المبادئ، وهؤلاء الأشخاص الذي يقومون بتلك السلطة يحظون بالاحترام بقدر وفائهم لتلك المبادئ المكلفون بالمحافظة عليها[3].

---

[1] بشرى، عيشاوي. (2019). تأثير مواقع التواصل الاجتماعي: فايسبوك-تويتر-يوتوب على الوعي السياسي. بحث لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال. جامعة أحمد دراية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر: ص. 45.

[2] كعسيس، خليدة. (2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. (العدد.421). المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ص. 226.

[3] منصور، رضا. (2019). مرجع سابق. ص. 96.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي (وسائل الإعلام الجديد) من أهم العوامل في تشكيل الوعي السياسي وتكريس ثقافة المشاركة السياسية، التي تؤدي لتكوين اتجاهات إيجابية تجاه الموضوعات السياسية، كما يراهن الخبراء والباحثين في مجال الاتصال السياسي على أن تقوم هذه الوسائل بدور بارز في تحقيق النوع الأول من الثقافة السياسية وهو ثقافة المشاركة، باعتبارها أحد سمات هذه التفاعلية المحدودة والتي تتيح مشاركة أعداد كبيرة حول القضايا السياسية المعاصرة. وعلى الصعيد المحلي يمكن الاستفادة من الإعلام الجديد ووسائله في تشكيل اتجاهات الرأي العام تجاه مختلف القضايا، وتحديدًا التوعية، التثقيف السياسي وتنمية الوعي السياسي من خلال نشر المفاهيم السياسية بأساليب مبتكرة، إذ أضحت مواقع التواصل الاجتماعي كأبرز وسائل الإعلام الجديد مثل فيسبوك تعرف بالإعلام الاجتماعي الذي يشهد حالة حراكية وديناميكية من التطور والانتشار، إذ كان في بدايته مجتمعًا افتراضيًا على نطاق ضيق ومحدود، ثم ما لبث أن ازداد مع الوقت ليتحول من أداة إعلامية نصية مكتوبة إلى أداة إعلامية سمعية وبصرية تؤثر في تشكيل وتنمية الوعي السياسي على مستوى الوطن العربي[1].

المحور الثالث: الشبكات الاجتماعية كفضاء جديد للمشاركة السياسية

تعد مواقع التواصل الاجتماعي الظاهرة الإعلامية الأبرز في العالم اليوم، وذلك لكونها تستقطب شريحة كبيرة من فئات المجتمع، وقد اتجه مستخدمي الشبكات الاجتماعية لها، مبتعدين عن ممارسة المشاركة السياسية في الواقع، فهم لا يشتركون في الندوات السياسية ولا يهتمون بالانتخابات سواء برلمانية أو أية انتخابات محلية كالنقابات وغيرها، ومع التطور المتاح في تكنولوجيا المعلومات والاتصال دفع المستخدمين للتعبير عن آرائهم من خلال الشبكات الاجتماعية. وبهذا يمكن القول إن الشبكات الاجتماعية حققت ثورة تكنولوجية في عالم المشاركة السياسية التي غزت العالم بأسره، ومن ثم المنطقة العربية، ونالت اهتمامًا واضحًا وتدفق الشباب لدخولها والانتماء لمجتمعها، ونظرا لما تمثله هذه الشبكات من مجتمع افتراضي جديد تلاشت فيه الحدود، وأزيلت منه القيود، وشكلت في نفس الوقت ظاهرة إعلامية فريدة، فقد استوعبت كل أشكال الإعلام التقليدي وبثه في صورة تقنية حديثة، وعند الحديث عن علاقة الشبكات الاجتماعية بالمشاركة السياسية يجب أن نسلط الضوء على مواقع التواصل الاجتماعي والاهتمام السياسي للشباب، وبالتالي خلقت هذه الشبكات نوعًا خاصًا من الاهتمام بالأمور السياسية، وهذا راجع إلى خصائص هذه المواقع التي جعلت منها منابر للنقاش السياسي، وتبادل الآراء السياسية، وبذلك تحولت مواقع التواصل الاجتماعي إلى فضاء لإشهار الأفكار السياسية والمشاعر الوطنية وتداول الأخبار كالفيديوهات، وابتكر المستخدمين أشكالا ظريفة وفريدة من التعبير الرمزي، ومن ذلك مواقع التواصل الاجتماعي التي عدت فضاء رئيسيًا استخدمها الشباب، للتعبير والجدل والنقاش[2]. فتكاثر عدد المستخدمين وتحولت هذه الشبكات إلى منصة لنشر الفيديوهات وكتابة المقالات والإنضمام إلى جماعات فكرية أو مصلحية تشكلت حول مواضيع لا حصر لها، فتعددت الآراء

[1] حمراني، آمنة. (2013). دور الإعلام الجديد في تنمية الوعي السياسي في الوطن العربي. دراسة وصفية. جامعة باتنة. الجزائر: ص. 142.

[2] بن عون، منى. (30-06-2016). مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية. العدد1. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. الجزائر: ص. 469.

والمواقف، ومن هذا المنظور يعتبر البعض أن الشبكات الاجتماعية تحولت إلى فضاء عمومي، يتفاعل مع فضاءات أخرى تقليدية لتشكل مجال عموميًا جديدًا ديمقراطيًا منفتحًا وجماهيريًا، وأصبحت مجالا للنقاش والجدل والحوار باعتباره عمادًا للديمقراطية.

يقتضي هذا المجال العمومي الديمقراطي والعقلاني شروطًا أخلاقية وثقافية وسياسية كالاعتراف المتبادل بالشرعيات واستبعاد الحقائق المطلقة والمتعالية التي تنسف إمكانية النقاش، فالنقاش العام يفترض الاختلاف والقبول بالتنوع الفكري السياسي بأنهما حالة طبيعية للمجتمع، كما يقتضي النقاش الاتفاق على معايير مشتركة. كما يمكن أن يمارس الشباب في هذا المجال العمومي الافتراضي أنشطة جديدة ومتعاظمة ذات علاقة وطيدة بالشأن العام، تمثل قوة ثقافية تتجسد في تملك الوسائط والحضور في الفضاءات العمومية وابتكار أنماط جديدة من التعبير عن الهوية الذاتية والجماعية.

إن هذه القوة الجديدة التي أضحى يمتلكها مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي، هي شكل من أشكال المقاومة للهيمنة الاجتماعية، وهي ترتبط بما يسميه جون فيسك القوة السيميائية، أي قوة بناء المعنى والمتعة والهويات الاجتماعية المختلفة عن تلك التي تريد أن تفرضها الهيمنة الاجتماعية. وبذلك تعمل هذه المصادر الاعلامية المفتوحة على إعادة تشكيل المجال العام المفتوح الذي يدشن بفعل الاختيار المعرفي وما تتيحه المصادر الإعلامية الجديدة المفتوحة، كمركز القوة الفاعلة من الآلة والتكنولوجيا إلى الإنسان، ومن النخب إلى الناس[1].

تساهم هذه المصادر الإعلامية في إعادة التشكيل العميق للثقافة السياسية، وهي الملاذ الآمن الذي تولد فيه النقاشات العامة، ويبرز ذلك بوضوح في الدول التي لم يتحرر فيها الإعلام بما يوفر إعلامًا بديلًا، حيث توفر شبكة الأنترنت بنية تحتية لمعلومات مستقلة عن الدولة، ما يمكن الحركات الاجتماعية التي تتغذى على مخرجاتها من النمو والازدهار عبر عمل تراكمي لا يخلو من الصراع.

أما المرحلة الثانية من مراحل المشاركة السياسية وهي المعرفة السياسية، من خلال اهتمام المواطنين بالأمور السياسية، يمكنهم ذلك من الحصول على العديد من المعلومات السياسية، والتي قد تشكل معرفة سياسية تتسع وتضيق حسب درجة الاهتمام السياسي ودرجة التعرض للمواضيع السياسية. ونظرا لخصائص مواقع التواصل الاجتماعي، فإن هذا يدفع إلى القول بأن مواقع التواصل الاجتماعي توفر قدرًا هائلًا من المعلومات السياسية، التي تؤدي إلى توليد ومراكمة المعرفة وقد ساعدت في التأثير على المعرفة من خلال تسهيل الحصول على المعلومات من مصادر مباشرة وتسهيل توصيل المعلومات إلى الجمهور دون تحكم خارجي، فقد وضعت شبكة الأنترنت أمام مستخدميها عددًا ضخمًا يتنامى يوميًا من مصادر الأخبار والمعلومات المتحررة من قيود المكان والزمان.

يؤكد "جون هيرمان" أن شبكة الأنترنت وبما فيها مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت أكثر وسيلة إعلامية لإثارة الجدل والنقاش الديمقراطي، حيث تضيف أبعاد أخرى للاتصال مقارنة بالوسائل الإعلامية الأخرى، الطبيعة التفاعلية، وصعوبة السيطرة على المواقع الالكترونية والرقابة عليها، واتساع نطاق القاعدة الاجتماعية المستخدمة لها، وعدم تقييدها بالحدود الجغرافية والسياسية[2].

[1] بن عون، منى. (30-06-2016). مرجع سابق. ص. 470.
[2] بن عون، منى. (30-06-2016). مرجع سابق. ص. 471.

كما يرى كولمان، أن مواقع التواصل الاجتماعي أداة فعالة في تجديد العلاقة بين المواطنين والسياسيين وتعزيز الاتصال السياسي، ويحقق فوائد تدعم قيم المحاسبة والشفافية وهي، تقليل المسافة بين إنتاج وتلقي الرسالة، بما يولد نمطًا اتصاليًا غير وسائطي، وتعزيز الحوار والتفاعل بتمكين المتلقي من إبداء استجابة مباشرة على مضمونها، وإتاحة الفرصة لمنتج الرسالة فيعرض تعليقات المتلقي وطرح أشكال جديدة من مفاهيم القاعدة الشعبية والصحافة التشاركية، بحيث منحت أفقًا جديدًا لحركات المعارضة الافتراضية والتي اتخذت طابعًا عالميًا، في ظل قدرة الشبكة على تحقيق التواصل بين النشطاء، وأصبحت مواقع التواصل الاجتماعي منبرًا لنقد السياسات الحكومية والكشف عن الانحرافات وفضحها أمام الرأي العام، حيث تستخدم هذه المواقع كأداة للاحتجاج على السياسات الحكومية، أو كعامل مساعد في تنظيم تلك الفعاليات والتأثير على تشكيل وتعبئة الرأي العام، بعيدا عن دور النخبة التقليدية، واحتكار بعض الفاعلين التقليديين للمعلومات[1].

عموما فان الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، أضافت أبعادًا أخرى للاتصال تختلف عن النماذج التقليدية غير المتكافئة، والتي كانت تتيح الفرص لطرف على حساب الآخر في العملية الاتصالية، النخب الحاكمة في حالة علاقتها بالمشاركة السياسية والتي كانت تتحكم في إنتاج الخطابات العامة، بينما النموذج الجديد الذي ساهمت التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال وخاصة الأنترنت بإخراجه لحيز الوجود وميزته الأساسية التفاعلية، وبالتالي منح الفرصة للأفراد في إمكانية إنتاج الخطابات والمشاركة في الاتصال العمومي وتشكيل فضاء عمومي أكثر انفتاحًا، إذ لم يعد الفضاء العمومي مقتصرًا على النخب السياسية والثقافية من أحزاب وجمعيات وغيرها نظرًا لما تمتاز به استعمالات الأنترنت.

حيث أسهم الاعلام الجديد بأشكاله وتطبيقاته المختلفة، في إدماج الأفراد بشكل غير مسبوق في العملية السياسية والعملية الاتصالية، فأصبح لهم صوت مسموع في الساحة السياسية، وأتيحت لهم إمكانية التعبير الحر عن آرائهم وانشغالاتهم، فتطبيقات الانترنت الحديثة مكنت الجمهور من الحوار والتفاعل مع رجال السياسة، ومع صانع القرار، وإيصال قضاياهم وهمومهم إلى السلطات، وهو ما يشكل فرصة للمشاركة الديمقراطية لم يسبق وأن أتيحت من قبل من طرف وسائل الإعلام التقليدية[2].

ففي التطور الهيكلي للإعلام الجديد، أصبح الفضاء العام عالميًا أو معولمًا بلغة أدق وموطنًا للفرد، يطرح من خلاله قضايا دولية مستفيدًا من قنوات اتصال عديدة ومتنوعة ومستهدفًا جماهير عالمية، كما تتضمن وسائل الإعلام الجديد قدرة على فتح مجال حرية التعبير وحرية التجمع وحرية الصحافة والحق في المشاركة، دون ضغوط وحواجز في النقاشات السياسية، وفي عملية صناعة القرار من خلال المشاركة في دعم الآراء البناءة التي تعمل على رفع المستوى الحضاري للمرسل والمستقبل ضمن برنامج افتراضي حر تحكمه السرعة والتفاعلية والمجانية.

كما يوفر الإعلام الجديد حزمة من الفرص للأفراد والمنظمات والجمعيات والمؤسسات التعليمية والسياسية والرياضية والثقافية والدينية والمؤسسات الإعلامية، لتبادل المعلومات والتفاعل والتواصل

---

[1] بن عون، منى. (2016-06-30). مرجع سابق. ص. 473.

[2] بعزيز، إبراهيم. (2011). دور وسائل الاعلام الجديد في تحول المتلقي إلى مرسل وظهور صحافة المواطن. (العدد.3). مجلة الإذاعات العربية، تونس: ص. ص. 45-56.

مباشرة مع الآخر، دون تكلفة وفي فترة وجيزة لا تتعدى ثوانٍ معدودات مما يعمل على دعم التفاعل ما بين الأطراف السياسية التي تسعى إلى رفع المستويات في كل الميادين. والمجتمع متمثلا في الطبقة المثقفة والعارفة لأسس التعامل مع الوسيلة الإعلامية وتطبيقاتها، عبر الفضاء الحر بإمكانية واسعة في المشاركة في صناعة قرارات الرأي العام، وكذلك المشاركة في الأحزاب السياسية والبرامج الانتخابية والحملات الدعائية المساهمة والداعمة لجهة من الجهات السياسية.

المحور الرابع: تحولات الوعي السياسي الرقمي في السياق المغربي

ساهمت وسائل التواصل الاجتماعي، في بلورة وعي جماعي حول العدالة الاجتماعية والمساءلة السياسية ومكنت من تداول واسع للمفاهيم الحقوقية والسياسية خارج الأطر التقليدية، لكنها كشفت أيضا عن تحديات مثل التضليل المعلوماتي والاستقطاب السياسي الرقمي.

وفيما يلي بعض الحالات الواقعية تم رصدها بالتحليل والوصف والتفسير وفق الجدول التالي:

الحالات الواقعية	المنصات الرقمية	الفاعلون الرئيسيون	مضمون التفاعل الرقمي	النتائج	الدلالات
حملة المقاطعة الاقتصادية 2018	فيسبوك تويتر منصة إكس واتساب	مستهلكون نشطاء رقميون مواطنون عاديون	دعوات لمقاطعة منتوجات معينة احتجاجا على ارتفاع الأسعار	انتشار وطني واسع للحملة استجابة بعض الشركات نقاش سياسي حول الاحتكار والغلاء	تجسيد لوعي اقتصادي وسياسي المواطنون ربطوا بين الأسعار والسياسات الاقتصادية والحكامة تشكلت نقاشات سياسية حول العدالة الاجتماعية ودور النخبة الاقتصادية تحول التفاعل الرقمي إلى أداة للضغط الاجتماعي
حراك الريف (2016–2017)	فيسبوك يوتيوب إنستغرام	نشطاء محليون إعلاميون حقوقيون	توثيق الاحتجاجات نشر المطالب تعبئة الرأي العام	تفاعل رسمي وشعبي تدويل القضية إعلاميا	بروز وعي سياسي حول التنمية، العدالة المجالية، والمواطنة توسع الاهتمام بالقضايا الجهوية والسياسات العمومية
نقاشات الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2021	فيسبوك يوتيوب إنستغرام	أحزاب سياسية مرشحون مؤثرون	حملات تفاعلية للأحزاب وللمرشحين نقاشات بين المواطنين حول البرامج الانتخابية وبين المشاركة أو المقاطعة	ارتفاع نسبي في الوعي بالممارسة الانتخابية وأهمية التصويت رغم وجود عزوف لدى بعض الفئات نقاش حول مصداقية الخطاب السياسي	الوعي السياسي الرقمي قائم لكن لم يتحول هذا الوعي كليا إلى سلوك انتخابي فعال
نقاش القوانين والسياسات العمومية 2020-2024	فيسبوك يوتيوب إنستغرام	مثقفون صحفيون فاعلون مدنيون	تداول واسع لمطالب الإصلاح السياسي تفاعل الشباب مع محتوى سياسي مباشر نقاش حول مشاريع قوانين مثل مدونة الأسرة وتقنين استعمال وسائل التواصل...	التراجع عن بعض السياسات والقرارات أو تعديل بعض مشاريع القوانين بعد ضغط الرأي العام	الشبكات الاجتماعية كفضاء للنقاش العمومي الموازي للمؤسسات مما يعزز الوعي القانوني والسياسي

- معطيات هذا الجدول تم إعدادها وفق لمتغييرات رصدها الباحث

ووفقًا للجدول السابق تعد حملة المقاطعة مثالًا بارزًا على تحول التفاعل الرقمي إلى قوة ضغط سياسية واقتصادية واجتماعية في آنٍ معًا بشكل حقيقي، وأظهرت قدرة المجتمع على التنظيم الذاتي عبر الإنترنت دون الحاجة إلى قيادة حزبية، كما أظهر الشباب المغربي أن الفضاء الرقمي يمكن أن يكون مدرسة للوعي السياسي والمشاركة حتى في حالة غياب أحزاب قوية تقليدية كانت تمسك بزمام المشهد الحزبي والسياسي، وبالتالي فإن المنصات الرقمية أصبحت أداة للتنافس السياسي وللتثقيف الانتخابي.

ومن خلال التحليل المقارن، فإن القاسم المشترك لجميع الحالات، يظهر أن التفاعلات الرقمية أصبحت وسيلة لإنتاج وعي سياسي جماعي خارج القنوات التقليدية، إلا أن هناك اختلاف في درجة تأثير هذا الوعي حيث تتباين بحسب طبيعة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فإن النتيجة العامة تتمثل في أن الوعي السياسي في المغرب لم يعد حكرًا على النخب، بل أصبح وعيًا رقميًا متدرجًا يتشكل عبر التفاعل والممارسة اليومية على المنصات.

فقد أصبحت المنصات الرقمية فضاءً بديلًا للنقاش العمومي والسياسي في المغرب، خصوصًا لفئة الشباب، حيث إن التفاعلات الرقمية (تعليقات، وسوم، حملات) تمكن من تحويل القضايا المعيشية إلى قضايا سياسية، وظهور ما يمكن تسميته بالمواطنة الافتراضية، وعي بالحقوق، المساءلة والمصلحة العامة.

كما تعمل وسائط التواصل الحديثة من خلال استغلال مزاياها في ارتباط وثيق مع التنمية السياسية على دفع الأفراد نحو المشاركة السياسية الفاعلة وتوسيع نطاقها وتعميقها، ومساعدة الجمهور على فهم المؤسسات السياسية الجديدة وخلق اتفاق عام حول القيم الأساسية في المجتمع. كما تعد وسائل الاتصال خاصة في الدول النامية من الأدوات الرئيسية التي تساعد الأفراد على إدراك الموضوعات السياسية، ولها دور في رفع درجة الوعي السياسي والاجتماعي وزيادة حجم ونوع المعلومات المتوفرة للأفراد، وهي قادرة على توسيع الآفاق وزيادة الطموح الشخصي، وبعبارة أخرى تعمل وسائل الاتصال على خلق المناخ الملائم لزيادة المشاركة السياسية، وتكوين رأي عام من خلال تزويد الجمهور بالأخبار والمعلومات والحقائق، ومن خلال استخدامها كقنوات للتعبير السياسي ونشر أفكار وآراء النخبة والتأثير على الجمهور[1].

الخاتمة:

أظهرت الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الحالات الواقعية مثل حملة المقاطعة الاقتصادية لسنة 2018، وحراك الريف، والحملات الانتخابية الرقمية لسنة 2021، أن التفاعلات الرقمية أسهمت بشكل ملحوظ في تنمية الوعي السياسي لدى فئات واسعة من المواطنين المغاربة، ولا سيما الشباب. فقد

[1] مكي، ثروت. (2005). الإعلام والسياسية: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية. ط1. عالم الكتب للنشر والتوزيع. القاهرة. ص 75.

تحولت المنصات الاجتماعية إلى فضاء عمومي بديل يتيح النقاش الحر حول القضايا السياسية والاجتماعية، ويسهم في نشر ثقافة المساءلة والمواطنة الرقمية.

وأبرزت النتائج أن التفاعلات الرقمية أفرزت أشكالاً جديدة من المشاركة السياسية غير التقليدية، تقوم على المبادرة الذاتية والحملات العفوية بدل الوساطة الحزبية أو النقابية، مما يعكس تحولا في بنية الوعي والممارسة السياسية داخل المجتمع المغربي. كما ساهمت هذه التفاعلات في ربط القضايا المعيشية اليومية بالخطاب السياسي العام، وأعادت تعريف مفهوم الفعل السياسي من كونه نشاطًا نخبويًا إلى ممارسة جماهيرية رقمية.

ورغم هذا التطور الإيجابي، تظهر النتائج أن الوعي السياسي الرقمي لم يتحول بعد إلى مشاركة سياسية مؤسساتية قوية، إذ ما تزال معدلات الإنخراط الحزبي والمشاركة الانتخابية محدودة. ويعزى ذلك إلى عوامل متداخلة، منها ضعف الثقة في المؤسسات، وطبيعة المحتوى الرقمي السطحي أحيانًا، إضافة إلى الطابع اللحظي وغير المستدام للحملات الإلكترونية.

- لائحة المراجع المعتمدة:

الكتب

مكي، ثروت. (2005). الإعلام والسياسية: وسائل الاتصال والمشاركة السياسية. ط1. عالم الكتب للنشر والتوزيع. القاهرة.

سلطان، جاسم. (2008). قواعد في الممارسة السياسية. أم القرى للترجمة والتوزيع، المنصورة.

فتحي، شهاب. (2011). أوراق في التربية السياسية. مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، القاهرة.

الحسيني، بديع، صبري. (2016). الوعي السياسي في الريف المصري. ط1. المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا.

منصور، رضا. (2019). تنمية الوعي السياسي والانتماء الوطني في ظل التحديات الراهنة. منشورات جامعة العريش، مصر.

المقالات والدراسات

آل طويرش، موسى. (2009). الوعي السياسي كعنصر أساس في بناء النظام السياسي الديمقراطي. (العدد.28). مجلة المستنصرية، بغداد.

بعزيز، إبراهيم. (2011). دور وسائل الإعلام الجديد في تحول المتلقي إلى مرسل وظهور صحافة المواطن. (العدد.3). مجلة الإذاعات العربية، تونس.

حمراني، آمنة. (2013). دور الإعلام الجديد في تنمية الوعي السياسي في الوطن العربي. دراسة وصفية. جامعة باتنة. الجزائر.

كعسيس، خليدة. (2014). الربيع العربي بين الثورة والفوضى. (العدد.421). المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

بن عون، منى. (2016-06-30). مواقع التواصل الاجتماعي والمشاركة السياسية. العدد1. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. الجزائر.

لقوي، بوخميس. (2018). وسائل الاعلام والوعي السياسي في المجتمع الجزائري. دراسة ميدانية على عينة من أفراد المجتمع بولاية سكيكدة. (العدد.35). مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

الأطاريح والرسائل الجامعية

بلونيس، شيماء. (2015). دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة في التغيير السياسي. رسالة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي. الجزائر.

محمد، أيت احساين. (2018). دور شبكات التواصل الاجتماعي "الفايسبوك" في تسييس القضايا الاجتماعية بالمغرب: نموذج حراك الريف، رسالة لنيل شهادة ماستر التواصل السياسي، المعهد العالي للإعلام والاتصال، الرباط

بشرى، عيشاوي. (2019). تأثير مواقع التواصل الاجتماعي: فايسبوك-تويتر-يوتوب على الوعي السياسي. بحث لنيل شهادة الماستر في الاعلام والاتصال. جامعة أحمد دراية. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

التحولات الدبلوماسية في العصر الرقمي: مراجعة للأدبيات

إعداد الطالبة: دنيا نجاعتي

باحثة في الصحافة والاعلام الحديث-سلك الدكتوراه

كلية اللغات والآداب والفنون/ جامعة ابن طفيل –القنيطرة (المغرب)

الملخص:

تتناول هذه الدراسة التحولات التي عرفتها الدبلوماسية في ظل الثورة الرقمية، اعتمادًا على مراجعة تحليلية للأدبيات العلمية الحديثة المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية وتأثيرها في السياسة الخارجية، وتهدف إلى استقراء مفاهيمها الأساسية وتتبع تطورها النظري وتحليل رهاناتها وتحدياتها في سياق دولي متسارع التحول التكنولوجي، وتعتمد الدراسة منهج المراجعة السردية التحليلية، بما يسمح بتجميع إسهامات بحثية متعددة التخصصات دون التقيد الصارم بالمقاربات المنهجية التقليدية.

وتُبرز النتائج أن الدبلوماسية الرقمية أضحت مكوّنًا بنيويًا في صنع القرار الدبلوماسي، وأسهمت في إعادة تشكيل أنماط التواصل والتأثير في الرأي العام الدولي، مع تنامي دور الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في توجيه الخطاب والاستراتيجيات الخارجية، مقابل تحديات أخلاقية وتنظيمية تستدعي مزيدًا من البحث والتأطير النظري.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الرقمية - السياسة الخارجية - الإعلام الرقمي - التحول الرقمي؛ الذكاء الاصطناعي.

Abstract :

This study explores the transformations of diplomacy in the digital age through an analytical review of contemporary literature on digital diplomacy and its implications for foreign policy. It examines key concepts, theoretical developments, and major challenges within a rapidly evolving technological context. Adopting a narrative and analytical literature review approach, the study integrates diverse scholarly perspectives beyond traditional methodological constraints. The findings show that digital diplomacy has become a structural component of modern diplomatic practice, reshaping communication patterns, influencing international public opinion, and redefining diplomatic engagement through digital platforms. The study also highlights the growing role of artificial intelligence and algorithms in diplomatic discourse and foreign policy strategies, alongside emerging ethical

and regulatory challenges that call for further theoretical and analytical development.

Keywords: Digital diplomacy - foreign policy - digital media - artificial intelligence.

المقدمة:

تُعدّ الدبلوماسية الرقمية من الممارسات المستجدة في حقل العلاقات الدولية، إذ أسهمت بشكل ملحوظ في إعادة تشكيل أنماط التواصل بين الدول، وأساليب ممارستها للعمل الدبلوماسي، من خلال توظيف الوسائط التكنولوجية الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي. ومع تصاعد التحديات العالمية وتسارع وتيرة التحول الرقمي، أضحت دراسة الدبلوماسية الرقمية أولوية بحثية لفهم أبعاد التأثير الرقمي ورهاناته في مجال السياسة الخارجية.

انطلاقًا من ذلك، ترمي هذه المراجعة الأدبية إلى تقديم قراءة تحليلية في الإنتاج العلمي الحديث المتصل بموضوع الدبلوماسية في عصر الإعلام الرقمي، عبر تفكيك مفاهيمه الأساسية، ومقاربة رهاناته وإكراهاته، والوقوف عند أبرز الاتجاهات البحثية التي تناولت هذا الحقل.

كما تسعى هذه المراجعة إلى إبراز الدور الذي تلعبه التكنولوجيا الرقمية في إعادة تشكيل السياسات الخارجية في ظل التحول الرقمي العالمي، واستكشاف الكيفيات التي تؤثر بها هذه التكنولوجيا في عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات الخارجية، مع التركيز على رصد الفجوات البحثية القائمة، وتقييم إسهام المقاربات النظرية في تفسير هذه العلاقة المركّبة.

ويتوخى هذا العمل كذلك استقراء الدراسات والأبحاث الحديثة التي تناولت تطورات التفاعل الدبلوماسي في البيئة الرقمية، واستراتيجيات التأثير عبر الفضاءات الرقمية، إضافة إلى دور الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في صياغة وتوجيه السياسات الخارجية للدول.

تعتمد هذه المراجعة الأدبية منهجًا يقوم على السرد والتحليل، من خلال فحص وتجميع الدراسات والأبحاث الحديثة المرتبطة بالدبلوماسية الرقمية وانعكاساتها على السياسة الخارجية. ويرتكز هذا المنهج على مقاربة شمولية تهدف إلى الكشف عن المفاهيم المحورية، والتطورات النظرية، والاتجاهات البحثية الراهنة، دون التقيد الصارم بالإجراءات المنهجية التقليدية.

وقد تم اختيار هذا الأسلوب لما يتيحه من مرونة في التعامل مع تعدد الحقول المعرفية، وقدرته على دمج زوايا نظر مختلفة لتحليل التحولات التي تعرفها الدبلوماسية الرقمية. كما تم تعزيز هذا النهج بالاستعانة بتحليل المحتوى والخطاب في الدراسات النظرية والميدانية، بما يسمح بتوظيف المنهج السردي في تفسير النصوص الأكاديمية المنشورة، وبناء تحليل تركيبي منفتح على المقاربات والمفاهيم المتنوعة، عوض الاقتصار على توصيف إحصائي أو وصفي محدود.

المراجع وكيفية اختيارها:

ترتكز هذه المراجعة الأدبية على تحليل نوعي معمّق لأكثر من ثلاثين مرجعًا علميًا، من بينها تسعة وعشرون مرجعًا باللغة الإنجليزية، وثلاثة مراجع باللغة الفرنسية. وقد تنوعت هذه المراجع بين مقالات أكاديمية محكّمة، وأبحاث منشورة في دوريات علمية دولية، وأوراق بحثية صادرة عن مراكز تفكير، إلى جانب دراسات حالة تطبيقية تناولت تجارب دولية ومقاربات مقارنة في مجال الدبلوماسية الرقمية.

استند اختيار هذه المراجع إلى مجموعة من المعايير العلمية والمنهجية التي تضمن الدقة البحثية، والتنوع المفاهيمي والجغرافي. وتم التركيز أساسًا على حداثة النشر، حيث تغطي المراجع الفترة الممتدة بين 2015 و2025، بما يسمح بتتبع التحولات المتسارعة التي يعرفها مجال الدبلوماسية الرقمية، خصوصًا في ظل التطور التكنولوجي المتنامي، وتزايد توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في العلاقات الدولية.

كما شمل الاختيار الدراسات ذات الصلة المباشرة بالمحاور التأسيسية للدبلوماسية الرقمية، سواء من حيث استخداماتها المؤسساتية أو الأكاديمية، وما أفرزته من تحولات على مستوى الفاعلين والأدوات، فضلًا عن تقاطعاتها مع قضايا الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والدبلوماسية العامة، وأنماط ممارسة السياسة الخارجية.

وركزت هذه المراجعة على الأعمال التي اعتمدت مناهج تحليلية وتطبيقية، مثل تحليل المحتوى الرقمي، وتحليل الشبكات الاتصالية، ودراسات الحالة الميدانية، إلى جانب توظيف المناهج المختلطة التي تجمع بين الكمي والنوعي، بما يعزز قوة النتائج والاستنتاجات.

ومن بين الأعمال التي شكّلت مرجعًا نظريًا ومنهجيًا أساسيًا في هذا المجال:

- Bjola & Holmes (2015) اللذان نظّرا لاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي كأداة استراتيجية في السياسة الخارجية.
- Seib (2012) الذي أبرز صعود الفاعلين غير الرسميين في إطار الدبلوماسية العامة الرقمية.
- Morozov (2023) الذي ناقش الإشكالات الأخلاقية المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي.
- Smith (2024) التي تناولت أثر المنصات الرقمية في إعادة تشكيل موازين القوة الناعمة.
- Roumate (2021) التي تُعد من الدراسات القليلة التي ناقشت الذكاء الاصطناعي في السياق العربي.

أما المراجع باللغة العربية، فقد ظل حضورها محدودًا، وغالبًا ما اتسمت بالطابع الوصفي أو الإعلامي، مع غياب واضح للتأطير المنهجي واستثمار المفاهيم الحديثة، باستثناء بعض المحاولات المنشورة في مجلات علمية مغربية أو مداخلات فردية في ندوات أكاديمية.

وفيما يخص الدبلوماسية الرقمية في السياق المغربي، يكاد يغيب أي عمل علمي متخصص يتناول الموضوع بشكل مباشر، باستثناء إشارات عابرة ضمن دراسات أوسع حول السياسة الخارجية أو

الإعلام الجديد، وهو ما جعل هذه المراجعة تعتمد أساسًا على الأدبيات الإنجليزية والفرنسية في بناء الإطار المفاهيمي والنظري.

التأسيس النظري والمفاهيمي للدبلوماسية الرقمية:

في سياق الدبلوماسية المعاصرة، التي تشهد تحولات عميقة بفعل عملية التفاعل الدولي المتسارع، تعددت المقاربات النظرية التي سعت إلى تعريف الدبلوماسية الرقمية وتأطيرها مفاهيميًا.

يعرّف Westcott (2008) الدبلوماسية الرقمية بأنها استخدام الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصال لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، في حين يرى Bjola & Holmes (2015) أنها تتجاوز مجرد التواصل عبر الإنترنت لتشكل إطارًا جديدًا يتضمن استراتيجيات التأثير وصناعة الرأي العام الدولي.

كما برزت مفاهيم موازية، من قبيل الدبلوماسية الافتراضية (Virtual Diplomacy) والدبلوماسية الشبكية (Networked Diplomacy)، والتي تعكس تحولات في وظائف الدبلوماسيين داخل بيئة رقمية تتسم بتعدد الفاعلين (Morozov, 2023). في حين ترى Roumate (2021) أن إدماج الذكاء الاصطناعي يضفي بعدًا جديدًا على الدبلوماسية الرقمية، من خلال تمكين الخوارزميات من تحليل سلوك الجمهور وتوجيه الرسائل الدبلوماسية بدقة أكبر.

وقد أصبحت الدبلوماسية الرقمية أداة مركزية للتأثير، والتفاوض، وإدارة الأزمات، وصياغة السياسات الخارجية، ولم تعد تقتصر على الترويج فحسب. ويؤكد Seib (2012) أن وسائل التواصل الاجتماعي أفرزت قنوات دبلوماسية موازية عززت سرعة انتشار الرسائل السياسية وأتاحت تفاعلات آنية.

بينما وجد Adesina (2017) أن هذا التحول الرقمي فرض على الوزارات التي تعنى بالعلاقات والسياسات الخارجية تحديث بنياتها الاتصالية، والاستعانة بخبراء في الإعلام الرقمي وتحليل البيانات.

في حين ذهبت دراسة "The Role of Generative AI in Global Diplomatic Practices" إلى أن نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدي أصبحت أدوات فاعلة في تحليل السياسات الخارجية وصياغة الخطاب، مع ما يرافق ذلك من إشكالات أخلاقية تتعلق بالشفافية والمصداقية والوضوح الفعلي في الأهداف أو البنى الإستراتيجية.

كما ركزت دراسة "Hybrid Diplomacy" على النموذج الهجين الذي يجمع بين الأدوات الرقمية والوسائل التقليدية في الممارسة الدبلوماسية، بحيث لا يمكن الإستغناء المطلق عن الأدوات الدبلوماسية التقليدية التي مهدت الطريق لتعقيدات المشهد وشبكة العلاقات بين الدول وغيرها.

وفي السياق المغربي، تطرح دراسة " Economic Diplomacy in the Digital Era: Morocco's Roadmap for Africa" رؤية استراتيجية لكيفية توظيف المملكة للأدوات الرقمية في دعم حضورها الإفريقي، عبر المنصات الرقمية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، في محاولة للتأكيد

على أن المغرب تسعى لمجاراة موجة التطور الرقمي وتوظيفه بشتى السبل الممكنة للتأكيد على المكانة والحضور الدولي لها..

وتتفق معظم الدراسات على أن التحول الرقمي أعاد تشكيل توازنات القوة بين الدول والمؤسسات، حيث لم تعد الدولة تحتكر إنتاج الخطاب الرمزي، بل بات الأفراد والمنظمات فاعلين مؤثرين في الرأي العام الدولي.

المناهج والاتجاهات البحثية في دراسة الدبلوماسية الرقمية:

تنوّعت المناهج البحثية في الدراسات التي تمت مراجعتها بين الكمية والنوعية، شملت الدراسات التجريبية وتحليل الخطاب، بما يعكس تعددية الأدوات البحثية في دراسة الدبلوماسية الرقمية. اعتمدت العديد من الدراسات على تحليل المضمون (Content Analysis) لتعقب خطابات وزارات الخارجية على منصات التواصل الاجتماعي، كما في دراسة Deflating the Chinese Balloonالتي استعملت تحليل التفاعل على تويتر لفهم ديناميات التأطير السردي في النزاعات الدولية. وفي المقابل، تبنت دراسات أخرى المقاربة المقارنة، مثل دراسة Public Sentiment in Diplomacy Events التي قارنت بين تفاعل المستخدمين خلال فترات الأزمات المختلفة، بينما اعتمدت بعض الدراسات مقاربة نظرية نقدية لاستكشاف تأثير الخوارزميات على صياغة الرسائل الدبلوماسية الرقمية.

أما في سياق استخدام الذكاء الاصطناعي في الدبلوماسية، فقد لجأت الدراسات إلى المناهج المختلطة (Mixed Methods)لتحليل العلاقة بين توظيف الخوارزميات وتغيير أنماط صنع القرار الدبلوماسي. وأظهرت هذه الأدبيات تزايد الاهتمام بعدة مواضيع رئيسية، منها: استخدام الذكاء الاصطناعي في صياغة الخطاب الدبلوماسي، مواجهة الأخبار الزائفة ضمن الحملات الدبلوماسية، تأثير المنصات الرقمية على التوازن بين الدبلوماسية العامة والتقليدية، وتحديات الأمن السيبراني التي يواجهها الدبلوماسيون.

المحور الأول: التحولات المفاهيمية والنظرية في مفهوم الدبلوماسية في العصر الرقمي

واجه مفهوم الدبلوماسية طفرة واضحة خلال العقدين الأخيرين، في ظل سيادة الرقمنة والعولمة وانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على نطاق أوسع. فقد انفتحت الممارسة الدبلوماسية على فاعلين جدد وفي فضاءات ومنصات جديدة، مغايرة للممارسات التقليدية التي كانت تعتمد أساسًا على تحركات السفراء عبر القنوات الرسمية، بل تعدتها إلى دبلوماسية رقمية.

يحاول هذا المحور تسليط الضوء على مسار التحولات النظرية التي شهدها مفهوم الدبلوماسية، بهدف فهم حيثيات هذه التطورات ورهاناتها واستخداماتها الجديدة في مجال العلاقات الدولية. فقد شهد تطور مفهوم الدبلوماسية انتقالًا من النموذج الواقعي (Realist)، الذي يرتكز على قوة الدولة ومصالحها الجيوسياسية، نحو مقاربة أكثر انفتاحًا على عالم متداخل من التواصل غير الرسمي، حيث تتقاطع

مكونات الدولة مع المجتمع، وهو ما تؤكده نظرية الشبكات (Network Theory) التي تنظر إلى الدبلوماسية كمجال مفتوح تتقاطع فيه الفاعليات السياسية والإعلامية والاقتصادية والتكنولوجية.

في هذا السياق، يرى Bjola وHolmes أن البيئة الرقمية فرضت إعادة تشكيل الأدوات النظرية لفهم الدبلوماسية، من خلال دمج أنماط جديدة من الفعل الدبلوماسي تتجاوز الثنائية الكلاسيكية بين الرسمي وغير الرسمي. وقد برزت مفاهيم متعددة، مثل الدبلوماسية العامة Public Diplomacy التي تسعى فيها الدول إلى مخاطبة الرأي العام الأجنبي بوسائل متنوعة، والدبلوماسية الرقمية Digital Diplomacy التي توظف منصات التواصل الاجتماعي والقنوات الرقمية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الدبلوماسية الهجينة Hybrid Diplomacy التي تمزج بين الأدوات الرسمية وغير الرسمية، وبين الاتصال الحكومي والمبادرات المجتمعية.

كذلك يذهب Seib إلى حد اعتبار القوة الرقمية مكونًا أساسيًا لقوة الدولة في العصر الحالي، حيث أن "الهيمنة الرقمية لم تعد مجرد أداة إضافية لقوة الدولة، بل صارت امتدادًا لها في الفضاء السردي العالمي". وبذلك، لم تعد قوة الدول تُقاس فقط بترسانتها الدبلوماسية أو العسكرية، بل بمدى قدرتها على بناء سرديات مؤثرة والتواجد في الفضاء الرقمي بما يخدم صورتها ومصالحها.

دفعت هذه التحولات إلى إعادة تعريف طبيعة التواصل الدبلوماسي، من نموذج قائم على بث الرسائل الرسمية أحادية الاتجاه، إلى نموذج تشاركي تفاعلي ثنائي الاتجاه، وهو ما يشير إليه Sandre بقوله: "الدبلوماسية العامة في العصر الرقمي يجب أن تنتقل من الرسائل أحادية الاتجاه إلى الحوار التفاعلي ثنائي الاتجاه"، مما يلزم الدول بالاستماع إلى نبض الجمهور الرقمي والتفاعل معه.

وقد كان لجائحة كوفيد-19 دور محوري في تسريع اعتماد الوسائط الرقمية في العمل الدبلوماسي وخلق متسارع لمفهوم الدبلوماسية الرقمية، من خلال الاجتماعات الافتراضية والمنصات الرقمية، وهو ما أكده Morozov بقوله: "جائحة كوفيد-19 ساهمت في تسريع ممارسات الدبلوماسية الرقمية، مؤكدة أنها ضرورة لا غنى عنها من أجل مرونة العمل الدبلوماسي مستقبلاً".

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التحولات النظرية ليست مجرد ترف أكاديمي، بل هي استجابة طبيعية لواقع جديد فرضه التواصل الرقمي في العلاقات الدولية المعاصرة، فقد انتقل مفهوم الدبلوماسية الرقمية من مجرد استخدام أدوات تقنية ومنصات رقمية، إلى فهم أعمق يشمل جوهر الممارسة الدبلوماسية. ويؤكد Westcott أن الدبلوماسية الرقمية ليست مجرد أداة تكنولوجية، بل "امتداد طبيعي لتطور العلاقات الدولية في عصر الرقمنة"، حيث تمثل تحولًا في الطريقة التي تُمارس بها الدبلوماسية، وتحديًا للنموذج التقليدي القائم على السرية والبروتوكول الرسمي. وأضاف: "البيئة الرقمية تفرض إعادة التفكير في مفاهيم النفوذ، والوصول، والشفافية، إذ لم يعد بإمكان الفاعلين الدوليين تجاهل ديناميات الفضاء الرقمي وتفاعل المواطنين الفوري مع القضايا الدولية".

ويشير كل من Bjola وHolmes إلى أن الدبلوماسية الرقمية تمثل "تحولًا بنيويًا" وليس مجرد أداة تكتيكية للدولة، إذ تؤدي إلى أشكال جديدة من التفاعل بين الحكومات والمجتمعات عبر الشبكات والمنصات الرقمية، كما تجعل الممارسة الدبلوماسية أكثر علنية وتؤثر في الأولويات التواصلية والسياسية للفاعلين الدبلوماسيين. وتربط Fatima Roumate بين الدبلوماسية الرقمية والذكاء

الاصطناعي، مشيرة إلى أن "البيانات والخوارزميات أصبحت جزءًا من معادلات التأثير وصنع القرار الدولي"، بينما يرى Palit أن تحول الإعلام الجديد جعل من الدبلوماسي فاعلًا تواصليًا واستباقيًا على المنصات الرقمية، وليس مجرد ناقل رسمي لمواقف الدولة.

وتتفق الدراسات على أن التحول الرقمي شمل أيضًا الفاعلين، فلم تعد الدول وحدها الأطراف المؤثرة في الحقل الدبلوماسي، بل أصبح للمنظمات غير الحكومية، والشركات الرقمية الكبرى، والمؤثرين على وسائل التواصل الاجتماعي دور في صناعة الصورة وصنع القرار.

نخلص إلى أن تطور مفهوم الدبلوماسية الرقمية مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطورات النظام الدولي، وبمفاهيم السيادة والشرعية والتأثير، مما يضع هذا المفهوم في سياق إبستمولوجي ومعرفي لوظائف الدول والفاعلين غير الحكوميين، وليس مجرد ابتكار تقني جديد.

المحور الثاني: الدبلوماسية الرقمية وإعادة تشكيل الوظيفة الدبلوماسية

أسهمت الشبكات الاجتماعية بشكل جلي في تطوير ممارسات الدبلوماسية العامة، حيث أصبحت فضاءات للتأثير في القرار السياسي وتوجيه الرأي العام المحلي والدولي، متجاوزة بذلك دورها التقليدي في نشر الأخبار والمعلومات ومشاركتها على نطاق أوسع. هذا التطور استدعى إعادة تعريف العلاقة بين الفاعل الدبلوماسي سواء كان ممثلًا بالحكومات أو المؤسسات وحتى الجمهور كذلك المستخدم للشبكات الاجتماعية (مواقع التواصل الاجتماعي Social Media)، ودفع الفاعلين التقليديين إلى مراجعة أدوارهم وتكييف وسائلهم وخطاباتهم مع المستجدات الرقمية.

في هذا السياق، يرى Andreas Sandre أن شبكات التواصل الاجتماعي لم تعد مجرد أدوات للتواصل، بل تحولت إلى مساحات حيوية ديناميكية تُمارس فيها السياسة الخارجية في الزمن الحقيقي ووفق معطيات مصلحية، موضحًا أن هذه المنصات تمنح الدبلوماسيين أدوات فورية ومرنة للرد على الأزمات، وتصحيح السرديات الإعلامية، وبناء علاقات مباشرة مع المواطنين .(Sandre, 2015) " ويبرز Philip Seib أن الدبلوماسية العامة قد انتهجت مسارًا مختلفًا من حيث الخصوصية والمضمون فقد أفلتت من احتكار الحكومات، وأصبحت ملكًا مشتركًا للأفراد والمؤسسات غير الحكومية والمؤثرين، حيث انتقلت الدبلوماسية العامة من مسار أحادي الاتجاه (أي أن الجمهور متلقي فقط) إلى حوار متعدد الأطراف، تُشكله التغريدات والتعليقات والصور التي تنتجها وتستهلكها الجماهير العالمية بمعنى أصبح شريكًا ومتداخلًا في هذا السياق.(Seib, 2012)

تشير الدراسات إلى أن المنصات الرقمية الجديدة تتيح إمكانية تكييف الرسائل الدبلوماسية بحسب طبيعة الجمهور المستهدف، مما يعزز فعالية الأداء الدبلوماسي للدول والمؤسسات الدولية. وتوضح Roumateأن هذا التخصيص يرتبط باستخدام الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في صياغة المحتوى الدبلوماسي، ما يجعل وسائل التواصل الاجتماعي أدوات حاسمة في المعركة على الشرعية الدولية. كما تؤكد دراسة حول التمثيل الدبلوماسي في الفضاء الرقمي أن تفاعل الدبلوماسيين على منصات مثل تويتر ولينكدإن يساعدهم على بناء علاقات مهنية، وتوسيع شبكات التأثير، والانخراط مع شرائح كانت بعيدة تقليديًا عن المجال الدبلوماسي.

لكن هذه التطورات تحمل تحديات، أبرزها الحفاظ على المصداقية وإدارة الوقت في ظل إكراه الآنية. ففي لحظات التوتر الجيوسياسي، قد تتحول وسائل التواصل الاجتماعي إلى فضاء للصراع السردي والمناكفة المصلحية، ما يتطلب مهارات تحليلية واتصالية متقدمة لدى الفرق الدبلوماسية لإدراك كنة محتوى ما يدور في هذا الفضاء الرقمي.

وواحدة من أبرز التحولات التي فرضها التحول الرقمي في السياسة الخارجية، هو تحول التمثيل الدبلوماسي من نموذج تقليدي يعتمد على الحضور المادي والتراتبية المؤسساتية، إلى نموذج حديث يقوم على التفاعلية والمرونة عبر البنية الرقمية المتصلة والتواصل في الزمن الحقيقي. وأدى هذا التحول إلى إعادة صياغة وظائف السفارات والبعثات، وفرض تحديات مؤسساتية وأمنية جديدة خشية الاختراق.

وفق Bjola وHolmes، لم يعد التمثيل الدبلوماسي يقتصر على السفارات والبعثات الدائمة، بل أصبح ممارسة تواصلية مستمرة عبر البنى الرقمية، مع استثمار الذكاء الاصطناعي والخوارزميات في تحليل الديناميات الدولية. ويؤكد الباحثان أن هذه التحولات لم تلغِ الوظائف التقليدية فهي قائمة على أهميتها، بل فرضت إعادة تأهيلها لتواكب متطلبات العصر. كما أشارت دراسة حديثة إلى أن البعثات التي تبنت أدوات الدبلوماسية الرقمية، وخصوصًا تويتر ولينكدإن، نجحت في تعزيز قدرتها على تمثيل دولها في الملفات متعددة الأطراف، لا سيما أثناء الأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19.(Manor, 2021)

يشير Sandre إلى أن التمثيل الرقمي يمكن الدبلوماسيين من من تفعيل أدوارهم وتقديم سرديات تعكس حضور دولهم في المسارات الإقليمية والدولية إضافة إلى إعادة تشكيل صورة بلدهم بشكل أكثر حيوية وانفتاحًا، وفي حال التباين أو زمن الصراعات تتيح لهم خصوصية الرد الفوري على الاتهامات أو الأخبار الزائفة، وتوسيع شبكة علاقاتهم عبر آليات غير رسمية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات ليست خالية من المخاطر، مثل أمن المعلومات في ظل تصاعد الهجمات السيبرانية، واختراق الحسابات الرسمية، والتلاعب بالمحتوى، فضلاً عن الإشكاليات القانونية المتعلقة بالحدود السيادية، إذ لم تعد البعثة محصورة في فضاء جغرافي واحد، بل تتوزع عبر خوادم ومنصات عالمية.

وترى Westcott أن التمثيل الرقمي يعد عاملًا مضاعفًا للقوة الناعمة، لكنه يتطلب كفاءات بشرية ذات مهارات رقمية ولغوية واتصالية عالية، داعية إلى إعادة تعريف مفهوم "الدبلوماسي" ليشمل إدارة المنصات الرقمية، وتحليل البيانات، والتفاعل مع الرأي العام في بيئة متعددة اللغات والسياقات. ويعد نموذج وزارة الخارجية البريطانية مثالًا ناجحًا، حيث أنشأت منذ أوائل 2012 وحدات رقمية متخصصة في التمثيل الخارجي، مما مكنها من توسيع نطاق حضورها في مناطق لم تكن لها فيها بعثات فعلية.

بناءً على ذلك، أصبح التمثيل الدبلوماسي مزيجًا من الفضاءات المتداخلة والمتفاعلة بشكل مستمر، ما يفرض على الدول تطوير بنياتها، وتأهيل قدراتها البشرية، وصياغة نماذج تجمع بين الفعل التقليدي والتطور الرقمي ضمن رؤية شاملة ومندمجة. ومن هذا المنطلق، يتضح أن وسائل التواصل الاجتماعي لم تعد خيارًا ثانويًا في الممارسة الدبلوماسية، بل أصبحت حجر الزاوية لاستراتيجيات التأثير، وإعادة صياغة الصورة الدولية، والتفاعل مع الأجندات السياسية العابرة للحدود.

المحور الثالث: التحديات ومخاطر حماية البيانات في العمل الدبلوماسي الرقمي

بغضّ النظر عما تقدمه من فرص واسعة والتي أتاحتها الدبلوماسية الرقمية لتطوير العمل الدبلوماسي، فإنها تنطوي في المقابل على مخاطر وتحديات متعددة لا يمكن غض النظر عنها، لا سيما في ما يتعلق بأمن المعلومات، ومصداقية الرسائل، ومواجهة الأخبار الزائفة والتظليل والتلاعب بالرأي العام أو توجيهه نحو وجهة نظر محدودة، الأمر الذي يفرض ضرورة تبنّي استراتيجيات استباقية فعّالة لإدارة هذه المخاطر والحد من تداعياتها.

وتُعدّ الهجمات السيبرانية من أبرز التهديدات التي تواجه الدبلوماسية الرقمية، إذ كشفت عدة دراسات أن الاختراقات التي تتعرض لها بعض الحسابات الرسمية للسفارات ووزارات الخارجية، إضافة إلى حملات التضليل الموجهة ضدها، غالبًا ما تخدم أهدافًا جيوسياسية محددة وتسعى لنسف المواقف التي تعبر عنها تلك المؤسسات الرسمية أو الدبلوماسية "استهداف مباشر للمؤسسة والدولة التي تمثلها". وفي هذا السياق، يحذّر Bjola من أن التوسع في توظيف الأدوات الرقمية في العمل الدبلوماسي جعل هذا المجال أكثر عرضة للهجمات السيبرانية المتقدمة، وهو ما يستدعي تطوير قدرات سيبرانية متخصصة ومتقدمة داخل المؤسسات الدبلوماسية، وتعزيز جاهزيتها التقنية والأمنية.

من جهة أخرى، تواجه الدبلوماسية الرقمية تحديًا إضافيًا يتمثل في توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي، فبقدر ما تسهم هذه الأدوات في تسهيل تحليل البيانات الضخمة ودراسة اتجاهات الرأي العام، فإنها في الوقت ذاته تحمل مخاطر جدية تتعلق بالاستخدامات المغرضة، مثل إنتاج محتويات زائفة ومضللة، أو انتحال هويات دبلوماسيين ومؤسسات رسمية، بما يهدد مصداقية الخطاب الدبلوماسي وثقة الجمهور به.

وفي هذا الصدد، تؤكد Westcott أن "التحول الرقمي يفرض على الدبلوماسية التوفيق بين متطلبات السرعة والشفافية من جهة، والحذر والانضباط المؤسساتي من جهة أخرى". كما يشير Manor إلى أن غياب إطار قانوني دولي واضح ينظم استخدام التكنولوجيا في المجال الدبلوماسي يمثل تحديًا إضافيًا، معتبرًا أن "هذا الفراغ التنظيمي قد يخلق حالة من الفوضى، ويشجع بعض الدول على توظيف الدبلوماسية الرقمية ضمن حملات تأثير سيبراني دون مساءلة قانونية أو سياسية".

ارتباطًا بذلك، ترى Palit أن الدبلوماسية الرقمية ينبغي أن تكون مؤطرة ضمن استراتيجيات وطنية شاملة للأمن السيبراني، وتدعو إلى إقامة شراكات مؤسسية مع شركات التكنولوجيا الكبرى، بهدف تعزيز حماية المنصات الرسمية للدول، وضمان أمن البنية الرقمية التي تقوم عليها الممارسة الدبلوماسية الحديثة.

وعليه، فإن التحول الرقمي في الدبلوماسية، على الرغم مما يوفره من أدوات لتعزيز النفوذ وتسريع التواصل الدولي، ينطوي على مخاطر مركبة تتطلب يقظة مؤسساتية دائمة، وتكوينًا متخصصًا للدبلوماسيين في المجالات الرقمية والأمنية، فضلًا عن تنسيق مستمر مع هيئات الأمن المعلوماتي، وذلك حمايةً للسيادة الرقمية للدول وصونًا لمصداقية عملها الدبلوماسي في الفضاء الرقمي.

المحور الرابع: الذكاء الاصطناعي كفاعل جديد في الدبلوماسية الرقمية

كما كل العلوم والسياقات ساهم التحول الرقمي، ولا سيما الاستخدام المتزايد للذكاء الاصطناعي في مجالات التحليل وبناء الاستراتيجيات وصياغة الخطط المرتبطة بالسياسات الخارجية والرسائل الدبلوماسية، في فتح آفاق جديدة أمام الدبلوماسية الرقمية، بحيث حملت وجهين متناقضين إذ جعلتها أكثر انفتاحًا من جهة، وأكثر تعقيدًا من جهة أخرى.

تؤكد العديد من الدراسات أن الذكاء الاصطناعي يعيد رسم ملامح المشهد الدبلوماسي العالمي، من خلال تسهيل معالجة كمٍّ هائل من البيانات في وقت قياسي، وتمكين الدبلوماسيين من استخلاص مؤشرات ونتائج دقيقة تُسهم في بناء مواقف سياسية أكثر استنارة. كما تُستخدم تقنيات التعلم الآلي في تتبع تطور الأزمات الدولية، والتفاعل مع الجماهير الرقمية، وصياغة ردود وقرارات تتلاءم مع خصوصية كل سياق ومراعاة ظروفه السياسية.

في هذا السياق، ترى Smith أن الذكاء الاصطناعي لا يعوّض أو يستبدل الدبلوماسيين، بل يعيد تعريف أدوارهم، وينقل مركز الثقل من تحليل البيانات والمعلومات إلى اتخاذ القرار استنادًا إلى خوارزميات متقدمة يعهد إليها بتجاوز المهام التقليدية للدبلوماسي. وتضيف أن الاعتماد المتزايد على الأدوات والبرمجيات التكنولوجية من شأنه خفض التكاليف الدبلوماسية، وتمكين الدول الصغيرة من تحسين موقعها في النظام الدولي عبر توظيف أدوات رقمية مبتكرة ولكن مع ضرورة توخي الحذر والنباهة. في المقابل، وهذا ما ذهبت إليه Morozov فقد حذرت من مخاطر الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي في العمل الدبلوماسي، خاصة في حال غياب الرقابة البشرية أو المتابعة الدقيقة، أو استخدام هذه التقنيات في حملات دعائية موجَّهة. وهو ما يستدعي، حسب منظورها، ضرورة بناء إطار أخلاقي ناظم لاستخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال الدبلوماسي، يقوم على مبادئ المسؤولية، والشفافية، وعدم التحيّز (Morozov, V. M., 2023).

كما تُسهم أدوات الذكاء الاصطناعي كذلك في تحليل المشاعر والتوجهات العامة للجماهير إزاء القضايا السياسية، الأمر الذي يمكّن الدول من تكييف خطابها أو توقيت تدخلاتها بما ينسجم مع المزاج العام أو توجهات الجمهور (امتصاص الغضب أو استرضاء القاعدة الجماهيرية). وفي هذا الصدد، تعتبر Adesina أن «تحليل البيانات العاطفية سيصبح عنصرًا لا يتجزأ من عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية خلال السنوات المقبلة» (Adesina, O. S., 2017).

وعلى المستوى العملي، يرى Westcott أن وزارات الخارجية مطالبة بإعادة هيكلة تنظيمها الداخلي، من خلال إستحداث وحدات متخصصة في إدارة الذكاء الاصطناعي، وتكوين الدبلوماسيين في مجالات تحليل البيانات، وتحقيق تكامل فعّال بين الأدوات التكنولوجية والرؤية الاستراتيجية الشاملة (Roumate, F. (Ed.), 2021).

وتشير الأدبيات ذات الصلة إلى أن مستقبل الدبلوماسية الرقمية يظل رهينًا بقدرة الدول على توظيف الذكاء الاصطناعي ضمن إطار مؤسساتي وأخلاقي متوازن، يضمن تعظيم الاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التقنيات، دون الوقوع في فخ التحيزات الخوارزمية أو فقدان البعد الإنساني في التواصل الدولي.

حدود التراكم العلمي في أدبيات الدبلوماسية الرقمية

تُبرز مراجعة الأدبيات العلمية حجم التراكم المعرفي المتعلق بمفهوم الدبلوماسية الرقمية، كما تُعري في الوقت ذاته مجموعة من الثغرات والنقاط التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الاستكشاف والتحليل المعمق. ومن أبرز ما أظهرته هذه المراجعة ما يلي:

أولًا: التباين بين التنظير والممارسة التطبيقية: تركّز غالبية الدراسات حول الدبلوماسية الرقمية على الجانب المفاهيمي والتأطير النظري، دون التعمق الكافي في تحليل الممارسات الفعلية للسياسة الخارجية وتأثير التحول الرقمي عليها. وتبرز الحاجة، في هذا السياق، إلى دراسات ميدانية تسعى إلى فهم كيفية إعادة تشكيل التكنولوجيا للممارسة الدبلوماسية الرسمية في سياقات دولية متباينة.

ثانيًا: تهميش الفاعلين غير الرسميين: تنصبّ اهتمامات عدد كبير من الأدبيات على الفاعلين الرسميين في الدبلوماسية الرقمية، مثل الوزارات والسفراء والبعثات الدبلوماسية، في مقابل إغفال الدور المتنامي لفاعلين جدد، كالمؤثرين الرقميين، والجاليات المقيمة بالخارج، والمنظمات غير الحكومية، والمنصات الإعلامية المستقلة، رغم تأثيرهم المتزايد في تشكيل الصورة الدولية للدول.

ثالثًا: محدودية الأدبيات الأكاديمية العربية: تُسجّل الأدبيات العربية في مجال الدبلوماسية الرقمية محدودية ملحوظة، وغالبًا ما تتسم بالتكرار أو الطابع الوصفي السطحي. إذ نادرًا ما تُرصد دراسات رصينة باللغة العربية تتناول الدبلوماسية الرقمية باعتبارها آلية تنفيذية ضمن السياسة الخارجية، مما يكشف عن فجوة لغوية ومعرفية واضحة في هذا المجال.

رابعًا: الغياب شبه التام للدراسات المتخصصة في الحالة المغربية: يُلاحظ غياب شبه كامل لدراسات تحليلية معمّقة تتناول تجربة المملكة المغربية في مجال الدبلوماسية الرقمية، سواء على مستوى الخطاب السياسي الخارجي، أو استخدام منصات التواصل الاجتماعي، أو توظيف التكنولوجيات الحديثة في تعزيز الحضور الدولي للمغرب. وقد انصرفت أغلب الدراسات إلى حالات الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والصين، أو إلى منظمات دولية كالأمم المتحدة، مما يبرز فجوة جغرافية ومعرفية تبرر تخصيص دراسة لحالة المغرب.

الخلاصات: نحو فهم أعمق لتحولات الدبلوماسية في العصر الرقمي

تكشف المراجعة الأدبية لمجموعة من المراجع العلمية الحديثة في مجالي الدبلوماسية والإعلام الرقمي عن تحوّل بنيوي عميق في ممارسة العمل الدبلوماسي. إذ لم تعد العلاقات الدولية تُدار حصريًا عبر القنوات التقليدية، بل باتت تتداخل فيها أدوات الاتصال الرقمي، والشبكات الاجتماعية، والذكاء الاصطناعي، في مشهد معقّد ومتعدد الفاعلين.

ويمكن تلخيص أبرز الخلاصات التي أسفرت عنها هذه المراجعة فيما يلي:

- تُجمع الأدبيات على أن الدبلوماسية الرقمية لم تعد مجرد وسيلة لنشر الرسائل، بل أضحت تحولًا جوهريًا في ممارسة القوة الناعمة وبناء الصورة الدولية للدول والمؤسسات، حيث أصبح التفاعل المباشر واليومي مع الجماهير الرقمية، وصياغة السرديات العابرة للحدود، جزءًا لا يتجزأ من العمل الدبلوماسي المعاصر.
- تؤكد الدراسات أن الدبلوماسية الرقمية لا تُلغي الأبعاد التقليدية للدبلوماسية، بل تعيد تشكيلها ضمن نموذج «هجين»، يتكامل فيه الحضور المادي مع التمثيل الافتراضي، وتُعاد صياغة مفاهيم كلاسيكية مثل السيادة، والتمثيل، والسرية، في ضوء الانفتاح الذي تفرضه التكنولوجيا.
- تُبرز الأدبيات وجود تحديات هيكلية تعترض تبني الدبلوماسية الرقمية، من أبرزها ضعف البنى التحتية الرقمية في بعض الدول، وغياب الأطر التشريعية الناظمة، ومحدودية الموارد البشرية المتخصصة. كما تسلط الضوء على المخاطر المرتبطة بالتلاعب المعلوماتي، وانتشار الأخبار الزائفة، والتهديدات السيبرانية التي قد تقوض المصداقية الدبلوماسية.
- تشير الدراسات إلى أن الذكاء الاصطناعي يشكّل المحور المستقبلي للدبلوماسية الرقمية، سواء في تحليل البيانات، أو صياغة الرسائل، أو التفاعل مع المتغيرات السياسية. غير أن توظيفه الفعّال يظل مشروطًا بيقظة أخلاقية ومؤسساتية تحول دون المساس بالبعد الإنساني في العلاقات الدولية.
- يفرض التسارع المتزايد في رقمنة الدبلوماسية على الدول النامية، ومن بينها المغرب، إعادة النظر في استراتيجياتها الخارجية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والمؤسساتية، تفاديًا للبقاء على هامش المشهد الدبلوماسي العالمي الجديد.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية الانتقال من مجرد توصيف الظاهرة الرقمية إلى تحليل ديناميكاتها المتشابكة واستشراف تداعياتها الجيوسياسية. كما تشكل هذه المراجعة أرضية معرفية صلبة لتطوير دراسات ميدانية أو مقارنة تسلط الضوء على نماذج وطنية محددة في مجال الدبلوماسية الرقمية، سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي.

كما تُظهر الاتجاهات البحثية الحديثة اهتمامًا متزايدًا بموضوعات من قبيل دور الذكاء الاصطناعي في صياغة الخطاب الدبلوماسي، واستراتيجيات مواجهة الأخبار الزائفة، وأثر المنصات الرقمية على التوازن بين الدبلوماسية العامة والتقليدية، فضلًا عن تحديات الأمن السيبراني التي تواجه الفاعلين الدبلوماسيين.

وتبيّن الدراسات المعاصرة كيف يمكن للذكاء الاصطناعي التوليدي أن يسهم في تحليل السياسات الخارجية وصياغة الخطاب الدبلوماسي، الأمر الذي يثير إشكالات أخلاقية تتعلق بالشفافية والمصداقية. كما تؤكد على التفاعل المتزايد بين الوسائط الرقمية والوسائل التقليدية، بما يؤدي إلى بلورة نموذج دبلوماسي هجين يدمج الأبعاد المادية والافتراضية، ويفتح آفاقًا جديدة لتعزيز فعالية العمل الدبلوماسي والتفاعل الدولي.

الخاتمة:

يشهد عالم الدبلوماسية الحديث تطورًا مستمرًا في المفاهيم والأدوات والأدوار وحتى تعريف العمل الدبلوماسي، بالموازاة مع التغيرات التكنولوجية والرقمية التي يشهدها العالم بوتيرة متسارعة لا يمكن معها احتمال الجمود والثبات وإنما البراغماتية الإيجابية لاحتواء حدة التغيير ومواكبته. ويعد تبني الآليات والمنصات الرقمية في مجال السياسة الخارجية ضرورة لا ترفاً، حيث يمكن أن تكون هذه الأدوات أداة قوية للتفاعل الدولي والتفاوض والحضور ضمن المشهد الدولي.

إن اعتبار الدبلوماسية الرقمية تطوراً طبيعياً للدبلوماسية التقليدية ولكن ليست بديلًا متكاملًا أو تعويضًا لها، وكذلك هذا لا يعفي من ضرورة الانفتاح على آفاق جديدة لتشكيل الرأي العام الدولي، مثل الدبلوماسية الافتراضية والدبلوماسية الشبكية، وكلاهما يعكس التحولات الجذرية في كيفية تعامل الدبلوماسيين مع عملهم.

لقد أجمع الباحثون على أهمية تطوير العمل الدبلوماسي الرقمي ليواكب وتيرة التقدم الجاري في الأدوات التكنولوجية والبرمجيات، والاستفادة المثلى منها من خلال ضبط استخدامها عبر تكوين وتأهيل العنصر البشري، وفهم رهاناتها وتكييف الرسائل لتتناسب مع طبيعة كل منصة وكل قناة تواصلية.

المراجع

Adesina, O. S. (2017). Foreign policy in an era of digital diplomacy. *Cogent Social Sciences,* Article 1297175. https://doi.org/10.1080/23311886.2017.1297175

Bentahar, L., & Abdellaoui, M. (2024). Economic diplomacy in the digital era: Morocco's roadmap for Africa. *International Journal of Applied Management and Economics, 2*(11), 324–344. https://doi.org/10.5281/zenodo.14441404

Bjola, C., & Holmes, M. (Eds.). (2015). *Digital diplomacy: Theory and practice*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9781315730844

Bjola, C., & Manor, I. (2022). The rise of hybrid diplomacy: From digital adaptation to digital adoption. *International Affairs, 98*(2), 471–491. https://doi.org/10.1093/ia/iiac005

Cassidy, J. A. (2017). *Digital diplomatic crisis communication: Diplomatic signalling and crisis narratives in an age of real-time governance* (Doctoral dissertation, University of Oxford).

Grgić, S. (2024). Mapping the digital diplomatic infrastructure: A comparative evaluation of global online directories for diplomatic missions. *Journal of Digital Diplomacy Studies, 1*(1), 1–14.

Hedling, E. (2024). Diplomatic representation and online/offline interactions: EU coordination and digital sociability. *International Studies Quarterly, 68*(1), sqae022. https://doi.org/10.1093/isq/sqae022

Ismail, M. M. T., Yehya, D., & Farag, E. E. (2024). Diplomacy and diplomatic media. *Buhuth Journal, 4*(7), 27–34. https://doi.org/10.21608/BUHUTH.2023.245360.1592

Koch, O. (2022). La « diplomatie publique digitale » des États-Unis : Nouvel art de gouvernement des publics étrangers en ligne. *Questions de communication, 41*, 115–128. https://doi.org/10.4000/questionsdecommunication.28800

Maillart, T., Gomez, L., Lombard, E., Nolte, A., & Pisano, F. (2024). Computational diplomacy: How "hackathons for good" feed a participatory future for multilateralism in the digital age. *arXiv preprint*. https://arxiv.org/abs/2410.03286

Morozov, V. M. (2023). *Network diplomacy: Contributing to peace in the 21st century*. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-981-19-7006-1

Mostafaei, H., Kordnoori, S., Ostadrahimi, M., & Banihashemi, S. S. A. (2025). Applications of artificial intelligence in global diplomacy: A review of research and practical models. *Sustainable Futures, 7*, 100486. https://doi.org/10.1016/j.sftr.2025.100486

Møller, A. H. K., Adler-Nissen, R., Golovchenko, Y., & Eggeling, K. A. (2024). The social aesthetics of digital diplomacy. *International Political Sociology, 18*(3), olae027. https://doi.org/10.1093/ips/olae027

Ng, L. H. X., & Carley, K. M. (2024). Deflating the Chinese balloon: Types of Twitter bots in US–China balloon incident. *arXiv preprint*. https://arxiv.org/abs/2401.05501

Ong'ong'a, D. O. (2021). Online digital platforms utilization by ministries of foreign affairs in adopting digital diplomacy: A systematic literature review. *Shanlax International Journal of Arts, Science and Humanities, 9*(1), 8–18. https://doi.org/10.34293/sijash.v9i1.3313

Palit, P. S. (2023). *New media and public diplomacy: Political communication in India, the United States and China*. Routledge. https://doi.org/10.4324/9780429298141

Perdani, M. K., Afandi, R., Lusa, S., Sensuse, D. I., Putro, P. A. W., & Indriasari, S. (2024). Social media as an instrument of public diplomacy in the digital era: A systematic literature review. *Policy & Governance Review, 8*(2), 284–302. https://doi.org/10.30589/pgr.v8i3.976

Rieckmann, C. J. P. (2025). *The stated protocol: A decentralized framework for digital diplomacy*. arXiv. https://arxiv.org/abs/2507.13517

Roumate, F. (Ed.). (2021). *Artificial intelligence and digital diplomacy: Challenges and opportunities*. Springer. https://doi.org/10.1007/978-3-030-68647-5

Sandre, A. (2015). *Digital diplomacy: Conversations on innovation in foreign policy*. Rowman & Littlefield.

Scott, B., Heumann, S., & Lorenz, P. (2018). *Artificial intelligence and foreign policy*. SSRN. https://ssrn.com/abstract=3103961

Seib, P. (2012). *Real-time diplomacy: Politics and power in the social media era*. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1057/9781137010902

Sevin, E., & Ingenhoff, D. (2018). Public diplomacy on social media: Analyzing networks and content. *International Journal of Communication, 12*, 3663–3685.

اختلاسات ديون الرعايا المغاربة خلال القرن التاسع عشر

رضوان خديري، طالب باحث بسلك الدكتوراه، مركز الدراسات في الدكتوراه، الآداب والعلوم الإنسانية، وحدة التكوين المغرب ومجالات إفريقيا والعالم العربي والاسلامي،

جامعة السلطان مولاي سليمان ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية بني ملال

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على نماذج من التجاوزات الإدارية لموظفي المخزن المغربي خلال القرن التاسع عشر، وتحديداً ما ارتبط منها باختلاس ديون الفلاحين المغاربة، فبسبب، الأزمات التي كانوا يمرون بها بين الفينة والأخرى، اضطروا إلى الاستدانة من الأوروبيين، إما عن طريق وكلائهم المحليين أو بشكل مباشر، خاصة في الضروريات مثل الطعام لتامين معاشهم. وتفاقمت معاناتهم حين كانت تتزامن آجال سداد هذه الديون مع مواعيد الجبايات المخزنية. هذه الأوضاع التي كان يعيشها الفلاح استغلها بعض قواد المخزن لتحقيق مآرب شخصية؛ إما بالتواطؤ مع التجار الأجانب ضد المدينين، أو باختلاس أجزاء من الأقساط المستخلصة، مما أوقع المخزن في مشاكل ديبلوماسية معقدة مع المفوضيات الأجنبية التي كانت تطالب بسداد ديون رعياها ومحمييها.

الكلمات المفتاحية: المخزن _ الحماية القنصلية_ الديون_ الرعايا_ الاختلاس

Abstract:

This research paper aims to highlight examples of administrative abuses by Moroccan Makhzen officials during the 19th century, specifically those related to the embezzlement of debts owed by Moroccan peasants. Due to the crises they faced from time to time, they were forced to borrow from Europeans, either through their local agents or directly, especially for necessities like food to secure their livelihood. Their suffering was exacerbated when the repayment dates for these debts coincided with the Makhzen's tax collection dates. Some Makhzen officials exploited these circumstances for personal gain, either by colluding with foreign merchants against the debtors or by embezzling portions of the collected installments. This led the Makhzen into complex diplomatic problems with foreign embassies demanding repayment of the debts owed by their subjects and those under their protection.

Keywords :Warehouse _ Consular Protection _ Debts _ Nationals _ Embezzl

المقدمة:

عرف المغرب خلال القرن التاسع عشر تحولات عميقة أصابت مختلف البُنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في سياق تزايد الضغوط الأوروبية وتفاقم الأزمات الداخلية في آن معًا. وقد أسفر هذا الوضع اختلالات بنيوية في تدبير الشأن المالي والإداري، انعكست بشكل واضح ومباشر على أوضاع الفلاحين الذين شكلوا القاعدة العريضة للمجتمع المغربي آنذاك، ففي ظل توالي سنوات الجفاف بفعل التغيرات المناخية، وضعف المردودية والاستفادة المالية الفلاحية، وثقل الجبايات المخزنية، وجد الفلاح نفسه مضطراً إلى اللجوء إلى الاستدانة لتأمين الحد الأدنى من شروط العيش، خاصة في ما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية.

وتزامن توسع ظاهرة المديونية القروية مع تنامي الحضور الأوروبي بالمغرب، سواء عبر التجار أو الوكلاء المحليين المرتبطين بالقناصل، وهو ما جعل الديون الفلاحية تتخذ أبعاداً جديدة، لم تعد تقتصر على بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بل تجاوزته إلى أبعاد قانونية ودبلوماسية. وفي هذا السياق، برز دور المخزن بوصفه سلطة مركزية يفترض فيها حماية الرعايا وضمان التوازن بين متطلبات الجباية ومحدودية الموارد، غير أن الممارسة كشفت عن انزلاقات خطيرة في سلوك بعض أعوانه ومن يقف خلف هذه الأدوار.

وعليه.. تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول كيفية تداخل الاختلالات الإدارية داخل الجهاز المخزني مع أزمة المديونية الفلاحية خلال القرن التاسع عشر، وما نتج عن ذلك من ممارسات غير مشروعة، مثل اختلاس الديون والتواطؤ مع التجار الأجانب، وانعكاس هذه السلوكيات على علاقة المخزن برعاياه من جهة، وعلى علاقاته الدبلوماسية مع القوى الأوروبية من جهة أخرى. وبعبارة أدق، تحاول الدراسة تفكيك آليات استغلال هشاشة الفلاحين من طرف بعض قواد المخزن، وحدود مسؤولية السلطة المركزية في ضبط أعوانها في سياق داخلي مأزوم وضغوط خارجية متزايدة.

- **أسئلة الدراسة:**

- ما السياق الاقتصادي والاجتماعي الذي أدى إلى تفاقم مديونية الفلاحين المغاربة خلال القرن التاسع عشر؟
- ما طبيعة أدوار قواد وأعوان المخزن في تدبير الديون الفلاحية، وكيف تحولت بعض هذه الأدوار إلى ممارسات اختلاسية؟
- كيف أسهم نظام الحماية القنصلية في تعقيد مسألة الديون وتحويلها إلى إشكالات ذات بعد دبلوماسي؟
- ما أشكال التواطؤ التي قامت بين بعض موظفي المخزن والتجار أو الرعايا الأوروبيين ضد الفلاحين المدينين؟
- ما انعكاسات هذه التجاوزات الإدارية على صورة المخزن ومصداقيته داخلياً وخارجياً؟
- إلى أي حد يمكن اعتبار اختلاس ديون الفلاحين عاملاً من عوامل إضعاف السيادة المخزنية قبيل فرض الحماية؟

- **أزمة الدين الفلاحي:**

خلال فترات متعددة شهدت أزمات مالية لظروف طبيعية مناخية وأخرى اقتصادية أو محلية اضطر الفلاحون إلى الاستدانة من الأوروبيين، بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق وكلائهم المحليين، خاصة أوقات الندرة للتعامل مع الأمور الأكثر إلحاحا مثل تغطية نفقات الطعام[1]،الأمر الذي كان يضع الفلاحين في مأزق خانق، سيما عندما كانت تتزامن فترة تسديد ديونهم مع واجبات المخزن، فيجد الفلاح نفسه بين مطرقة الدائن وسندان المخزن، مما كان يدفع بالعديد منهم إلى بيع محاصيلهم من الحبوب والبقوليات لتسديد ديونهم، وفي بعض الأحيان كانوا ينقلون بضائعهم باسم محمي للتهرب من دفع الضرائب المخزنية[2]. هذه الأوضاع التي كان يعيشها الفلاحون استغلها بعض القواد لصالحهم لإشباع بطونهم، وذلك بالتواطؤ مع التجار الأجانب ضد المُدانين بغية الحصول على فائدة[3].

فكان هذا الوضع من بين الانتهاكات الفظيعة التي تسببت فيها الحماية القنصلية على سيادة المغرب، من جراء ما نتج عنها من مشاكل للمخزن وللرعايا في الآن نفسه، من بينها تحميل المخزن وخزينته تسديد ديون رعاياها للأجانب ومحمييهم.

وبحكم العلاقات التجارية التي كانت تجمع المحميين والأجانب مع رجال القبائل، وغيرهم من الناس، فقد كان يتعذر على هؤلاء، في كثير من الأحيان تسديد القروض الممنوحة لهم، الأمر الذي وضع المخزن في مواقف مواجهة مباشرة مع المفوضيات الأجنبية التي كانت تضغط عليه لتسديد ديون رعاياه، بالرغم من إقرار السلطان مولاي الحسن أن مهمة المخزن هي استخلاص الديون، لا دفعها مكان الغرماء، فحمل السلطان الأجانب والمحميين المسؤولية، لأنهم لا يأخذون احتياطاتهم الضامنة من قدرة رجال القبائل على تسديد القروض الممنوحة لهم [4].

ووفقًا لذلك فإن قضايا الديون التي تورط فيها الرعايا المغاربة، شملت مختلف الدول التي تتوفر على ممثل لها بالمغرب، بحيث لم تقتصر الشكاوى المقدم إلى المخزن من طرف المفوضيات الأجنبية بالمغرب على دولة معينة. هذا ما كشفت عنه العديد من الوثائق المخزنية التي ضمت بين دفتيها قضايا

---

[1] *Mihamed enaji,* ***crises de subsistances, endettement de la paysannnerie et transformation social, le cas de Maroc ou 19 siècle****, « le Maroc actuel institue de recherche et d'entdessub les mondes, p p 23 24.*

[2] *Ibid, p 24.*

[3] *Ibid, p 28.*

[4] محمد كنبيب، **المحميون**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق، الرباط، 2011، ص 163_160.

الديون التي تورط فيها المغاربة، على سبيل الذكر لا الحصر مع الولايات المتحدة الأمريكية[1]، فرنسا[2]، وانجلترا[3]، إيطاليا[4]...الخ.

- **أضرار المخزن:**

تتضح الغاية من عرض ما سلف، في بيان الأضرار المالية التي تكبدها المخزن بسبب ديون الأجانب والمحميين على رعاياه، سواء إثر تسديدها من بيت المال أو بتعبئة خدامه لاستخلاصها، هذا الوضع استغلته بعض العناصر من الأطر الإدارية المخزنية لتحقيق منافع شخصية على النحو التالي: ففي الحالة التي كان يرضخ فيها المخزن لمطالب المفوضيات الأجنبية بتسديد ديون رعاياه، كانوا يختلسون قسطًا وافرًا من مبالغ الديون المستخلصة بواسطتهم، تحت حجج ومبررات واهية، من قبيل غياب أو فرار الغرماء أو تعذر تسديد الديون لظروف قاهرة، والمثير أن هذا الاختلاس لم يكن يكتشف إلا بعد وصول هذه الأموال لدار النيابة بطنجة، وشروع النائب العام وأعوانه في توزيعها على المفوضيات المعنية[5].

هذه المسألة أكدت عليه العديد من الشكاوى الواردة على المخزن من طرف ممثلي الدول الأجنبية في المغرب خلال القرن التاسع عشر. منها شكاية ممثل بريطانيا (منسطربلين بوطنشير)، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس في عشت 1885م، الذي أخبره فيها أن المال الذي تم استخلصه من الغارمين المدينون من الفلاحين وسواهم بدين تجار إنجليز من إيالة القائد ابن رشد لم يصل إلى طنجة، بالرغم من أن محمد طريس أخبر المفوض البريطاني أن المبلغ تم دفعه[6].

هذه الممارسات الصادرة من بعض ممثلي المخزن القائمة على الاحتفاظ بمال الغارمين واختلاسها، كانت تتكرر بشكل مستمر، مسببة للمخزن المركزي مشاكل دبلوماسية مع المفوضيات الأجنبية، وبشكل خاص شكاوى الديون التي يتم الفصال فيها، وهذا ما ذهبت إليه رسالة الخديم محمد برقش إلى نائب

---

[1] رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 12 ربيع الثاني عام 1302هـ**، مح، رقم 33، وثيقة 39، مكتبة المحفوظات العامة تطوان.

[2] رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 18 جمادى الثانية عام 1302هـ**، مح، رقم 33، وث 52، م، ع، م، ت. أنظر أيضا رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 15 ربيع الثاني عام 1303 هـ**، مح، رقم 33، وث 92، م، ع، م، ت.

[3] رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 9 جمادى الأولى 1302هـ**، مح، رقم 33، وث 44، م، ع، م، ت.

[4] رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 2 شعبان عام 1302 هـ**، مح، رقم 33، وث 58، م، ع، م، ت. أنظر أيضا رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 27 محرم عام 1303هـ، مح، رقم 33، وث 82، م، ع، م، ت.

[5] محمد كنبيب، **المحميون**، مرجع سابق، ص، 164.

[6] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الحاج محمد الطريس، **مؤرخة في 27 عشت 1885م/ 15 ذي القعدة 1302هـ**، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 19، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.

السلطان بطنجة الحاج محمد الطريس في جمادى الأولى 1303هـ، ورد فيها أن المفوض البريطاني ذكر لمحمد طريس أن الدعوة التي تم الفصال فيها، والتي تخص دين التاجر كلمان الإنجليزي على أحد الرعايا المغاربة من حاحا، أن مبلغ المال المتفق عليه المستخلص من الغريم لم يتوصل به، وبناء على هذا ذكر الخديم محمد برقش إلى نائب السلطان، بأن رسوم دعاوي الانجليزي وديونه كلها حازها الفقيه السيد محمد بن سليمان[1].

وحاصل القول أن هذه الانحرافات التي استشرت في صفوف موظفي المخزن، جعلت العديد من الغرماء مطالبين بالتسديد مرة أخرى، في ظل غياب حجج تثبت أنهم دفعوا ما يشغل ذمتهم إلى العمال_القواد، الذين لم يدخروا جهدا في إنفاق الأموال المختلسة واستعمالها لتوسيع مقدراتهم، وتوظيفها في الرشاوى للوزراء للتوسط لهم لدى السلطان لتوسيع مجال نفوذهم الترابي وضم قبائل إضافية للقبائل التابعة لهم[2].

ولمعرفة حجم الضرر المالي الذي كان يتسبب فيه خدام المخزن للخزينة بسبب الديون التي تورط فيها الرعايا المغاربة، نسوق في هذا الصدد مثال أورده خالد بن الصغير يخص تاجرًا بريطانيا، يدعى يونط، دفع لمجموعة من قبيلة أكَركَور، حوالي أربعين شخصا، بضائع بلغت قيمتها 25.000 ريال، فاستفسر قائد القبيلة عن أولئك الأفراد فوصفهم له بالاستقامة، بل تجاوز ذلك ضمانتهم كتابة برسوم عدلية، لكن مع ذلك لم يسترجع التاجر يونط من مجموع أمواله سوى 4000 ريال[3]. ونظرا لأهمية المبلغ المالي المتبقي ديناً على المغاربة في هذه النازلة، اتجه التاجر يونط إلى طنجة واشتكى أمره إلى المفوض البريطاني جون دريموند هاي، الذي استغلها هذا الأخير للضغط على المخزن وتهديده، بحيث لم يستبعد المفوض البريطاني أن يكون القائد متواطئ مع أفراد قبيلة أكَركَر للتحايل على التاجر الإنجليزي بغية الاستحواذ على بضائع قيمتها 25.000 ريال. هذا الزعم الذي تقدم به هاي زكاه المخزن وقام بمصادرة كل ممتلكات القائد، وبالتالي أصبحت أموال التاجر الإنجليزي ضمن تلك الممتلكات المصادرة، وبذلك أصبح المخزن نفسه هو المسؤول الوحيد عن تسديد ديون قبيلة أكَركَور[4].

- **شكاوى الأوربيين:**

كما يستفاد أيضا من شكاية الممثل البريطاني (منسطربلين بوطنشير) التي رفعها إلى نائب السلطان الحاج محمد الطريس في أكتوبر 1889م، أن قائد قبيلة أحزازرة محمد بن العربي وعمال ناحية أعراب،

---

[1] رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، **مؤرخة في 2 جمادى الأولى 1303 هـ**، مح، رقم 33، وث 93، م، ع، م، ت.

[2] محمد كنبيب، **المحميون**، مرجع سابق، ص 164.

[3] خالد بن للصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856- 1886)**، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق، الطبعة الثانية، 2011، ص 264.

[4] نفسه، ص 265.

أعرضوا عن تنفيذ الأوامر الصادرة لهم من السلطان، التي تتعلق بالفصال في قضايا مرتبطة بديون رعايا مغاربة تخص الرعايا الانجليز[1].

وهناك مثال أخر أظهر بجلاء درجة تورط الرعايا المغاربة مع الأجانب، تتعلق بالديون التي كانت لأحد الرعايا الإنجليز على شخص يدعى التهامي بن الطيب السطاطي، وقد وردت الشكاية من المخزن على لسان ممثل بريطانيا (منسطربلين بوطنشير)، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، جاء فيها "وبعد ففي جملة من مطالب أحد من رعية أكريت بريطن اسمه لازرواد مارية فكانت أحد من المطالب من 120 ريال على السيد التهامي بن الطيب السطاطي والرسم الذي مكنا به لإثبات هذا المطلوب جيد ستين ريالا فقط فالآن نصحب لكم طي هذا رسما على ما بغى من عدد السنين، والسلام في 4 يونيو1884 م"[2].

وفي حالة عجز الرعايا عن تسديد ما بذمتهم من دين أو اختلاسها من طرف أحد ممثلي المخزن، كان يتم سجنهم استجابة لضغط المفوضيات الأجنبية، هذا ما كشفت عنه رسالة ممثل بريطانيا (منسطر بلين بوطنشير)، إلى نائب السلطان الحاج محمد الطريس بتاريخ 3 دجنبر 1885م، جاء فيها أن شخصا يدعى الراضي بن الحاج إدريس مسجون في الدار البيضاء بسبب عجزه عن أداء دين لأحد الرعايا الانجليز بمبلغ قيمته 185 ريال[3].

من هذه النوازل يستشف أن جزء مهما من مداخيل المخزن كان يستنزف بسبب ديون رعاياه واختلاسها من طرف خدامه، وفي المقابل وجب الإشارة إلى أن التورط في مسألة الديون لم يكن مقتصر على عوام الرعايا المغاربة، بل تورط فيها أيضا بعض ممثلي المخزن. هذا ما كشفت عنه بعض الوثائق المخزنية، منها الشكاية التي تقدم بها المفوض البريطاني جون دريموند هاي إلى نائب السلطان محمد بركاش في شتنبر 1869م، مفادها أن بعض الرعايا الإنجليز قصدوا دار النيابة، وطلبوا منها بدفع الديون التي لهم على بعض موظفي المخزن من العمال والشيوخ، بحيث طلب الدائنون الإنجليز، بأن يبيع العمال والشيوخ متاعهم من أجل تسديد ديونهم[4].

كما ورد في رسالة السفير البريطاني (أبلاني بوطن)، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس في يونيو 1884م، أن خليفة الدار البيضاء تورط في دين مع يهوديين بريطانيين اسمهما دافيد بن شمول وموسى بن جعفون، يحتجان فيها على الخليفة من أجل ارجاع ما بذمته من دين[5]. وهناك مثال أخر يثبت تورط

---

[1] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، **مؤرخة 22 أكتوبر 1889م/4 صفر عام 1305هـ**، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 78، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.

[2] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، **مؤرخة في 4 يونيو 1884م/ 9 شعبان 1301هـ**، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 2، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.

[3] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، **مؤرخة في 3 دجنبر 1885م/ 5 صفر عام 1303هـ**، مح، ب، رقم 42، وث 25، م، ع، م، ت.

[4] رسالة من جون دريموند هاي، إلى محمد بركاش، **مؤرخة في 13 شتنبر 1869م/6 جمادى الثانية 1286هـ**، خالد بن الصغير، المخزن في الأرشيف المخزني...، م.س، ص 291_293.

[5] رسالة من أبلاني بوطن، إلى الحاج محمد الطريس، **مؤرخة في 19 يونيو 1884م/ 24 شعبان 1301هـ**، مح، ب، رقم 42، وث 3، م، ع، م، ت.

عامل حاحة الحاج علي مع تاجر إنجليزي في دين قيمته 470 ريال، وقد ورت الشكاية على نائب السلطان بطنجة الحاج محمد طريس، من طرف الممثل البريطاني (منسطربلين بوطنشير) في مارس 1885م[1]. وأيضا هناك دعوة رفعتها زوجة أحد الرعايا الإنجليز بعد وفاته يدعى سمويل لبوس على مجموعة من المغاربة تخص ديون زوجها عليهم، ومن هؤلاء رسم على القايد أحمد بن الطاهر الشرادي الزراري بقيا بذمته من 45 ريال[2]. كما يستفاد أيضا من شكاية أخرى موجهة إلى نائب السلطان محمد الطريس في شتنبر 1887م، تورط قائد وخمسة أشياخ من قبيلة أيت زلكن في حاحة، في مسألة دين قيمته 1000 ريال[3].

الخاتمة:

بناء على ما تقدم إذا ما أردنا أن نبحث عن الأسباب التي كانت تدفع خدام المخزن إلى مد أيديهم على أموال خزينة الدولة واختلاس قسط كبير منها، يمكن القول بأن هناك أسباب متداخلة فيما بينها تأتي في مقدمتها نظام الأجور الذي كان يتسم بالانتظام وزهادته وغيابه وعدمه في أحيان كثيرة. علاوة على ذلك الهدايا التي يدفعونها إلى السلطان في الملاقاة ومناسبات الأعياد الثلاث (عيد الفطر، عيد الأضحى، عيد المولد النبوي)، بل الأكثر من ذلك إذا أخذنا حالة القواد_العمال، كانوا يتكلفون بتسديد ذعائر وديون محكوميهم إلى المخزن في حالة عجزهم عن أدائها، مهما كان مبرر عجزهم.

[1] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الحاج محمد طريس، **مؤرخة في 7 مارس 1885م/ 19 جمادى عام 1302هـ**، مح، ب، رقم 42، و7، م، ع، م، ت.

[2] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، **مؤرخة في 24 يناير 1888م/ 10 جمادى الأولى عام 1305هـ**، مح، ب، رقم 42، وث 87، م، ع، م، ت.

[2] رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، **في 1 شتنبر 1887م/ 12 حجة عام 1304ه**، مح، ب، رقم 42، وث 67، م، ع، م، ت

المصادر والمراجع

- خالد بن للصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر(1856- 1886)، منشورات كلية الاداب والعلوم الإنسانية بالرباط، دار أبي رقراق، الطبعة الثانية، 2011،
- رسالة من أبلاني بوطن، إلى الحاج محمد الطريس، مؤرخة في 19 يونيو 1884م/ 24 شعبان 1301هـ، مح، ب، رقم 42، وث 3، م، ع، م، ت.
- رسالة من جون دريموند هاي، إلى محمد بركاش، مؤرخة في 13 شتنبر 1869م/6 جمادى الثانية 1286هـ، خالد بن الصغير، المخزن في الأرشيف المخزني...، م.س،
- رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 12 ربيع الثاني عام 1302هـ، مح، رقم 33، وثيقة 39، مكتبة المحفوظات العامة تطوان.
- رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 18 جمادى الثانية عام 1302هـ، مح، رقم 33، وث 52، م، ع، م، ت. أنظر أيضا رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 15 ربيع الثاني عام 1303 هـ، مح، رقم 33، وث 92، م، ع، م، ت.
- رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 2 جمادى الأولى 1303 هـ، مح، رقم 33، وث 93، م، ع، م، ت.
- رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 2 شعبان عام 1302 هـ، مح، رقم 33، وث 58، م، ع، م، ت. أنظر أيضا رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 27 محرم عام 1303هـ، مح، رقم 33، وث 82، م، ع، م، ت.
- رسالة من محمد برقش، إلى محمد الطريس، مؤرخة في 9 جمادى الأولى 1302هـ، مح، رقم 33، وث 44، م، ع، م، ت.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الحاج محمد الطريس، مؤرخة في 27 عشت 1885م/ 15 ذي القعدة 1302هـ، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 19، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، مؤرخة 22 أكتوبر 1889م/4 صفر عام 1305هـ، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 78، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، مؤرخة في 4 يونيو 1884م/ 9 شعبان 1301هـ، المحفظة البريطانيا، رقم 42، وثيقة 2، المكتبة العامة والمحفوظات تطوان.

- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، مؤرخة في 3 دجنبر 1885م/ 5 صفر عام 1303هـ، مح، ب، رقم 42، وث 25، م، ع، م، ت.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الحاج محمد طريس، مؤرخة في 7 مارس 1885م/ 19 جمادى عام 1302هـ، مح، ب، رقم 42، و7، م، ع، م، ت.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، مؤرخة في 24 يناير 1888م/ 10 جمادى الأولى عام 1305هـ، مح، ب، رقم 42، وث 87، م، ع، م، ت.
- رسالة من منسطربلين بوطنشير لسلطانة أكريت بريطن وإنبرايز الهند بإيالة مراكش، إلى الفقيه الحاج محمد الطريس، في 1 شتنبر 1887م/ 12 حجة عام 1304ه، مح، ب، رقم 42، وث 67، م، ع، م، ت
- محمد كنبيب، المحميون، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، دار أبي رقراق، الرباط، 2011.

- Mihamed enaji, crises de subsistances, endettement de la paysannnerie et transformation social, le cas de Maroc ou 19 siècle, « le Maroc actuel institue de recherche et d’entdessub les mondes,

أثر التوجه نحو الزراعة الذكية مُناخيًا وانعكاسها على تحقيق الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن (دراسة جغرافية ايكلو- زراعية)

أ.مساعد.د. انتظار عبدالله علي محمد[1]
قسم الجغرافية بكلية التربية عدن جامعة عدن
dr.entedarabdullah@gmail.com

أ. د. عمر سالم عوض العسكري[2]
قسم الجغرافية بكلية التربية عدن جامعة عدن
Omar alaskri 48@gmail.com

الملخـــص:

تعد ظاهرة التغير المُناخي تهديدًا إضافيا وفعليا للأمن المائي والغذائي في إقليم جنوب اليمن، خصوصًا في ظل هشاشة اقتصاديات البلد؛ وعدم حيازتها للقدرة على التكيف مع التغيرات المُناخية وانعكاسها على الأمن المائي الذي يُعد الركيزة الأساسية في استدامة الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن.

ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن ان تلعبه الزراعة الذكية مُناخيًا في تحقيق أداء زراعي ممتاز ومستدام بيئيًا من خلاله يتحقق الأمن الغذائي ويخفف من حدة التغيرات المُناخية، ويحافظ على الأمن المائي في إقليم جنوب اليمن الذي يعاني من شحة المياه بفعل تأثيرات التقلبات المُناخية.

الكلمات المفتاحية: الزراعة الذكية، الأمن الغذائي، التغيرات المُناخية، التنمية الزراعية، إقليم جنوب اليمن.

Abstract:

Climate change is an additional and real threat to water and food security in the southern region of Yemen, especially given the fragility of the country's economy and its inability to adapt to climate change and its impact on water security, which is the main pillar for sustaining food security in the southern region of Yemen.

This research aims to highlight the role that climate-smart agriculture can play in achieving excellent and environmentally sustainable agricultural

performance, through which food security is achieved, climate change is mitigated, and water security is maintained in the southern Yemen region, which suffers from water scarcity due to the effects of climate fluctuations.

Keywords: Smart agriculture, food security, climate change, agriculture development, South Yemen region.

المقدمة:

تُعد ظاهرة التغير المُناخي تهديدًا إضافيا وفعليا للأمن المائي والغذائي في إقليم جنوب اليمن، خصوصًا في ظل هشاشة اقتصاديات البلد؛ وعدم حيازتها للقدرة على التكيف مع التغيرات المُناخية وانعكاسها على الأمن المائي الذي يُعد الركيزة الأساسية في استدامة الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن.

ويواجه جنوب اليمن مخاطر جسيمة جراء تأثيرات التغيرات المُناخية التي تنذر بمزيد من الضغوط على الموارد الحيوية والغذائية, وتعتبر التغيرات المُناخية من العوامل الأساسية التي أضرت كثيرا بالإنتاج المحلي للغذاء وتدني مستوى الأمن الغذائي في البلد.

حيث يُشكل الأمن الغذائي هدف للكثير من الدول نظر لاعتباره مؤشر تنموي يدل على مدى التقدم في التنمية الزراعية والرّيفية خاصة في تلك الدول التي تعتمد على المورد الوحيد (النفط) في سد العجز في طلبات الاقتصاد الزراعي، ومن هنا فإن الحل الأمثل لمشكلة التنمية الزراعية والرّيفية يتحقق من خلال التوجه نحو الزراعة الذكية واستخدام أنظمة وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الميدان الزراعي مما يضمن التوسع في حجم الاستثمارات الزراعية ويحقق استدامة الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن.

اشكالية البحث:

تتمحور اشكالية البحث في السؤال الرئيس الذي مفادها: ما مدى قدرة إقليم جنوب اليمن على تبني نموذج الزراعة الذكية مُناخيًا لتحقيق الأمن الغذائي ومواجهة التغيرات المُناخية؟

فرضية البحث :

كإجابة مبدئية على هذا السؤال تم طرح الفرضية التالية: تمتلك إقليم جنوب اليمن العديد من المقومات الطبيعية والبشرية التي تمكنها من تبني الزراعة الذكية مُناخيًا لتحقيق الأمن الغذائي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعًا من المواضيع المهمة في الوقت الراهن والتي تمس الاقتصاد الوطني لإقليم جنوب اليمن خاصة في ظل الجهود المبذولة للخروج من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات والتوجه نحو التنوع الاقتصادي.

أهداف البحث:

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الفرعية الاتية:

- التعرف على ظاهرة التغير المُناخي بأبعادها المختلفة كالتغير في درجات الحرارة وتساقط الامطار وكذلك تطور انبعاثات الغازات الدفيئة ومدى مسأهمة قطاعات الاقتصاد في جنوب اليمن في هذه الانبعاثات وكذلك تطور انبعاثات ثاني اكسيد الكربون من قطاع الزراعة.

- الوقوف على أهم الأثار الراهنة والمستقبلية للتغيرات المُناخية على انتاجية أهم المحاصيل الزراعية .
- التعريف بالزراعة الذكية واهدافها ومتطلبات تطبيقها وكذا وسائل تطبيقها كوسيلة لمواجهة أثار التغير المُناخي على انتاجية المحاصيل الزراعية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث بصفة اساسية على الاسلوب التحليلي والوصفي والكمي والاستنتاجي للوقوف على الوضع الحالي والتصور المستقبلي لظاهرة التغير المُناخي وأثاره المحتملة على الأمن الغذائي, وأثر التوجه نحو الزراعة الذكية. وانعكاسها على المحاصيل الزراعية في إقليم جنوب اليمن, ودراسة تطور ونمو المتغيرات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية كالمساحة المزروعة والإنتاجية والإنتاج والاستهلاك وكذلك الفائض او الفجوة, وتقدير التوقعات المستقبلية المحتملة لأثار التغير المُناخي على الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن.

ولكي نتمكن من الالمام بالمشكلة الموصوفة وللتحقق من فرضيتنا ولإنجاز هدف البحث فان **هيكلية البحث**: التي اعتمدناها في هذا البحث تتلخص في اربعة محاور الرئيسة هي الآتي:

- المحور الاول: الأسس العلمية والمفاهيم النظرية للزراعة الذكية والأمن الغذائي.
- المحور الثاني: تحليل جغرافي لمقومات التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن.
- المحور الثالث: ادوات واساليب تطبيق الزراعة الذكية وتحقيق الأمن الغذائي.

- المحور الرابع: روية مستقبلة لمواجهة المتغيرات المُناخية وتحقيق تطور في التنمية الزراعية المستدامة.

ويمكن عرض ومناقشة المحاور الرئيسة على النحو الاتي:

المحور الأول: الأسس العلمية والمفاهيم النظرية للزراعة الذكية والأمن الغذائي:

ويُمكن اعطاء صورة واضحة عن الاسس العلمية والنظرية عن الزراعة الذكية مُناخيًا والأمن الغذائي وعلى النحو الاتي:

مفهوم الزراعة الذكية مُناخيًا:

تُعرّف منظمة الأغذية والزراعة مُناخيًا (FAO) الزراعة الذكية بأنّها" حشد الابتكارات الرقمية لزيادة كفاءة الإنتاج الزراعي ومرونته واستدامته عبر دورة القيمة بأكمله .ويستند هذا المفهوم إلى دمج ثلاث طبقات متكاملة : طبقة البيانات, وطبقة التحليل، ثم طبقة اتخاذ القرار/التنفيذ, وتشمل الزراعة الذكية ما هو أوسع من الزراعة الدقيقة؛ فهي تمتد لمنصّات تتبّع الأغذية، والخدمات المالية للمزارعين، وسلاسل الإمداد المدعومة بالبلوكتشين، ما يجعلها (منظومة رقمية) لا (تقنية حقلية) فحسب (كعكه, خلف, 2025, ص24).

فالزراعة الذكية مناخيا: هو نظام يستخدم التكنولوجيا المتطورة لزراعة الغذاء بشكل مستدام ونظيف وترشيد استخدام الموارد الطبيعية وخاصة المياه. وتتميز المزارع الذكية بإمكانات حقيقية لتوفير انتاج زراعي اكثر انتاجية واستدامة استنادا الى نهج اكثر كفاءة لاستخدام الموارد (الناصري, 2020, ص16).

وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة الفاو (FAO, 2010) تُعرَّف الزراعة الذكية مُناخيًا (CSA) على أنها استراتيجية لمواجهة تحديات تغير المُناخ والأمن الغذائي عن طريق زيادة الإنتاجية بشكل مستدام، وتعزيز المرونة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وتعزيز تحقيق أهداف الأمن الغذائي الوطني(الحمود, 2024, ص19).

مفهوم الأمن الغذائي المستدام:

حسب لجنة الأمن الغذائي العالمي : ظهر أول مفهوم رسمي للأمن الغذائي من قبل لجنة الأمن الغذائي العالمي خلال سنة 1974مباشرة بعد الأزمة العالمية 1970م, وعُرف الأمن الغذائي بأنه: القدرة على توفير الإمداد الكافي من الغذاء (United Nations, 1974), كما عُرّف الأمن الغذائي في مؤتمر القمة العالمي للأغذية 1996 بأنه" وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس, في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والأقتصادي على اغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وافضلياتهم الغذائية من اجل حياة نشطة وصحية (بوبكير, 2022, ص420).

عرفت منظمة الاغذية والزراعة "FAO" بان الأمن الغذائي هو: توفير الغذاء لجميع افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة من اجل حياة صحية ونشطة (FAO, 2008), ولعل هذا التعريف ليشمل المستوى الفردي والاسري, وكذلك المستوى الإقليمي والوطني عند تحليل الأمن الغذائي (حفظ الله عبد الحليم, الحمزة, 2022, ص217).

قدرة المجتمع على توفير حاجيات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بأنتظام(غربي, 2010, ص52). كما عرف ايضًا بأنه قدرة المجتمع على توفير المستوى المحتمل من الغذاء لأفراده في حدود دخولهم المتاحة, مع ضمان مستوى الكفاف من الغذاء للأفراد الذين لا يستطيعون الحصول عليه بدخلهم المتاح سواء كان هذا طريق الإنتاج المحلي او الاستيراد اعتمادا على الموارد الذاتية (أحمد, 2016, ص15).

المحور الثاني: تحليل جغرافي لمقومات التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن.

ويمكن عرض وتحلل المقومات الجغرافية للتنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن على النحو الاتي:

المقومات الطبيعية المؤثرة في التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن:

تشكل المقومات الجغرافية الطبيعية للحيز الجغرافي الذي تشغله إقليم جنوب اليمن مرتكزات أساسية لقيام عملية التنمية الزراعية كما أن لهذه الإمكانيات الجغرافية دور فاعل وأساس في تحديد الواقع الجغرافي للتنمية الزراعية في الإقليم واتجاهات تطورها إلى جانب المقومات البشرية، ولذلك سوف يتم عرض وتحليل واقع تلك المقومات الجغرافية الطبيعية للتنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن على النحو الآتي:

الموقع الجغرافي: يقع إقليم جنوب اليمن بين خطوط العرض 12-19 شمالاً وخطوط الطول 43-52 شرقاً، مما يمنحه موقعاً جغرافياً بارزاً. يحده من الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب إقليم شمال اليمن والبحر الأحمر (انظر خريطة رقم 1).

خريطة رقم (1) الموقع المكاني لإقليم جنوب اليمن

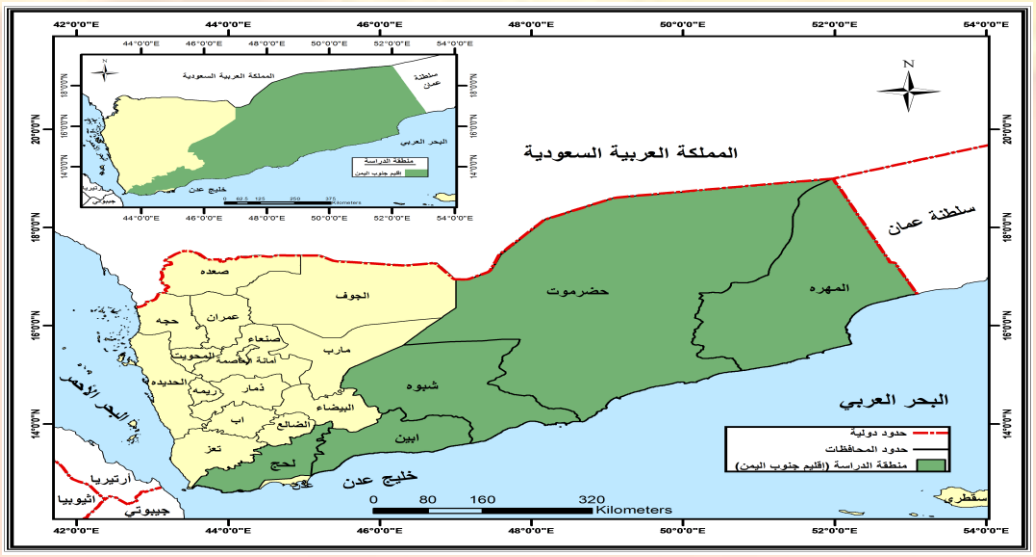

المصدر: عمل الباحثان, بالاعتماد على جوجل إرث و برنامج Arc GIS

التكوين الجيولوجي: يتميز إقليم الجنوب اليمن بتنوع التكوين الصخري؛ نتيجة لتباين الأحداث الجيولوجية التي تعرض لها الإقليم خلال الازمنة الجيولوجية بدءً من الزمن ماقبل الكمبري حتى الزمن الرباعي الحديث, تمثلت بين صخور الاساس(ماقبل الكمبري) نارية مثل الجرنيت, ومتحولة مثل النايس واشست, وبين الصخور الرسوبية الزمن الثاني (الميزوزوي), والصخور البركانية الزمن الثالث(الكانيوزوي), كما يشمل النشاط البركاني الذي استمر في الإقليم (الزمن الرباعي الحديث)، على الصخور البركانية مثل المخاريط والطفوح البركانية، كما تحتوي على رواسب مختلفة مثل الإرساب والكثبان الرملية والغرينية وغيرها، وتغطي تلك التكوينات الصخرية مساحات واسعة من إقليم جنوب اليمن شكلت مقومات جغرافية تسهم في عملية التنمية المستدامة من خلال تأثيرها على التنمية الزراعية في الإقليم.

مظاهر السطح: السطح يلعب دوراً مهماً في تحديد الأنشطة الاقتصادية وتطور التنمية الزراعية. يتأثر نوع الأنشطة بتضاريس الأرض وتنوعها، مما يؤثر في التنمية الزراعية والأنشطة الاقتصادية الأخرى, وتلك الاشكال التضارسية في إقليم جنوب اليمن هي الآتي:

1. **السهول الساحلية**: تشمل المناطق المطلة على بحر العرب وخليج عدن, و تتميز بالتربة الخصبة وبالأودية التي تنحدر نحو البحر، وتسهم في تطور التنمية الزراعية, ومن أهم تلك المناطق الزراعية: وادي حضرموت, ودلتا تُبن, ودلتا ابين, ووادي ميفع حجر, ودلتا احور.
2. **المرتفعات الوسطى:** تشمل المناطق الشمالية الغربية من إقليم جنوب اليمن، تتركز فيها تربة زراعية تجود بأفضل محاصل الفاكهة, وتتدفق منها الأودية نحو السهول الساحلية.

المناخ السائد: المناخ يؤثر بشكل كبير على الإنتاج الزراعي والتنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن، وينعكس ذلك على الانشطة الزراعية والعمليات المرتبطة بها، وتتضمن العوامل المناخية الرئيسية التي تؤثر على التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن على النحو الاتي:

1. **الاشعاع الشمسي:** يمثل المصدر الرئيسي للحرارة والضوء، مؤثر على النمو النباتي وتكيف الحيوانات.

2. **درجة الحرارة:** تؤثر على توزيع الحياة وإنتاج الغذاء، حيث يمكن أن تؤدي الارتفاعات المفرطة إلى تأثير سلبي على الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني, حيث يصل متوسط المعدل الشهري مابين 28.6 درجة مئوية الى 33.2 درجة مئوية (عساج, 1996, ص89)

3. **الأمطار:** تلعب دوراً حيوياً في دعم الزراعة والحيوانات، وتحدد توزيع زراعة المحاصيل الزراعية والتوزيع الحيواني وفقًا لانتشار النبات الطبيعي الجاذب لتربية الحيوانات في الإقليم, ويتميز إقليم جنوب اليمن بتدني كميات الامطار الساقطة علاوة على تذبذبها, حيث تصل كمية الأمطار الساقطة في المتوسط 53ملم (بلفقية,1997, ص48).

الموارد المائية: تعتبر الموارد المائية أحد العوامل الأساسية المؤثرة على النشاط الزراعي والتنمية الزراعية؛ حيث تسأهم في توفير مصادر المياه اللازمة لها. ويمكن تقسيم المياه في الإقليم الجنوبي الى مصدرين وهما الذي سيتم تناولها بشكل موجز الآتي:

- **المياه السطحية:** تُعتبر الموارد المائية في إقليم جنوب اليمن محدودة بسبب موقعها الجغرافي وارتفاع نسبة التبخر، مما يقلل من قيمتها ويزيد من اعتماد الزراعة على الأمطار. تتسم الأمطار في هذا الإقليم بالقلة والتذبذب، مما يؤدي إلى تذبذب الإنتاج والمساحة المزروعة. وهذا يؤدي إلى تغييرات مفاجئة في نظام التربة.

ومن أهم الاودية التي سنتناولها في منطقة الدراسة والتعرف على أهم الخصائص الهيدرولجية لتلك الاودية, على النحو الاتي: (Ahmad ,1995,p50)

1. **وادي حضرموت:** يُعتبر واحدًا من أكبر الوديان في إقليم جنوب اليمن، يبلغ حوضه حوالي 20400 كم مربع، وتقدر كمية المياه السطحية به بحوالي 380 مليون متر مكعب في السنة.

2. **وادي احور** يستمد مياهه من الأمطار الساقطة على محافظتي لحج وشبوة، وتقدر كميات المياه السطحية له بمعدل يتراوح ما بين 40- 100 مليون متر مكعب في السنة، حيث يصب في البحر العربي قرب قرية البندر.

3. **وادي بنا** يقع إلى الغرب من وادي حسان وينحدر من الجهة الشمالية للتكوينات القاعدية نحو الجهة الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية حتى يصل إلى خليج عدن.

4. **وادي تبن** يُعتبر من الوديان الكبيرة في اليمن، ويتميز بمقطعه الطولي الانحدار في القسم الأعلى بسبب الانحدارات الجبلية. يتغذى حوض وادي تبن من ثلاثة أودية رئيسية وهي عقان، ورزان، ووادي بله، وتبلغ كميات السيول والغيول التي سجلت حوالي 225 مليون متر مكعب في السنة.

جدول رقم (1) أهم الاودية في إقليم جنوب اليمن

الأودية	الاتجاه	المساحة ($كم^2$)	أمطار (ملم)	الجريان (مليون $م^3$)
حضرموت	البحر العربي	20400	300	380
احور	خليج عدن والبحر العربي	6410	190	70.9
بنا	خليج عدن والبحر العربي	6200	370	169.9
تبن	خليج عدن والبحر العربي	5060	465	109.4

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على: . A.M.Vander Gum and Abdul Aziz Ahmad (1995), Report water Resources of yemen W.R.A-35 institute of Applied .Geoscience,Nether Iand March

ـ **المياه الجوفية:** تلعب دورًا أساسيًا في النشاط الزراعي وتطور التنمية الزراعية في جنوب اليمن، من خلال استثمارها في الر ي التكميلي (الري الحديث), حيث تصل عدد الابار المستخدمة للري في الإقليم نحو في اليمن 93 الف بئر بطريقة قانونية, تركزت في إقليم جنوب الميمن نحو 33الف بئر (اليونسكو, 2022, ص606).

التربة: هي نتاج تفاعلات فيزيائية وكيميائية وحيوية، وتنقسم إلى تربة محلية وتربة منقولة. يختلف التركيب الميكانيكي للتربة، أي حجم الحبيبات التي تتكون منها، وهذا يؤثر على مساميتها، حيث تكون التربة الوسطى الأنسب للزراعة. تعاني بعض المناطق في اليمن من مشاكل الملوحة في التربة والمياه،

خاصة في مناطق تعتمد على مياه الآبار مثل وادي حضرموت. تنقسم التربة في إقليم الجنوب بحسب الاقاليم التضاريسية الى الاتي:

1- **تربة المرتفعات الجبلية**: والمعروفة بتربة الليثوسول وهذه التربة اقل خصوبة من تربة الأودية نتيجة للتعرية المائية والرّيحية وذلك بسبب الارتفاع والاختلاف في درجة الحرارة ادى الى الاختلاف في الغطاء النباتي وكثافته كلما ارتفعنا نحو الاعلى والعكس؛ حيث تشكل تلك المرتفعات مراعي للحيوان.

2- **تربة المناطق الهضبية**: هي تربة مكونة من مزيج تربة الرّيجوسول والليثوسول وتشمل التربة المتواجدة على الهضبة الداخلية وهضبة حضرموت والتي تمتد من الغرب الى الشرق وتشمل معظم منطقة إقليم الجنوب.

3- **تربة الأودية**: تعد هذه التربة من أخصب الترب في إقليم جنوب اليمن من حيث صلاحيتها في الزراعة حيث تتواجد اعلى ضفاف الأودية في منطقة الدراسة (لحج وابين وشبوة وحضرموت والمهرة) وتتميز هذه التربة بأنها طينية ناعمة وعدم النفاذية للمياه السطحية الى طبقاتها السفلى أي قليلة المسامية مما جعل تلك الطبقات العليا منها مشبعة بالماء.

المقومات البشرية المؤثرة على التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن:

يُعد الإنسان وما يمارسه من أنشطة وتوزيعها مرتكزات أساسية ومقومات للتنمية الزراعية باعتبار أن الأنسان ومستويات التأهيل له والبنى التحتية التي يوجدها لخدمة النشاط الزراعي وتطويره، وتنميته هي المقومات الجغرافية الحاسمة التي تؤثر في تطور واقع التنمية الزراعية في الحيز الجغرافي (حسن, 2011, ص50).

وسنعرض في أدناه تلك المقومات الجغرافية البشرية للتنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن على النحو الاتي:

الاتجاهات المكانية لتطور حجم سكان إقليم جنوب اليمن :

يُمثل السكان مرتكزاً أساسياً لعملية التنمية الزراعية في إقليم جنوب اليمن, فهم الطاقة الفعلية القادرة على استغلال المقومات الجغرافية الطبيعية للتنمية الزراعية واستثمارها بشكل علمي منظم وتسخيرها لخدمة التنمية الزراعية المستدامة في الإقليم؛ وهذا ما يتبين من الجدول رقم (2)؛ حيث ازداد حجم السكان بصورة مطردة فبعد أن كان عددهم في عام 2004م نحو 3,330,000 نسمة أزداد الى 5,951,000 نسمة عام 2024م؛ حيث أزداد عدد السكان نحو 2,150000 نسمة وذلك بفضل الاستقرار المكاني والزيادة الطبيعية في مقدمة العوامل الكامنة وراء ذلك؛ حيث أسهم تطور حجم السكان في تطور التنمية الزراعية المستدامة في إقليم جنوب اليمن.

جدول رقم (2) حجم سكان إقليم جنوب اليمن للمدة 1994-2021

العام	محافظات إقليم الجنوب (بالألف) نسمة							إجمالي
	عدن	أبين	حضرموت	شبوة	لحج	المهرة	الضالع	
2004	589	433	1,028	470	722	88	-	3330
2014	868	534	1,368	591	917	133	415	4826
2024	1290	609	1651	686	1070	174	471	5951

المصدر عمل الباحثان, بالاعتماد على: 1. الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، صنعاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، لعام 2004م. 2. الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن، صنعاء، الاسقاطات السكانية للجمهورية للسنوات الإفرادية (2005-2025م) حسب المحافظات والتوزيع العددي كلا الجنسين

طرق النقل في إقليم جنوب اليمن:

يُعد النقل من المتطلبات الأساسية لتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي ويرتبط النقل ارتباطاً وثيقا بالتنمية في أي منطقة, كما تحتاج التنمية الاقتصادية في أي إقليم ما إلى الاهتمام بطرق النقل باتجاه خفض تكاليف النقل في عمليات التنمية الاقتصادية (عامر, 2011, ص57). وقد بلغ أطوال الطرق الاسفلتية في إقليم جنوب اليمن في عام 2024م نحو 1911.1كم, ويتضح ذلك ومن خلال الجدول رقم (3) نجد انخفاض معدل إنجاز الطرق حيث إن الطرق الإسفلتية في عام 2004م هي نفسها في عام 2024م أي 1911.1 ويرجع ذلك إلى الأزمة التي تمر بها البلاد منذو بداية عام 2015م بصفة عامة وما حدث من حروب في الإقليم؛ حيث دمرت العديد من البنى التحتية وأصبحت غير قادرة على العمل بشكل كلي حتى الآن. الا ان تلك الطرق لعبت دورًا بارزًا في عملية التنمية الزراعية انعكست على تسهيل عملية الوصول والنقل للموارد الزراعية وعمليات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني في إقليم جنوب اليمن.

جدول رقم (3) تطور أطوال الطرق الاسفلتية والمعبدة للمدة 2004 – 2024م في إقليم جنوب اليمن.

السنوات	طرق اسفلتية	طرق حصوية	الإجمالي
2004	1589.2	218.9	1808.1

2014	1685.7	225.4	1911.1
2024	1684.9	226.2	1911.1

المصدر :عمل الباحثان بالاعتماد على: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتب الإحصاء السنوي, واسقاطات عمل الباحثان: 2004، 2014، 2024، جداول متعددة.

أنظمة الرّي في إقليم جنوب اليمن:

إن مياه الأمطار والفيضانات الموسمية (السيول) والمياه الجوفية (الآبار) هي أهم المصادر المائية المستعملة للري في الزراعة بإقليم جنوب اليمن وخصوصًا في الدلتوات والتي بدورها أدت إلى تنوع نظم الرّي المستعملة في ري المحاصيل الزراعية، إذ يرتبط نظام الرّي الحديث (التنقيط, الرش, الانابيب), ارتباطاً مباشراً بوفرة المياه ونوعية المحصول الزراعي والظروف المناخية السائدة ونوعية التربة وتوفر الإمكانيات المادية (العسكري, 2008, ص86)، لذلك يعد استعمال أنظمة الرّي الحديثة من بين أهم مقومات التنمية الزراعية في الإقليم فاستعمال طرق الرّي الحديثة (الجدول رقم 4)يعمل على ترشيد استعمال المياه ويحقق كفاءة عالية وخاصة إذا علمنا أن الإقليم يعاني من نقص في الموارد المائية

جدول رقم (4) حجم الاراضي الزراعية المروية بنظام الرّي الحديث في المناطق الزراعية في إقليم جنوب اليمن (بالألف هكتار) للمدة 2002- 2024

نوع النظام	نظام الرّي بالانابيب	نظام الرّي بالتنقيط	نظام الرّي بالرش	المجموع
2004	281	133	152	566
2014	374	151	231	756
2024	262	157	220	639

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد علي: الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والرّي، مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، في الوحدة الحقلية, (صنعاء وعدن) للأعوام 2004و2014م,2024م.

وتمتاز بمناخ مداري جاف ودرجة حرارة عالية تؤدي إلى زيادة عملية التبخر عند استخدام طرق الرّي التقليدية. وتُعد تلك النظام أحد أبرز عوامل تطور التنمية الزراعية المستدامة في إقليم جنوب اليمن؛ إذا علمنا أن كفاءة هذا النظم 40- 90 % بمعنى أن نسبة الفاقد يصل إلى 60- 80% عند ري المحاصيل الزراعية بتلك النظم المستخدمة في الرّي (وزارة الزراعة والرّي, 2022).

ولقد تبين من الجدول أن الاراضي الزراعية في إقليم جنوب اليمن قد اتجه الى نظم الرّي الحديثة في ري الاراضي الزراعية, والتي تبين أن هناك تطور في مساحة الاراضي الزراعية, حيث وصلت عام 2002م نحو 566000 هكتار, ثم تطورت لتصل نحو 756000 هكتار؛ اي بزيادة قدرها نحو190000هكتار, الا ان التغيرات المناخية الاتي انعكست على نظم الرّي, اضافة الى الصراعات واستمرارها أدت الى تراجع في حجم الاراضي المروية بنظم الرّي, لتتراجع بنحو 727000 هكتار, ويعزى ذلك الى الاوضاع الاقتصادية المتردية في اليمن.

المحور الثالث: ادوات واساليب تطبيق الزراعة الذكية وتحقيق الأمن الغذائي.

تُشكل التكنولوجيا الزراعية ركيزة أساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية والبيئية. فعن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة، يمكن لإقليم جنوب اليمن تعزيز الأمن الغذائي, حيث أن الابتكار في هذا القطاع لا يسأهم فقط في زيادة الإنتاجية، بل يسهم أيضاً في تقليل الأثر البيئي الناجم عن العمليات الزراعية التقليدية؛ فلا بد من تطبيق أساليب الزراعة الذكية, والتي تُكمن في المجالات الاتية:

مجالات تطبيق الزراعة الذكية: يمكن تطبيق أساليب الزراعة الذكية على نطاق واسع في إقليم جنوب اليمن، وفي العديد من المجالات الزراعية والبيئية، يمكن إيجازها فيمايلي:

- **الذكاء الاصطناعي في الزراعة:** شهدت مجالات الزراعة تطوراً ملحوظاً بفضل التقنيات الحديثة في الزراعة، حيث أصبح الذكاء الاصطناعي جزءاً لا يتجزأ من تحسين العمليات الزراعية. ومن خلال تحليل البيانات الضخمة وتطبيق نماذج التعلم الآلي، تُمكّن هذه التقنيات المزارعين من اتخاذ قرارات مستنيرة في مجالات متعددة، تشمل تقدير المحاصيل، وإدارة الآفات، وتحسين العوائد.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب الذكاء الاصطناعي دوراً حيوياً في إدارة الآفات. عن طريق معالجة الصور وتحليل البيانات، يمكن للأنظمة الذكية كشف أثار الآفات والأمراض في مرحلة مبكرة، مما يتيح للمزارعين اتخاذ تدابير وقائية فورية. ويؤدي هذا إلى تقليل استخدام المواد الكيميائية الضارة وحماية البيئة، وهو ما يتماشى مع الاتجاهات المستمرة نحو الزراعة المستدامة, وهذا الاسلوب يُسهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي في إقليم جنوب اليمن.

- **الرّي الذكي وأهميته:** يستخدم إقليم جنوب اليمن نُظم الرّي الحديثة وبشكل واسع في ري الاراضي الزراعية, وهي تعتبر التقنيات الحديثة في الزراعة، وبالتحديد أنظمة الرّي الذكي، من أبرز الابتكارات التي سأهمت في تحسين إدارة المياه وزيادة كفاءة الزراعة. يعتمد الرّي الذكي على استخدام أجهزة استشعار متطورة وأنظمة تحكم آلي تتيح للمزارعين مراقبة مستويات رطوبة التربة، مما يسأهم في تحديد الكميات المثلى من المياه التي تحتاجها المحاصيل. يتجنب هذا النظام الهدر المائي الكبير عن طريق توزيع المياه بناءً على حاجة النباتات الفعلية، وهو ما يعد حلاً فعالًا لمواءمة استهلاك المياه مع الظروف المناخية المتغيرة.

حث تلعب التنبؤات المناخية دورًا حيويًا في أنظمة الرّي الذكي، حيث يمكنها أن تزود المزارعين بمعلومات دقيقة عن توقعات الأمطار ودرجات الحرارة. يمكن للمزارعين استخدام هذه المعلومات

لتعديل جداول الرّي بشكل فعال، مما يؤدي إلى تقليل الاعتماد على مصادر المياه التقليدية. باستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، يتمكن المزارع من اتخاذ قرارات مستنيرة تساعد في تحسين النتائج الزراعية.

- **إنتاج المحاصيل الزراعية الذكية:** يُعد التكيف المستدام لإنتاج المحاصيل الركيزة التي تقوم عليها جميع الخيارات للإنتاج بطريقة ذكية مناخيا، لتخطي أوجه القصور التي تؤدي إلى تراجع الغلال والإنتاجية؛ مما يؤثر على استدامة الأمن الغذائي، ويتطلب إنتاج المحاصيل الزراعية الذكية ممارسات زراعية تستخدم البذور والمواد الزراعية العالية الجودة للأصناف المتكيفة بشكل جيد، وزراعة أنواع وأصناف متنوعة من المحاصيل في مجموعات أو كمحاصيل بينية، تساعد في التكيف مع الظروف المناخية المحلية والدولية، والاستجابة للتقلبات في الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية. (الفاو، 2021 ،ص7), وقد بدأ إقليم جنوب اليمن في الخوض لاستنباط محاصيل تتكيف مع التقلبات المناخية من خلال اجراء البحوثات الزراعية في كلًا من مركز الابحاث والارشاد الزراعي في حضرموت وابين ولحج,

- **الإنتاج الحيواني الذكي:** تُعد شعبة الإنتاج الحيواني مهمة جدًا في مجال الزراعة، وتبلغ نسبة المزارعين الذين يقومون بتربية الماشية نحو 66% من حجم السكان في إقليم جنوب اليمن، ويُعتبر الإنتاج الحيواني مهما جدًا؛ على الرغم من تدني نسبة مسأهمته في الناتج القومي في الإقليم؛ لذا لابد أن تهتم إدارة التنمية الزراعية بعناية الثروة الحيوانية للحد من أثار تغير المناخ، وهناك العديد من الخيارات الملائمة لزيادة مراعاة المناخ في الإنتاج الحيواني لتحقيق العديد من المنافع كتغيير الانواع والسلالات، تحسين إدارة العلف، استدامة ممارسات الرعي، الحراجة الرعوية، التنويع داخل المزرعة، استغلال فضلات الحيوانات للتخصيب من أجل علف طبيعي، إدارة الاسطبل وبيئته بطريقة ذكية ومستدامة تحافظ على الماشية وعلى البيئة في آن واحد (الفاو, 2016, ص14), ويتميز جنوب اليمن بثروة حيوانية تتوزع على مستوى مناطق إقليم جنوب اليمن, حيث بلغت نحو(6559842) رأس لعام 2024م؛ ويمكن تطويرها باتباع سياسة الإنتاج الحيواني الذكي في المستقبل.

- **إدارة الطاقة النظيفة:** ويُمكّن استخدام الطاقة النظيفة لتصدير قدرًا أقل من انبعاثات غازات الدفيئة، وتتسم بكفاءة استخدام المياه والطاقة والأراضي، وتكون قادرة على مواصلة تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة، ولقد تم تعمم الطاقة البديلة في معظم مناطق الزراعية في إقليم جنوب اليمن, وخاصة منها الطاقة الشمسية مستفيدين من ارتفاع درجات الحرارة في الإقليم الذي يمثل في شخصيته المناخية إقليم مداري حار, وهذا يمكن ان يحد من اثر انبعاثات غازات دفيئة, مما ينعكس على التقليل من أثار التغيرات المناخية في إقليم جنوب اليمن.

واقع الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن:

يواجه إقليم جنوب اليمن واقعًا شديد التعقيد على صعيد الأمن الغذائي نتيجة مجموعة من التغيّرات المُناخية، والأزمات الاقتصادية بفعل النزاعات السياسية داخل البلد، وعلى رغم الجهود التي تبذل لمواجهة هذه التحدّيات وبالاخص التغيرات المناخية وأثرها على الأمن في ذلك الإقليم، إلا أنها لا تزال

هناك ثمّة فجوات كبيرة تتطلب مزيدًا من العمل المحلي والتعاون الإقليمي لضمان استدامة الأمن الغذائي وتحقيق الاستقرار الغذائي في الأجل البعيد لإقليم جنوب اليمن, ومن الجدولين (5) و(6) يمكن عرض واقع تأثير المتغيرات المناخية على استدامة الأمن الغذائي لإقليم جنوب اليمن للمدة 2004- 2024م. من ماينتجه الإقليم من محاصيل زراعية وحيوانية وهي كالآتي:

- **محاصيل الحبوب الغذائية:** يتميز القطاع الزراعي اليمني بسيطرة الحبوب على معظم المساحات المزروعة وتكوّن محاصيل الذرة والدخن الجزء الأكبر من الحبوب إضافة إلى الذرة الشامية والقمح وتعتمد زراعة الحبوب وبدرجة رئيسية على الأمطار مما يؤدي إلى تذبذب مستوى الإنتاج من سنة لأخرى، ويعود ذلك لأسباب التغيرات المناخية التي تصب في الإقليم, والتي تتمثل في قلة الامطار, ليعم الجفاف والتصحر, ولذا لابد من تفعيل دور البحوث الزراعية بحيث تعطي الأولوية في البحوث للحبوب الغذائية وبالذات الحبوب القابلة لمقاومة تحديات التغيرات المناخية والجفاف. ولقد كان تاثير المتغيرات المناخية والجفاف واضح على زراعة المحاصيل الحبوب من خلال تراجع المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب الغذائية من 42962هكتار عام 2014م إلى 38405 هكتار لعام 2024 م. أما بالنسبة للإنتاج فقد انخفض من 464373طن في العام 2014م إلى 201501طن, في العام 2024م.

- **محاصيل الخضروات:** تتميز هذه المجموعة بكونها تعتمد على الرّي الدائم من العيون والآبار والسدود (الرّي الحديث)، ولذلك فإن الإنتاج من الخضار قد اتسم بالنمو المستمر والاستقرار على عكس الحبوب التي تميزت بالتذبذب. وتعتبر البطاطس والطماطم من أهم محاصيل الخضروات وأكثر نمواً من حيث الإنتاج والمساحات المزروعة.

حيث ارتفعت المساحة المزروعة للخضروات من 29419 هكتار عام 2004 م إلى 33630 هكتار عام 2024م. أما من حيث نسبة للإنتاج فقد وصلت نحو 150225 طن في العام 2004م, لتزداد في العام 2024 بقدر 440504طن؛ ويعزى ذلك الى ارتفاع نسبة الاستهلاك المحلي اليومي من الخضروات، وكذلك ارتفاع معدل استخدام السماد الكيماوي والمبيدات الحشرية مما أدى إلى زيادة التوسع الرأسي بالتالي زيادة إنتاج الخضروات، وزيادة الطلب على البصل والبطاطس من الدول المجاورة.

- **محاصيل الفاكهة:** يشتهر إقليم جنوب اليمن بزراعة أنواع مختلفة من الفواكه لعل أكثرها شهرة الموز والباباي والتمور, ذو النوعية الممتازة.وتزرع الفواكه في المناطق التي تتوفر فيها المياه كالوديان أو بالاعتماد على الآبار والسدود. حيث وصلت المساحة المزروعة للفواكه نحو 26943 هكتار في العام 2004م, لتتراجع المساحة المزروعة إلى 25333 هكتار لعام 2024م, أما بالنسبة لتوسع الراسي لانتاج (حجم لإنتاج) الفاكهة فقد انخفض من 409172 طن عام 2014م إلى 360025 طن لعام 2024م, ويعزى ذلك الانخفاض الى تاثير المتغيرات المناخية والجفاف في إقليم جنوب اليمن وهذا انعكس على عدم التوسع في انتاج المحاصيل الفاكهة.

جدول رقم (5) واقع اتجاهات انتاج المحاصل الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي

في إقليم جنوب اليمن 2004- 2024م.

البيان / محاصيل زراعية	وحدة قياس	2004	2014	2024
الحبوب الغذائية	المساحة/ هكتار	31570	42962	38405
	الإنتاج/ طن	227110	464373	201501
الفاكهة	المساحة/ هكتار	26943	33557	25333
	الإنتاج/ طن	205047	409172	360025
الخضروات	المساحة/ هكتار	29419	31994	33630
	الإنتاج/ طن	150225	322780	440504
المحاصيل الصناعية	المساحة/ هكتار	27976	25949	23004
	الإنتاج/ طن	90780	82776	73309
الاجمالي	المساحة/ هكتار	115908	151463	123372
	الإنتاج/ طن	673162	1717101	1098339

المصدر: عمل الباحثان بالاعتماد على: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتب الإحصاء السنوي, واسقاطات عمل الباحثان: 2004، 2014، 2024، جداول متعددة.

- المحاصيل النقدية في إقليم جنوب اليمن:

تُضم هذه المجموعة كلاً من البن والقطن والمحاصيل الزيتية والتبغ وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المجموعة كمحاصيل نقدية وصناعية إلا أنها لم تحقق تطوراً يذكر من حيث المساحات المزروعة أوالإنتاج والإنتاجية حيث بلغت المساحة المزروعة للمحاصيل النقدية عام 2004م نحو 90780 هكتار

الا انها تراجعت في الاعوام المواسم التالية لتصل في العام 2024م ما يقرب من 73309 هكتار, فيما انعكس التراجع في التوسع الافقي (المساحة) في زراعة المحاصيل النقدية على التوسع الراسي لمحاصيل الفاكهة؛ اذ تراجع حجم الإنتاج الى نحو 73309 طن في حين كان في العام 2004م نحو 90780 طن.

- الثروة الحيوانية (الماشية) في إقليم جنوب اليمن:

يلعب الإنتاج الزراعي الحيواني دوراً هاماً في اقتصاديات إقليم جنوب اليمن, ويعتبر عنصراً مكملاً للإنتاج الزراعي النباتي بشكل خاص ولعناصر التنمية الزراعية بشكل عام فكل أسرة زراعية تهتم بتربية أكثر من نوع من الحيوانات واستخدامها في تلبية متطلبات الإنتاج الزراعي النباتي.

الجدول رقم (6)اتجاهات تطور الثروة الحيوانية (الماشية) وتحقق الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن 2004- 2024

البيان / العام	الماعز	الضأن	الأبقار	الإبل	الاجمالي
2004	1465767	951603	85478	103875	2606723
2014	5019340	2820814	97213	319535	8256902
2024	4145249	2048327	91846	274420	6559842

المصدر: عمل الباحثان, بالاعتماد على: الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتب الإحصاء السنوي, واسقاطات عمل الباحثان: 2004، 2014، 2024، جداول متعددة.

ويُعد إقليم جنوب اليمن مصدر رئيس للثروة الحيوانية؛ حيث تقدر مساحة الأراضي الصالحة للرعي في إقليم جنوب اليمن بحوالي 79450هكتار, لكنها تعاني الان من تراجع بسبب التغيرات المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وقلة الامطار والجفاف والتصحر والرعي الجائر وقطع الأشجار والنباتات من أجل الوقود المنزلي والزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية؛ مما كان لهذه العوامل مجتمعة الأثر الاكبر في تراجع المراعي الطبيعية في الإقليم ووقوفها عائقاً أمام تنمية قطاع الإنتاج الزراعي الحيواني, لنعكس تاثيره على استدامة الأمن الغذائي في إقليم جنوب اليمن.

ومن خلال الجدول رقم (6) تبين ان إقليم جنوب اليمن يمتلك ثروة حيوانية, إلا أنها لم تحقق تطوراً مستمرًا يذكر في اعداد الثروة الحيوانية, حيث بلغت اعداد الثروة الحيوانية في العام 2004م نحو 2606723 رأس, وارتفعت في العام 2014م لتصل نحو 8256902 رأس؛ الا انها تراجعت في الاعوام المواسم التالية لتصل في العام 2024م ما يقرب من 6559842 رأس, فيما انعكس التراجع

على عدم استقرار الأمن الغذائي في اليمن, حيث حرم عدد كبير من سكان إقليم جنوب اليمن من حصولهم على تناول اللحوم في وجباتهم الغذائية, ويعزى ذلك الى تراجع اعداد الثروة الحيوانية, والظروف الاقتصادية التي يعيشها السكان في ذلك الإقليم.

المحور الرابع: روية مستقبلة لمواجهة المتغيرات المُناخية وتحقيق تطور في التنمية الزراعية المستدامة:

يتطلب وضع رؤية مستقبلية لمواجهة تغير المناخ وتحقيق الأمن الغذائي، في إقليم جنوب اليمن الى دمج استراتيجيات التكيف عبر الابتكار التكنولوجي (طاقات متجددة، زراعة ذكية)، للتحول نحو أنظمة غذائية مستدامة (زراعة محلية، تقليل الهدر، حماية نباتية)، وبناء المرونة المجتمعية والبنية التحتية (أنظمة إنذار، بنية تحتية مقاومة)، والتركيز على التعليم والتوعية، مع ضرورة مواجهة الفقر كعامل أساسي لنجاح هذه الاستراتيجيات لتحقيق الرؤية المستقبلية، ويمكن وضع رؤية مستقبلية لمواجهة التغرات المناخية وتحقيق الأمن الغذائي من خلال تطبيق الاجراءات الاتية:

- **استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ:** ويمكن وضع روية مستقبلية من خلال التوجه نحو تطبيق الاتي:

- **تطوير البنية التحتية المرنة:** كبنا حواجز فيضانات وترقية البنية التحتية لتتحمل الظواهر الجوية القاسية، ودمج التكيف في التخطيط العمراني, سوف ينعكس على حفظ الموارد الزراعية وفي مقدمتها الحفاظ على التربة من الجرف واستدامة انتاجها, حيث يعاني إقليم جنوب اليمن من عملية جرف التربة بفعل فيضانات السيول المتأثرة بالتقلبات المناخية, حيث حصل انجراف للتربة بفعل الفيضانات في عدة مواسم اكثرها تاثيرًا ما حصل من فيضانات في العام 2004م في وادي حضرموت, ودلتا احور.

- **إدارة الموارد المائية بذكاء:** فإقليم جنوب اليمن من الاقاليم الجغرافية التي تعاني من شحة وندرة المياه, وذلك بسبب وقوعها في ضمن الاقاليم الجافة, فلا بد من استكشاف مصادر مياه بديلة مثل المياه المعالجة، وتحلية المياه بالطاقة الشمسية، وتطوير أنظمة ري موفرة, او العمل على تعميم نظم الري الحديث, وعمل سدود تخزينية تعمل على حجز الفيضانات التي تحدث في بعض المواسم في الإقليم بسبب التغيرات المناخية المفاجئة ثم الاستفادة من تلك المياه في مواسم الجفاف التي تصيب الإقليم, وبهذا تحفظ استدامة الموارد المائية لينعكس على استدامة التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

- **استراتيجيات التخفيف (تقليل الانبعاثات):** لقد أتجه إقليم جنوب اليمن بدعم المزارعين من خلال برامج التطوير للمشروعات الزراعية بتمويل حكومي, أو من خلال المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الغذاء العالمية (الفاو) للتحول للطاقة المتجددة, والاستثمار في الطاقة الشمسية، والرّياح، والتحول بعيداً عن الوقود الأحفوري, وهذا ينعكس على كفاءة الطاقة, وتحسين كفاءة المباني والقطاعات لتقليل استهلاك الطاقة, وباستخدام الطاقة البديلة وتعميمها على جميع المناطق الزراعية في إقليم جنوب اليمن, يصبح في المستقبل إقليم جنوب اليمن بلد تقل فيه انبعاثات غازات دفيئة, ويكون قد حافظ على البيئة الزراعية التي تحافظ على سلامة المحاصيل وسلامة سكان الإقليم .

- **تحويل النظم الغذائية والزراعية:** يتحتم على إقليم جنوب اليمن وضع استراتيجية مستقبلية للزراعة الذكية مناخياً, حيث استخدام محاصيل مقاومة للجفاف، ممارسات زراعية مستدامة, وتبني تقنيات مثل الزراعة الحضرية، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والبروتينات البديلة, وتشجيع الحميات النباتية وزيادة الإنتاجية للمزارعين الصغار, حيث ان إقليم جنوب اليمن يتميز بامتلاكه افضل الاراضي الزراعية ليست على مستوى القطر اليمني فحسب, وانما من بين افضل الاراضي الزراعية على مستوى القطر العربي من حيث نوعية التربة الزراعية, وجودة الإنتاج للمحاصيل الزراعية.

الخاتمـــــــة:

يمتلك إقليم جنوب اليمن مقومات جغرافية الطبيعية و البشرية يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث يعد القطاع الزراعي بمثابة العامل الاساسي في التنمية الزراعية والتي تترتب عليها تحقيق الأمن الغذائي الوطني، ويواجه القطاع الزراعي في الإقليم العديد من التحديات من أهمها مواجهة أثار التغيرات المناخية التي اصبحت تهدد مسار التنمية الزراعية، ليس في إقليم جنوب اليمن فحسب, بل كغيرها من مناطق العالم.

تبني البحث انسب الطرق و الاليات التي تتناسب وامكانات إقليم جنوب اليمن لكي يتبعها كنموذج الزراعة الذكية مناخيا التي تعتبر كحلول للتقليل من حدة هذه الأثار .

إن إقليم جنوب اليمن, تواجهه صعوبات كبيرة في تطبيق التوجه نحو الزراعة الذكية مناخيًا وتطبيقها, ولكن لابد من التوجه نحو تطبيقها من اجلها من اثر ايجابي لمواجهة التغيرات المناخية وتحقيق الأمن الغذائي, تتمثل الصعوبات الرئيسية أمام التوجه نحو الزراعة الذكية مناخيا في مختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية، من حيث تحديد وإعطاء الأولوية لتطبيق ممارسات الزراعة الذكية مناخيا,

إن توجه إقليم جنوب اليمن نحو الزراعة الذكية مناخيا سوف ينعكس على تطور التنمية الزراعية, بشقيها النباتي والحيواني, وسوف يحافظ على الأمن المائي في إقليم جنوب اليمن, الذي يشكل (الأمن المائي) محدد أمام عملية التنمية الزراعية كون الإقليم يعاني من قلة مياه الامطار, وان التوجه سوف يعمل على تحقيق الأمن الغذائي الذي يطمح الإقليم بعد عودة الأمن والاستقرار أن يكون من بين الإقليم التي تتمتع بآمن غذائي مستدام في المستقبل .

ويوصى البحث بعدة توصيات، الآتي :

1. ضرورة التوجه نحو ايجاد اصناف جديدة منة المحاصيل الزراعية ذات الإنتاجية العالية والتكيف مع التغيرات المناخية التي يتعرض لها إقليم جنوب اليمن.
2. دعم المزارعين بالطاقة البديلة واستخدامها في جميع العمليات الزراعية, لتقليل من مسأهمة القطاع الزراعي من انبعاث غازات دفيئة.
3. التوجه نحو تطبيق اساليب حديثة ترفع من كفاءة وكفاية العمليات الزراعية في الإقليم, وخاصة في ادارة الاراضي الزراعية والموارد المائية, وتفعيل دور مراكز الابحاث الزراعية في الإقليم وفي مقدمتها مركز ابحاث اكود ليكون مرجعية زراعية في الإقليم.

4. تعميم الزراعة الذكية مناخيا على كافة المناطق الزراعية في الإقليم ومع تبني سياسات تشجيعية للذين يطبقون شروطها.
5. نقل تجارب الدول الناجحة عربيا التي اتجهت نحو تطبيق الزراعة الذكية مناخيا, وتبني سياستها من خلال رفع كفاءة التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

قائمة المراجع باللغة العربية :

احمد, عبد الغفور ابراهيم, الأمن الغذائي, مفهومه وقياسه, ومتطلباته, دار أمنه للنشر والتوزيع, الاردن.

إسماعيل ،عبد القادر محمد عساج ، مناخ اليمن – دراسة في الجغرافية المناخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الانبار، 1996م، ص 89.

الحمود, نسرين عيس, (2024), تقييم درجة المعرفة بالزراعة الذكية مناخيا لدى عينة من المزارعين في ريف محافظة حمص(قطينة) - دراسة حالة, رسالة ماجستير, الجامعة الافتراضية السورية, الجمهورية السورية.

العسكري، عمر سالم عوض, (2008)، مشاريع الري في دلتا أبين ، دراسة جغرافية هيدرو-اقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عدن.

الناصري، ع. ج. ف. (2020), أثر تبني مدخل الزراعة الذكية المتوجهة نحو المناخ في صياغة استراتيجية التكيف: مديرية الزراعة في ذي قار (دراسة

استطلاعية), رسالة دبلوم عالي غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة ذي قار.

بلفقيه ،عيدروس علوي ، (1997), جغرافية الجمهورية اليمنية ، الطبعة الاولى ، دار جامعة عدن للطباعة والنشر ، عدن.

حسن ، عبد الرحيم محمد مهدي ، التحليل المكاني للتنمية الزراعية في إقليم سهل تهامة ، دراسة في جغرافية التنمية ،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة عدن ،2011م.

حفظ عبد الحكيم, الحمزة, عبد الحليم, (2022), الأمن الغذائي في الجزائر "الأبعاد والمؤشرات", دراسة قياسية للفترة (1990- 2022), مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية,مجلد 17, العدد(ديسمبر/2024, الجزائر.

عامر، رمضان علي عبدالهادي, (2011)،قطاع قلاشبوا - زيان المستصلح في شمال محافظة الدقهلية، دراسة في جغرافية التنمية الزراعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ،جامعة المنصورة.

غربي, فوزية, (2010) الزراعة العربية والتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر, ط1, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت

كعكه, وليد عبد الغني. خلف, محمد زيدان, (2025), الزراعة الذكية" الثورة الرقمية وتحقيق الأمن الغذائي", مركز البحوث والدراسات والنشر, ط1, جامعة الكوت.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي, الجهاز المركزي للإحصاء، الجمهورية اليمنية، صنعاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، لعام 2004م.

الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للإحصاء، سلسلة كتب الإحصاء السنوي, وا 2004، 2014، 2024، جداول متعددة.

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والرّي، مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة، في الوحدة الحقلية, (صنعاء وعدن) للأعوام 2004و2014م,2024م.

الجمهورية اليمنية, وزارة الزراعة والري , الادارة العامة للإحصاء الزراعي, تقرير الاحصاء الزراعي لعام 2015م, غير منشورة, عدن.

المراجع باللغة الانجليزية:

A.M.Vander Gum and Abdul Aziz Ahmad (1995), Report water Resources of yemen W.R.A-35 institute of Applied Geoscience,Nether Iand March

United Nations. (1974). Report of the World Food 1975, Conference, .New York .Rome 5-16 November

العدالة البيئية كمدخل لتعزيز الأمن المائي في اليمن في ظل النزاع والتغير المناخي

Environmental Justice as an Approach to Strengthening Water Security in Yemen amid Conflict and Climate Change

إعداد: القاضي محمد حمود الهتار

باحث دكتوراه بجامعة محمد الخامس بالرباط

متخصص في العدالة الانتقالية وحقوق الإنسان

judgealhetar@gmail.com

الملخص:

يواجه اليمن تحديات بيئية ومناخية متفاقمة، ازدادت حدّتها بفعل النزاع المسلح المستمر، وأدّت إلى أزمة مياه خانقة تهدّد الاستقرار وسبل العيش وتفاقم الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية. يتناول هذا البحث أزمة المياه والتدهور البيئي في اليمن من منظور العدالة البيئية، من خلال تحليل تأثيرات الحرب والتغير المناخي وسوء الإدارة على الموارد المائية والبيئية، وبيان كيف أسهم غياب العدالة في توزيع الموارد وإدارة المخاطر في تعميق اللامساواة وخلق بؤر للصراع المحلي.

يعتمد البحث منهجاً وصفياً–تحليلياً مقارناً، ويستعرض الإطار المفاهيمي للعدالة البيئية والأمن المائي والتغير المناخي، كما يحلّل مظاهر التدهور البيئي خلال فترة النزاع، بما في ذلك التلوث البحري الناتج عن غرق السفن ومخلّفات العمليات العسكرية، والتلوث الجوفي المرتبط بالممارسات النفطية غير الآمنة. كما يقيّم الإطار التشريعي والمؤسسي اليمني، ويكشف محدودية قدرته على حماية البيئة وإدارة الموارد في ظل الانقسام المؤسسي وضعف الحوكمة.

ولتعزيز البعد العملي، يستند البحث إلى تجارب مقارنة لدول ذات سياقات مشابهة، بهدف استخلاص نماذج قابلة للتكييف في بناء إطار وطني للعدالة البيئية في اليمن. ويقترح رؤية متكاملة تقوم على إصلاح الحوكمة البيئية والمائية، وجبر الضرر البيئي، وتمكين المجتمعات المحلية، واعتماد حلول تقنية مستدامة قادرة على مواجهة آثار النزاع والتغير المناخي. ويخلص البحث إلى أن إدماج العدالة البيئية في سياسات المياه وبرامج إعادة الإعمار يُعد شرطًا جوهريًا لتحقيق أمن مائي مستدام وسلام بيئي طويل الأمد في اليمن.

الكلمات المفتاحية: العدالة البيئية؛ الأمن المائي؛ التغير المناخي؛ النزاع المسلح؛ الحوكمة البيئية؛ جبر الضرر البيئي؛ اليمن

Abstract:

Yemen faces escalating environmental and climatic challenges that have been significantly exacerbated by the protracted armed conflict, leading to a severe water crisis that threatens stability, livelihoods, and deepens socio-economic vulnerability. This study examines Yemen's water crisis and environmental degradation through the lens of environmental justice, analyzing the combined

impacts of war, climate change, and poor governance on water and environmental resources. It demonstrates how the absence of equity in resource distribution and risk management has contributed to widening inequalities and the emergence of localized conflicts.

The study adopts a descriptive–analytical and comparative methodology. It outlines the conceptual framework of environmental justice, water security, and climate change, and analyzes key manifestations of environmental degradation during the conflict, including marine pollution resulting from sunken vessels and military debris, as well as groundwater contamination linked to unsafe oil-related practices. The research also evaluates Yemen's legislative and institutional framework, highlighting its limited capacity to protect the environment and manage resources amid institutional fragmentation and weak governance.

To strengthen the practical dimension, the study draws on comparative experiences from countries with similar contexts to identify adaptable models for building a national environmental justice framework in Yemen. Based on this analysis, it proposes an integrated vision centered on reforming environmental and water governance, providing environmental reparations, empowering local communities, and adopting sustainable technical solutions capable of addressing the impacts of conflict and climate change. The study concludes that integrating environmental justice into water policies and post-conflict reconstruction programs is a fundamental prerequisite for achieving sustainable water security and long-term environmental peace in Yemen.

keywords: Environmental Justice; Water Security; Climate Change; Armed Conflict; Environmental Governance; Environmental Reparations; Yemen.

المقدمة:

تمثّل الموارد البيئية والمائية في اليمن قضيةً محورية تتقاطع فيها آثار النزاع المسلّح مع التغيرات المناخية المتسارعة. فقد شهدت البلاد خلال العقود الخمسة الماضية ارتفاعاً في درجات الحرارة بنحو 1.8 درجة مئوية، رافقته زيادة في موجات الجفاف والأمطار الغزيرة والفيضانات (Sana'a Center, 2025)، وهو ما جعل البيئة الطبيعية أكثر هشاشة وأقل قدرةً على التكيّف. وجاءت الحرب

المستمرة منذ عام 2015 لتزيد هذا الوضع سوءاً؛ إذ أدت إلى تدمير البنية التحتية للمياه، وتعطيل شبكات الإمداد، وفي بعض الحالات استخدام المياه أداةً للحصار العسكري والضغط على السكان (Human Rights Watch, 2023). وأسهم هذا التداخل بين الصدمات المناخية والدمار الناتج عن النزاع في إضعاف قدرة اليمنيين على الحصول على المياه والغذاء، وفي تهديد حقّهم في العيش الكريم (Sana'a Center, 2023; Porter, 2023).

وتشير بيانات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة لا يتجاوز 45 متراً مكعباً سنوياً (World Bank, n.d.)، وهو ما يضع اليمن بعيداً عن خط الفقر المائي البالغ 1,000 متر مكعب سنوياً (Reuters, 2009). كما تُظهر تقارير الأمم المتحدة واليونيسيف أنّ أكثر من 61 % من السكان لا يحصلون على مياه شرب آمنة (CIVIC, 2022)، فيما يُتوقع أن يواجه نحو 19 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد بنهاية العام ذاته (IPC, 2022) وتعكس هذه المؤشرات كيف أدّى انهيار منظومات الدولة وتراجع قدراتها المؤسسية أثناء الحرب إلى تفاقم الأضرار المناخية وجعلها عبئاً مضاعفاً على الفئات الأشد هشاشة.

وبذلك يتبيّن أن الأزمة المائية في اليمن ليست مجرد نتيجة لندرة الموارد الطبيعية، بل نتاجٌ لتفاعل معقّد بين تغيّر المناخ وتصاعد النزاع المسلّح وضعف الإدارة البيئية. فكلّ عامل من هذه العوامل يغذّي الآخر، مشكّلاً دائرة مفرغة تعمّق هشاشة الأمن المائي، وتحدّ من قدرة المجتمع على التكيّف أو الصمود في وجه الكوارث المتكررة (Porter, 2023).

في هذا السياق، يبرز مفهوم العدالة البيئية كإطار نظري وعملي يهدف إلى ضمان التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية وحماية الفئات الأكثر تضرراً، بما يشمل حق الجميع في بيئة نظيفة وصحية، والتمتع بحماية متساوية من التلوث، والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات البيئية

ومن منظور الأمن المائي، تتقاطع العدالة البيئية مع الحق في الوصول المتكافئ إلى المياه وتوزيعها بين مختلف مناطق اليمن وسكانه بصورة عادلة، ولا سيما في ظل الندرة الحادة وتصاعد التنافس على الموارد. فالأمن المائي المعرَّف بأنه "توافر كميات ونوعية كافية من المياه لتلبية متطلبات الصحة والمعيشة مع الحدّ من المخاطر المرتبطة بالمياه (FAO, n.d.) أصبح اليوم مرتبطاً بقدرة الدولة والمجتمع على معالجة أنماط الظلم البيئي القائم، بما في ذلك التلوث غير المتساوي، أو ضعف الخدمات في مناطق دون غيرها، وما ينجم عن ذلك من فجوات تنموية وتوترات اجتماعية.

وتكتسب هذه القضية أهميتها من سياق يمني استثنائي يجمع بين أزمة إنسانية تُعدّ من الأسوأ عالمياً وتحديات بيئية ومناخية متفاقمة. فمن جهة، أدى انهيار مؤسسات الدولة وانقسامها أثناء الحرب إلى ضعف تطبيق القوانين البيئية والمائية، مما سمح باستشراء ممارسات ملوّثة كتسرّب النفط وإلقاء النفايات بشكلٍ عشوائي (Lackner & Al-Eryani, 2020) (al-Waseai et al., 2023). ومن جهة أخرى، تتوقع نماذج المناخ ازدياد حدة الجفاف وارتفاع مستويات الندرة المائية في ظل استمرار الاحترار العالمي (Sana'a Center, 2023; Douglas, 2016).

بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إطار وطني شامل يدمج مبادئ العدالة البيئية ضمن جهود الإغاثة وإعادة الإعمار ومبادرات بناء السلام، في ضوء التوجهات الدولية التي بدأت تدعو إلى تبنّي ما يمكن

تسميته بـ "العدالة الانتقالية الخضراء" التي تربط معالجة الأضرار البيئية بمسارات السلام المستدام في اليمن (Sana'a Center, 2024).

تتوزّع هذه الدراسة على مجموعة من المحاور، تبدأ بتحديد المشكلة البحثية وتساؤلاتها وأهدافها ومنهجيتها، يليها استعراض الإطار المفاهيمي للمصطلحات الرئيسة، ثم تنتقل إلى المحاور التحليلية التي تتناول الواقع البيئي والمائي في اليمن، ومصادر التلوث المرتبطة بالحرب—برية وبحرية—إلى جانب تحليل الإطار التشريعي والمؤسسي الناظم للبيئة والموارد المائية. وتُختتم الدراسة بعرض تجارب مقارنة، واستنباط الدروس المناسبة للسياق اليمني، وصولاً إلى تقديم رؤية مستقبلية تجعل من العدالة البيئية مدخلاً لتعزيز الأمن المائي وزيادة صمود المجتمعات اليمنية في مواجهة النزاعات وتغير المناخ.

مشكلة الدراسة:

تواجه اليمن أزمة بيئية ومائية متفاقمة تتقاطع فيها آثار النزاع المسلّح مع تداعيات التغيّر المناخي، الأمر الذي أفضى إلى تراجع حاد في الموارد المائية، وتدهور في البنية البيئية والخدمية، واتساع الفجوة بين المناطق في فرص الحصول على المياه. وتزداد خطورة الأزمة حين تُستغَلّ الموارد البيئية وخاصة المياه كأداة للضغط والسيطرة ضمن سياق الصراع، في ظل ضعف تشريعي ومؤسسي وغياب آليات فعالة للرقابة والمساءلة البيئية، بما يهدد استدامة الموارد وحقوق الأجيال القادمة. وانطلاقاً من ذلك، تتمحورُ الإشكاليةُ الرئيسةُ حولَ السؤالِ الآتي: كيف يمكن توظيف مبادئ العدالة البيئية لتعزيز الأمن المائي في اليمن في ظل النزاع الدائر والتغير المناخي؟

أسئلة الدراسة: للإجابة عن هذه الإشكالية، يسعى البحث إلى معالجة الأسئلة التالية:

- ما واقع البيئة وموارد المياه في اليمن خلال فترة النزاع المسلّح؟

- وما أبرز مظاهر اللاعدالة البيئية المرتبطة بالتوزيع غير المتكافئ للمياه أو بالتلوث الناتج عن الأنشطة العسكرية والاقتصادية؟

- كيف أسهم النزاع المسلّح والتغير المناخي معاً في تعميق أزمة المياه من خلال استهداف البنية التحتية واستخدام الموارد المائية كأداة ضغط أو سلاح؟

- ما أبرز الأضرار البيئية التي خلّفها النزاع والتغير المناخي، ولا سيّما في مجالات التربة، والمياه، والهواء، والتنوّع الحيوي؟

- إلى أي مدى تعبّر التشريعات والسياسات البيئية والمائية في اليمن عن مبادئ العدالة البيئية؟ والتكيف المناخي؟ وما أوجه القصور في آليات التطبيق والمساءلة؟

- ما الدروس المستفادة من تجارب دولية ككولومبيا والسودان وتونس والمغرب ورواندا ونيجيريا في ربط العدالة البيئية والأمن المائي بسياسات التكيّف مع التغير المناخي؟

- ما الملامح الرئيسة لإطارٍ وطنيٍّ مقترَحٍ يهدف إلى تعزيز العدالة البيئية وتحسين الأمن المائي في اليمن، من خلال المشاركة المجتمعية، والتوزيع العادل، وجبر الضرر البيئي، وإعادة تأهيل النظم المتضررة؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكالية المطروحة وتساؤلات البحث، تفترض هذه الدراسة أن العدالة البيئية تمثّل مدخلاً فاعلاً لمعالجة أزمة المياه في اليمن في ظلّ النزاع المسلّح والتغيّر المناخي، عبر تعزيز الحوكمة البيئية وضمان الاستخدام العادل والمستدام للموارد. وتستند إلى الفرضيات الآتية:

- إنَّ غياب العدالة البيئية أسهم في تفاقم أزمة الأمن المائي في اليمن من خلال التوزيع غير المتكافئ للموارد، وتمركز الأضرار البيئية في مناطق بعينها دون غيرها.

- توجد علاقة تفاعلية بين النزاع والتغير المناخي في تأثيرهما على الموارد المائية، بحيث يغذي كل منهما الآخر؛ إذ دمرت الحرب البنية التحتية وأضعفت الحوكمة، فيما فاقمت الكوارث المناخية من شح المياه والضغوط على النظم البيئية الهشة.

- إن اعتماد إطار وطني للعدالة البيئية يمكن أن يُسهم في تحسّين الأمن المائي عبر سياسات تعويض المجتمعات المتضررة، وضمان التوزيع العادل للموارد، ودمج البعد البيئي والمناخي في عمليات السلام وإعادة الإعمار.

وستُناقَش هذه الفرضيات وتُختبَر من خلال تحليلٍ نظريٍّ ومقارنٍ يستند إلى الواقع اليمني وتجاربٍ إقليميةٍ ودوليةٍ مماثلة، بما يُسهم في بناء إطارٍ معرفيٍّ وتطبيقيٍّ يُعزّز الأمن المائي من منظورٍ عادلٍ ومستدام.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل العلاقة التفاعلية بين العدالة البيئية والأمن المائي في اليمن في ظل النزاع والتغير المناخي، وذلك بتشخيص تأثيرات النزاع المسلّح والتغيّر المناخي على الموارد المائية، وتوثيق الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية ومصادر المياه وجودتها، وتوضيح مفهوم العدالة البيئية وتحليل مدى حضوره في السياق اليمني، ولا سيّما فيما يتعلّق بالتوزيع العادل للموارد، والمشاركة المجتمعية، والمساءلة البيئية. وتقييم الإطارين التشريعي والمؤسّسي المنظّمين للبيئة والمياه في اليمن، وتحديد أوجه القصور والثغرات التي تعيق تحقيق العدالة البيئية والأمن المائي. وتحليل مظاهر التلوّث البيئي الناتجة عن الحرب وآثارها على صحة السكان واستدامة النظم البيئية. واقتراح رؤية وطنية شاملة لتعزيز العدالة البيئية وتحقيق الأمن المائي، من خلال دمج البعد البيئي في مبادرات السلام والتسويات السياسية، وربطها بخطط التعافي وإعادة الإعمار المستدام.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث من تلاقي أبعاد معرفية وإنسانية وتنموية تجعل من تناول موضوع العدالة البيئية في اليمن ضرورة علمية وعملية. فعلى الصعيد المعرفي، يسعى البحث إلى سد فجوة في الأدبيات البيئية العربية التي لم تولِ مفهوم العدالة البيئية الاهتمام الكافي، خاصة في سياقات النزاع والتغير المناخي، كما يشكل الربط بين العدالة البيئية والأمن المائي مقاربة جديدة تُبرز البعد البيئي كأحد ضحايا الحرب وأدوات فهمها.

أما على الصعيد العملي، فتستمد أهمية البحث من ارتباطه بأزمة المياه المتفاقمة في اليمن، التي جعلت ملايين السكان يواجهون تحديات معيشية وصحية حادة، ويبرز هنا دور العدالة البيئية في ضمان التوزيع العادل للموارد وتحسين المساءلة البيئية وتمكين الفئات الهشة من حقوقها المائية، بما يسهم في الحد من الفوارق وتعزيز صمود المجتمعات.

وعلى صعيد بناء السلام وإعادة الإعمار، يضيف البحث قيمة نوعية من خلال الدعوة إلى إدماج قضايا البيئة والمياه ضمن مسار العدالة الانتقالية، باعتبار جبر الضرر البيئي وإعادة تأهيل النظم المتضررة وتحقيق الإنصاف البيئي شروطاً أساسية لتحقيق سلام عادل ومستدام.

أما على المستوى الدولي، فيقدم السياق اليمني نموذجاً فريداً لتفاعل النزاع المسلح مع التغير المناخي في بيئة هشة، الأمر الذي يثري النقاش العالمي حول دور العدالة البيئية في مسارات التنمية المستدامة واستراتيجيات التكيّف المناخي وحماية المجتمعات الهشة من مخاطر التدهور البيئي.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته، تم اعتماد منهجية علمية متعددة الأدوات تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة، بما يتيح فهماً شاملاً للعلاقة بين العدالة البيئية والأمن المائي في اليمن خلال فترة النزاع (2015–2025).

فقد تم توظيف المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الواقع البيئي والمائي، من خلال تحليل بيانات كمية ونوعية مستمدة من تقارير الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، فضلاً عن تقارير محلية حكومية وغير حكومية، كما شمل تحليل الوثائق والتشريعات البيئية والمائية اليمنية بغية تقييم مدى مواءمتها لمبادئ العدالة البيئية ورصد أوجه القصور في آليات المساءلة، وفهم طبيعة التحديات المؤثرة على الأمن المائي.

كما جرى اعتماد منهج دراسة الحالة لتحليل نماذج واقعية توضّح أبعاد العدالة البيئية والأمن المائي، منها مدينة تعز المحاصرة التي تمثل نموذجاً صارخاً لاستخدام المياه كسلاح في الحرب، ومنطقة أخرى التي تعكس آثار التلوث النفطي الناتج عن التشغيل السيئ لقطاع النفط وغياب الرقابة البيئية، وعزلة الفراعي بمديرية حبيش في محافظة إب التي تجسد معاناة المناطق الريفية من شح المياه، وجفاف الآبار، في ظل غياب تدخلات الدولة لتوفير بدائل مائية أو تنفيذ مشاريع تغذية جوفية، بما يعكس تباين أنماط الأزمة بين الحصار المائي، والتلوث النفطي، والإهمال التنموي وعدم التوزيع العادل.

ونظراً لصعوبة تنفيذ عمل ميداني واسع، اعتمد البحث أساساً على مصادر ثانوية موثوقة، مدعومة بمقابلات نوعية منشورة مع مسؤولين وخبراء يمنيين – مثل تصريحات مسؤولي وزارة النفط حول تلوث المياه الجوفية وشهادات شيوخ محليين عن أضرار التسربات النفطية – مما أضفى بعداً إنسانياً على التحليل، وتوضيح أثر الأزمة على المجتمعات المحلية.

وقد أتاحت هذه المنهجية متعددة الأدوات بناء قاعدة معرفية متينة لفهم شامل ومعمق للقضية، ومكّنت من الوصول إلى نتائج وتوصيات عملية قابلة للتنفيذ ضمن السياق اليمني، مع الأخذ بعين الاعتبار تعقيدات النزاع وتحديات التغير المناخي.

الإطار المفاهيمي:

يرتكز الإطار المفاهيمي لهذا البحث على ثلاثة مفاهيم مترابطة تشكّل الأساس النظري لتحليل الحالة اليمنية: العدالة البيئية، والأمن المائي، والتغير المناخي، ويساعد فهم التفاعل بين هذه المفاهيم في تطوير مقاربة شاملة لتقييم التحديات والفرص المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية خلال النزاع.

أ- العدالة البيئية: هي مبدأ يطالب بالتوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية، وضمان مشاركة متساوية في صنع القرارات البيئية، وتطبيق القوانين البيئية دون تمييز. عرفتها وكالة حماية البيئة الأميركية بأنها «المعاملة العادلة والمشاركة الفعالة لجميع الناس، بغض النظر عن العِرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، في الأمور المتعلقة بتطوير وتنفيذ وتطبيق القوانين البيئية... بحيث يتمتع كل فرد بنفس الدرجة من الحماية من المخاطر البيئية والقدرة على الوصول المتساوي إلى عملية صنع القرار»ar.wikipedia.org. تضم مفاهيم العدالة البيئية عدة مبادئ أساسية يمكن تلخيصها بـ: المعاملة العادلة في الحماية من التلوث والأخطار البيئية دون تمييز بسبب العرق أو اللون أو الانتماء أو المستوى الاقتصادي، ثم التمكين والمشاركة المجتمعية في التخطيط البيئي (U.S. Environmental Protection Agency, 2019)، والمساءلة والإنصاف في التعويض عن الأضرار البيئية، والتوزيع العادل للخدمات والمنافع البيئية.

في السياق اليمني، تظهر فجوات العدالة البيئية بوضوح. فمثلاً، تتركّز أنشطة استخراج النفط والغاز وشركات الطاقة الكبرى في مناطق معينة، مما يؤدي إلى تلوث بيئي وصحي ملحوظ (انبعاث غازات، تصريف ملوثات) يتحمل تبعاتها السكان المحليون محدودو الموارد. كما يُعاني سكان الريف من حرمان من مشاريع البنية التحتية لتأمين مياه نظيفة، مقابل تمتع المناطق الحضرية النسبية بخدمات أفضل. إضافة لذلك، نادراً ما تشارك المجتمعات المحلية الضعيفة في صنع قرارات تخص مشاريع مياه أو بيئة يتم تنفيذها في مناطقهم. هذه التفاوتات تسلط الضوء على أن تحقيق العدالة البيئية في اليمن يتطلب معالجة هيكلية تشمل إشراك المواطنين المهمّشين ومراقبة توزيع المشاريع البيئية بشكل منصف.

ب- الأمن المائي: يُعرَّف الأمن المائي بأنه القدرة على توفير كميات كافية من المياه الآمنة والنظيفة، بتكلفة معقولة، لاستخدامها في الشرب والإنتاج والمعيشة، مع الحدّ من مخاطر عدم اليقين المرتبطة بالمناخ أو النزاعات، وضمان استدامة البيئة (FAO, n.d). وفي هذا الإطار، تتجلى الأزمة المائية في اليمن ضمن ستة أبعاد رئيسة: البعد الكمي (توافر المياه): تقع اليمن تحت عتبة الإجهاد المائي العالمي

(أقل من 1000 م³ للفرد سنوياً)، حيث لا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من المياه بين 80 و150 م³ سنوياً، مقارنة بمتوسط 1250 م³ في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ما يجعلها ضمن أكثر الدول تعرضاً للفقر المائي عالمياً (Climate Diplomacy, 2024; Carnegie Endowment, 2025). وتعتمد البلاد على مصدرين رئيسيين: مياه الأمطار الشحيحة التي لا يتجاوز معدلها السنوي 108–114 ملم (United Nations Yemen, 2024; Ward, 2014)، والمياه الجوفية التي تتعرض لاستنزاف حاد نتيجة الحفر العشوائي، وغياب الرقابة المؤسسية، حيث يتم استخراج آلاف الآبار سنوياً دون تخطيط، ما يجعل هذه الموارد غير مستدامة (Carnegie Endowment, 2025).

ويُستهلك أكثر من 90% من الموارد المائية في القطاع الزراعي، خاصة في زراعة القات، وهي من المحاصيل ذات الاستهلاك العالي وغير المرتبطة بالأمن الغذائي، مما يثير تساؤلات حادة حول الكفاءة الاقتصادية والعدالة في تخصيص الموارد المائية (Rise for Yemen, 2023; Climate Diplomacy, 2024). وتشير تقديرات البنك الدولي (2014) إلى أن اليمن تسجل أحد أدنى معدلات نصيب الفرد من المياه في العالم، في ظل بنية تحتية هشة وعجز دائم في الموارد السطحية.

أما البعد النوعي فيتعلق بجودة المياه وسلامتها، التي شهدت تدهوراً ملحوظاً خلال الحرب، إذ أدى تدمير مرافق الصرف الصحي ومحطات المعالجة إلى تلوث واسع للمصادر المائية، مما أسفر عن انتشار أمراض خطيرة مثل الكوليرا، التي أصابت أكثر من مليون شخص بين عامي 2017 و2019 (Carnegie Endowment).

فيما يتمثل البعد البيئي (استدامة النظم المائية) في غياب أنهار دائمة في اليمن، وغياب السدود الكبرى ومشاريع الحصاد المائي، تُهدر كميات ضخمة من مياه الأمطار، كما تراجعت الطبقات الجوفية بسرعة خطيرة، مما يهدد الأنظمة البيئية الهشة التي تعتمد على تدفقات المياه الطبيعية.

ويبرز كذلك البعدين الإداري والمؤسسي حيث أضعف النزاع المؤسسات المعنية بالمياه مثل الهيئة العامة للموارد المائية، مما خلق فراغاً في الحوكمة، وتسبب في انتشار الحفر العشوائي، وتوقف جهود الصيانة والإدارة طويلة المدى، وسط غياب تشريعات فعالة لتنظيم الموارد (Carnegie Endowment, 2025)، كما يضاف إلى ذلك البعد الوقائي حيث تعاني البلاد من ضعف القدرة على التكيف مع الجفاف والفيضانات نتيجة غياب البنية التحتية الملائمة وأنظمة الإنذار المبكر (Wikipedia, 2023).

وأخيراً البعد الاقتصادي فيرتبط بارتفاع كلفة الحصول على المياه بشكل كبير، لا سيما مع الاعتماد على المياه المنقولة عبر الشاحنات في كثير من المناطق، في حين يُهدر معظم المورد في زراعات غير إنتاجية مثل القات، ما يعكس خللاً في أولويات توزيع الموارد ومحدودية العائد مقابل الاستهلاك (Rise for Yemen).

بسبب هذه العوامل المركبة، تُعدّ اليمن من أكثر دول العالم معاناة من أزمة مائية مزمنة. فالبلاد تواجه عجزاً حاداً في الموارد السطحية نتيجة انخفاض معدلات الأمطار السنوية، واضطراباً في توافر الموارد المائية بفعل النزاع المسلح (Carnegie Endowment; Yemen.UN.org). وقد أدى تدمير السدود، ومحطات الضخ، وشبكات التوزيع إلى انقطاع الإمدادات عن ملايين السكان، مما أجبرهم

على الاعتماد على مصادر بديلة غالباً ما تكون ملوثة وغير مأمونة (Carnegie Endowment, 2025). وأسهم النزوح الداخلي واسع النطاق في مضاعفة الضغط على المناطق المستقبلة، حيث ازداد الطلب على المياه إلى مستويات تفوق قدرة البنية التحتية المحلية (Carnegie Endowment). وأمام تراجع دور الدولة في ضبط وتنظيم الموارد، تفاقمت الفوضى المائية من خلال تفشي الحفر العشوائي للآبار، وتسارع وتيرة استنزاف المخزون الجوفي (Carnegie Endowment, 2025).

وباختصار، لا تُختزل أزمة الأمن المائي في اليمن بمشكلة التوافر الكمي فقط، بل تتسع لتشمل أبعاداً نوعية ومؤسسية وعدالية، تتعلق بكفاءة التوزيع، ومدى إنصافه، وفعالية إدارة الموارد بين الفئات والمناطق. ولذلك، فإن معالجة الأزمة تتطلب رؤية شاملة تُدرج العدالة البيئية والاستدامة في صميم سياسات المياه في اليمن.

ت- التغير المناخي: يشير التغير المناخي إلى التحولات طويلة الأمد في أنماط الطقس ومتوسط درجات الحرارة الناجمة عن الأنشطة البشرية، ولا سيما احتراق الوقود الأحفوري وقطع الغابات. وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التغير المناخي بأنه "تغير في المناخ يُعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يبدّل تركيب الغلاف الجوي، ويضاف إلى التغير الطبيعي في المناخ على مدى فترات زمنية متماثلة" (UNFCCC,1992).

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تسارعاً ملحوظاً في آثار التغير المناخي؛ إذ ارتفع متوسط درجة حرارة الأرض بنحو 1.1 درجة مئوية منذ نهاية القرن التاسع عشر، بينما بلغت الزيادة في اليمن حوالي 1.8 درجة مئوية خلال الخمسين عاماً الماضية (Sana'a Center, 2025). كما اختل نمط هطول الأمطار، فازدادت الغزارة في فترات قصيرة مسببةً فيضانات مدمرة، وتكررت فترات الجفاف الطويلة، ما انعكس على محافظات مثل حضرموت وصنعاء التي شهدت تراجعاً حاداً في منسوب المياه الجوفية وتدهوراً في الإنتاج الزراعي (Porter, 2023).

وتُعد الظواهر المناخية المتطرفة إحدى أبرز نتائج التغير المناخي في اليمن؛ إذ تزايدت موجات الحرّ والأعاصير والفيضانات خلال العقد الأخير، وخلّفت أضراراً واسعة على البنية السكنية والزراعية في محافظات المهرة وحضرموت والحديدة، كما أدى ارتفاع مستوى سطح البحر إلى تآكل السواحل وتسرب المياه المالحة إلى المياه الجوفية، خصوصاً في مدينتي عدن والحديدة، بينما تضرر التنوع الحيوي في أرخبيل سقطرى بفعل الأعاصير المتكررة (Lackner & Al-Eryani, 2020)

ومن ثمّ، يتّضح أن التغير المناخي تهديدا شاملا للأمن الإنساني والاقتصادي والبيئي في اليمن، يزيد من هشاشة المجتمعات المحلية ويعمّق أزمات المياه والغذاء والصحة، ويضاعف آثار النزاع المسلح على حياة السكان وسبل عيشهم.

ث- الترابط بين العدالة البيئية والأمن المائي والتغير المناخي

يشكّل التغير المناخي عامل ضغطٍ إضافيّاً على الأمن المائي في اليمن، إذ يؤدّي إلى تفاقم موجات الجفاف وزيادة معدلات التبخّر، وتقليص تغذية المياه الجوفية، الأمر الذي يقرّب البلاد من عتبة الشحّ المطلق للمياه بحسب تقديرات البنك الدولي كما يعمّق التفاوت المناخي الجغرافي الأزمة، فبينما تتعرض

مناطق كـ حضرموت والمهرة لسيول جارفة، تشهد المرتفعات الغربية تراجعاً مطرياً مستمرّاً، ما يهدد عدالة توزيع الموارد المائية (Porter, 2023).

إضافةً إلى ذلك، ينعكس التغير المناخي سلباً على القطاعات الاقتصادية وسبل العيش الزراعية والرعوية، مما يدفع السكان إلى النزوح من مناطق نضبت مواردها المائية نحو مناطق أكثر وفرة، مسبباً ضغوطاً إضافية على المجتمعات المستقبِلة (UNDP, 2025). وتبيّن هذه التحولات أن الأمن المائي لم يعد مجرد قضية إدارة موارد، بل أصبح مسألة عدالة بيئية ومناخية ترتبط بحقوق الإنسان والإنصاف الاجتماعي.

وفي هذا الإطار، تبرز العدالة المناخية كامتدادٍ طبيعيٍّ للعدالة البيئية إذ تتحمل الدول الفقيرة مثل اليمن عبئاً غير متناسب من آثار التغير المناخي رغم مساهمتها المحدودة في الانبعاثات (Lackner & Al-Eryani, 2020)، ومثلما يطالب مفهوم العدالة البيئية بمشاركة جميع الفئات المتضررة في صنع القرار، يطالب مفهوم العدالة المناخية بدعم مالي وتقني دولي متكافئ لتمكين الدول المتضررة (كاليمن) من التكيف مع آثار المناخ القاسية.

باختصار، يجدر دمج سياسات التكيف المناخي ضمن خطط إدارة المياه لضمان استدامة الموارد المائية؛ فمثلاً أدى غياب أنظمة فعّالة لجمع مياه الأمطار أو صيانة السدود إلى تفاقم مشكلة الفيضانات والجفاف. لذا فإن توسيع مفهوم العدالة البيئية ليشمل البعد المناخي يمثل شرطاً أساسياً لتحقيق رؤية تنموية مستدامة وأمن مائي شامل في اليمن(UNDP Yemen, 2025)

الأمن المائي والعدالة البيئية في اليمن: تشخيص الواقع واتجاهات الإصلاح

سنناقش في هذا الجزء المحاور التحليلية الأساسية للبحث، والتي تشمل ستة مواضيع مترابطة تتناول الوضع البيئي والمائي في اليمن وتأثيرات النزاع، إضافة إلى استعراض التشريعات والتجارب الدولية ذات الصلة، وتساعد هذه المحاور في تفكيك مكونات الأزمة المائية والبيئية ضمن سياق النزاع اليمني، وتسليط الضوء على العدالة البيئية كمدخل إصلاحي.

- **الواقع البيئي والمائي في اليمن في ظل النزاع**

شهد اليمن خلال سنوات النزاع المسلح (منذ 2015 حتى الآن) تدهوراً حاداً في الأوضاع البيئية وخدمات المياه، ما فاقم أزمة إنسانية مركّبة. ولتفسير ملامح هذه الأزمة من منظور العدالة البيئية، يمكن تناول أربعة أبعاد رئيسة: ندرة الموارد واستنزافها، ضعف الحوكمة البيئية، استهداف البنية التحتية واستخدام المياه كسلاح، ثم الآثار الصحية والديموغرافية المترتبة على ذلك.

الانهيار البيئي والعدالة المائية في ظل النزاع

- ندرة الموارد المائية واستنزاف الأحواض الجوفية: تُعدّ اليمن من أكثر بلدان العالم شحّاً في المياه، إذ لا توجد فيها أنهار دائمة، وتعتمد نحو 90% من استخداماتها المائية على المياه الجوفية والأمطار وقد أدى الضخّ العشوائي للآبار إلى استنزاف خطير للمخزون الجوفي، وانخفاض مناسيب المياه، وازدادت بعد 2015 نتيجة غياب الرقابة (عمر، 2025)، ومع تراجع التغذية الطبيعية بفعل الجفاف، اقتربت

البلاد من عتبة الندرة المطلقة للمياه، في ظل ضعف قدرة الدولة على ضبط الاستخراج وتنظيم الاستخدامات.

- استهداف البنية التحتية المائية واستخدام المياه كسلاح: كان وضع خدمات المياه هشّاً حتى قبل الحرب، لكن النزاع دمّر ما تبقّى من منظومة الإمداد؛ فقد تعرضت منشآت المياه والسدود والخزانات وشبكات التوزيع للتدمير أو التوقف بسبب القصف وانقطاع الكهرباء وانعدام الوقود. في الحديدة، توقفت محطات المياه بفعل القتال، بينما انهارت شبكة المياه في عدن جزئياً بعد عام 2015، وخرج السكان في احتجاجات للمطالبة بتأمين حقهم في الماء (عمر، 2025). كما تعرّضت محطة مياه رئيسية في صعدة للقصف المتكرر، ودُمّر خزان قرب صنعاء كان يخدم أكثر من 30 ألف شخص في غارة عام 2016 ، إضافةً إلى ذلك أدى الحصار على المشتقات النفطية إلى تعطّل المضخات، مما جعل الوصول إلى المياه رهيناً بالقدرة المالية، وهو ما يجسد انهيار مبدأ العدالة المائية وغياب الخدمة العامة. (Yemen Science, 2020).

ومن جهة أخرى، تحولت المياه إلى أداة ضغط عسكرية وسياسية؛ إذ وثقت تقارير استخدام جماعة الحوثيين للمياه كوسيلة حصار على مدينة تعز عبر منع شاحنات النقل وقطع خطوط الإمداد (الشرق الأوسط، 2024)، في حين اتُهمت قوات موالية للحكومة بتحويل مجاري الأودية والمضخات لتغذية مناطق موالية على حساب أخرى، ما كرّس «لاعدالة قسرية» ترقى إلى عقاب جماعي بيئي (Barry et al., 2024).

- تصاعد النزاعات المحلية حول المياه: ففي المناطق الريفية، تفجّرت خلافات بين القرى والقبائل حول الآبار وحقوق الري تشير التقديرات إلى أن 70–80% من النزاعات المحلية في اليمن تتصل بالمياه أو الأراضي الزراعية، ما يؤدي إلى سقوط آلاف الضحايا سنويا (الشرق الأوسط، 2024)، وهكذا تتغذى العلاقة الدائرية بين الحرب وأزمة المياه: فالحرب تدمر الموارد وتعمّق اللامساواة، فيما تولّد الأزمة نفسها صراعات جديدة، مما يجعل العدالة البيئية مدخلاً لكسر هذه الحلقة المفرغة وبناء سلام مستدام.

- تأثيرات الحرب على الصحة والبيئة العامة: أدى تسرب النفايات الصلبة والسائلة إلى الموارد المائية، نتيجة غياب الصيانة وتعطيل شبكات الصرف، إلى ارتفاع حاد في معدلات التلوث، ما تسبب بتفشي أوبئة وأمراض خطيرة مثل الكوليرا (Al-Saad, 2020)، التي أثرت على أكثر من مليون شخص خلال الفترة بين 2017 و2019. وتشير بيانات ميدانية إلى أن ما نسبته 55% من مصادر المياه الجوفية والسطحية باتت غير صالحة للاستخدام البشري(Farhan, 2020).

- النزوح والتغيرات الديموغرافية: أحدث النزاع تحولات ديموغرافية عميقة ذات أثر بيئي مباشر. فقد نزح ملايين اليمنيين من مناطق القتال أو الجفاف إلى مناطق أكثر أمناً في الجنوب أو الشمال، مما فرض ضغطاً هائلاً على الموارد. في عدن، ارتفع عدد السكان خلال سنوات قليلة، ما أرهق شبكات المياه والكهرباء، وخلق توترات بين السكان والنازحين (الشرق الأوسط، 2024). كما شهدت محافظات مارب وإب وذمار تدفقاً واسعاً للنازحين من المناطق القاحلة، ما أثار احتكاكات حول ملكية الأراضي واستخدام المياه.

هذا الواقع يطرح إشكالية العدالة التوزيعية: هل من المنصف أن تتحمل محافظة واحدة عبء إيواء عشرات الآلاف من النازحين العطشى؟ ومن يتحمل مسؤولية ضمان حقهم في الماء؟ هذه الظواهر تشير إلى أن أي معالجة لأزمة المياه يجب أن تراعي البعد الديمغرافي للنزاع، وتعمل على تخفيف الضغط عن المناطق المستضيفة عبر دعمها بموارد إضافية وخطط تنموية عاجلة، لتجنّب نشوء بؤر توتر جديدة تعمّق الانقسام البيئي والاجتماعي في البلاد.

يمكن القول إن الحرب في اليمن أوجدت حلقة مفرغة يتغذى فيها الدمار والحرمان بعضهما من بعض؛ فالنزاع دمّر البنية التحتية وأضعف المؤسسات، مما فاقم أزمات المياه والتلوث، وزاد من المعاناة والتوترات الاجتماعية، ليغذي الصراع مجدداً. ولن يُكسر هذا المسار إلا عبر استعادة الدولة وبناء السلام من جهة، ودمج مبادئ العدالة البيئية والاستدامة في إدارة الموارد الطبيعية من جهة أخرى، بما يضمن حوكمة رشيدة تحمي حق اليمنيين في بيئة سليمة ومستقبل مائي آمن.

- الكوارث البحرية والتلوث الساحلي: شهدت السواحل اليمنية خلال العقدين الماضيين سلسلة من الكوارث البيئية البحرية، فاقمتها العمليات العسكرية في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، والتي أسفرت عن غرق سفن وتسرب النفط والوقود وتراكم المخلفات الحربية في المياه الساحلية. ولا تقتصر آثار هذه الملوثات على الثروة السمكية والنظم البيئية فحسب، بل ستمتد مستقبلاً إلى إعاقة مشاريع تحلية مياه البحر ورفع كلفة تشغيلها، بما يهدد أحد أهم الخيارات الاستراتيجية لمواجهة ندرة المياه في اليمن.

- شكل خزان النفط العائم "صافر قبالة سواحل الحديدة قنبلة بيئية موقوتة خلال الحرب، وهو ناقلة نفط قديمة تحتوي نحو 1.1 مليون برميل من النفط الخام، وظلّ دون صيانة منذ عام 2015 تحت سيطرة جماعة الحوثيين. ومع مرور السنوات، تصاعدت المخاوف من غرقه أو انفجاره، إذ كان تسرب كامل حمولته سيُخلّف كارثة تفوق بأربع مرات حادثة "إكسون فالديز" عام 1989، (Lackner & Al-Eryani, 2020)، ورغم نجاح عملية تفريغها في 2023، فإن المماطلة السابقة مثّلت ابتزازاً بيئياً، حيث استخدم الحوثيون الخزان كورقة تفاوض، وكاد الإهمال أن يلوث 500 كيلومتر من السواحل ويمسّ حياة ملايين اليمنيين (Mazzucco, 2025)

- شنّت جماعة الحوثيين عشرات الهجمات على السفن التجارية وناقلات النفط في البحر الأحمر، خصوصاً عقب حرب غز منذ أواخر عام 2023 ، ما حوّل المنطقة إلى ساحة تهديد مزدوج بيئي وعسكري. ففي فبراير 2024، أصاب صاروخ حوثي السفينة MV Rubymar أغرقها قرب المخا، مما تسبب في بقعة نفطية امتدت لنحو 18 ميلاً وتسرب 200 طن من الوقود و80 طناً من الديزل، إضافة إلى 22,000 طن من الأسمدة، وهو ما أحدث خطراً مزدوجاً من التلوث النفطي والتكاثر الطحلبي الضار. وفي يونيو من العام نفسه، غرقت الناقلة MV Tutor بعد هجوم بطائرة مسيّرة، مخلفةً تسرب نفطي بطول 12 ميلا، كما تعرّضت الناقلة MT Sounion في أغسطس 2024 لهجوم بالصواريخ والطائرات المسيّرة أدى إلى حرائق استمرت أربعة أسابيع وانسكابات نفطية محدودة، بعد أن منعت الجماعة فرق الإنقاذ لفترة قبل أن تسمح بتدخل بعثة أوروبية لسحب الناقلة، التي لو تم اختراق هيكلها المزدوج لكانت سرّبت 150 ألف طن من النفط الخام، فيما كان سيُعدّ خامس أكبر حادث تسرب

نفطي في التاريخ ، كذلك رُصدت بقع نفطية بطول 136 ميلاً بين اليمن وإريتريا بعد هجوم على ناقلة Chios Lion. وقد وُصفت هذه الحوادث بأنها جرائم بيئية متعمدة تهدد النظام البيئي الهش في البحر الأحمر المعروف بتنوعه الحيوي وشعابه المرجانية المقاومة للتغير المناخي. ومع ضعف القدرات اليمنية والإقليمية على الاستجابة لحوادث التلوث البحري، تبقى أي كارثة جديدة مرشحة للتفاقم في غياب تعاون إقليمي فعّال، الأمر الذي دفع منظمة برسقا (PERSGA) إلى الدعوة لدعم دولي عاجل لتعزيز الحماية البيئية للبحر الأحمر (Mazzucco, 2025) .

- شهدت السواحل اليمنية خلال العقدين الأخيرين سلسلة من الكوارث البيئية البحرية التي تسببت بها التسربات النفطية، وفاقمتها الحرب. بدأت هذه الحوادث بانفجار ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ قرب ميناء الضبة في حضرموت عام 2002، الذي أدى إلى تسرب أكثر من 8,000 طن من النفط الخام وتلوث مساحات واسعة من البحر. تلاه في عام 2009 حادثا تلوث بحري في خليج عدن، ثم كارثة ناقلة الوقود شامبيون 1 عام 2013 قبالة المكلا، والتي تسببت بتسرب أكثر من 1,000 طن من المازوت امتد على طول 20 كم من الساحل، إلى جانب تلوث محمية الحسوة في عدن في العام نفسه. وفي عام 2015 جنحت ناقلتا وقود في أرخبيل سقطرى بفعل إعصار "ميغ"، مهددتين النظام البيئي النادر في الجزيرة، فيما شهدت سواحل عدن بين 2017 و2020 موجات متكررة من التلوث الناتج عن تسربات النفط والمخلفات الصناعية والطبية، وفي يوليو 2024، تكررت الكارثة بغرق سفينة وقود تابعة لشركة "عبر البحار" قبالة سواحل البريقة في عدن، مسببة تلوثاً واسعاً وصل إلى محمية الحسوة. تؤكد هذه الحوادث مجتمعة حجم الإهمال البيئي وضرورة اعتماد خطة وطنية عاجلة للاستجابة للتلوث البحري وتعويض المتضررين وحماية النظم الساحلية من الانهيار المستمر. (Yemen Future, 2021)

- شهدت السواحل اليمنية انتشاراً واسعاً للألغام البحرية منذ 2017، ما أدى إلى تدمير قوارب صيد ومقتل صيادين، وتلوث مساحات واسعة من المياه بفعل المتفجرات وبقايا المعادن (ACLED, 2024; Mine Action Review, 2024). كما خلّفت الضربات الجوية الأميركية والإسرائيلية منذ أواخر عام 2023 أضراراً بيئية جسيمة جراء استهداف موانئ الحديدة ورأس عيسى ومنشآت خزن الوقود، حيث تسرّبت كميات من النفط والمواد الكيميائية إلى البحر الأحمر، مهددة النظام البيئي الهش والشعاب المرجانية النادرة الممتدة بين اليمن وإريتريا ((Swissinfo, 2024

وتشير تقارير حديثة إلى أن استمرار العمليات العسكرية في البحر الأحمر دون إجراءات وقائية أو تنسيق إقليمي يجعل خطر التلوث البحري في اليمن من أعلى المعدلات في المنطقة، مما يتطلب خطة استجابة وطنية شاملة تشمل: مسحاً دقيقاً للأضرار البيئية البحرية، وانتشال حطام السفن وتسرباتها وإزالة الألغام، وتعويض المجتمعات الساحلية والصيادين، ودمج البعد البحري ضمن العدالة البيئية في اليمن، لضمان المساءلة وعدم الإفلات من العقاب بحق من تسببوا بهذه الكوارث.

- التلوث النفطي وآثاره على المياه الجوفية:

يُعدّ القطاع النفطي في اليمن أحد أعمدة الاقتصاد، لكنه مثّل أيضاً أحد أخطر مصادر التلوث البيئي، ولا سيما تلوث المياه الجوفية والتربة. فقد أدّت ممارسات استخراج وإنتاج غير آمنة، وغياب الرقابة، إلى تدهور بيئي واسع أثّر على صحة المجتمعات المحلية ومواردها المائية.

- ممارسات الحفر والإنتاج الملوّثة المخالفة للقوانين والمعايير الفنية الصارمة على عمليات الحفر النفطي والتعامل مع المخلفات، إلا أن العديد من الشركات تجاهلتها لتقليل الكلفة مستفيدة من ضعف الرقابة، حيث كشف تقرير برلماني عام 2014 عن أكثر من 30 انتهاكاً بيئياً ارتكبتها 12 شركة نفط وغاز منذ مطلع الألفية، من بينها شركة Nexen الكندية العاملة في قطاع المسيلة (بلوك 14 و51)، متهماً الشركة بخلط سوائل الحفر الملوثة بالتربة وتركها في برك مكشوفة بدل معالجتها، مما تسبب في انتشار بقع نفطية سوداء غطت الرمال المجاورة للآبار. ووُصفت تلك الممارسات بأنها "إهمال وتعمد جنائي ضد البيئة" (al-Waseai et al., 2023)

- المياه المصاحبة وتسرباتها: عند استخراج النفط، تُنتج كميات كبيرة من المياه المصاحبة المحملة بمواد كيميائية وملوحة عالية. يُفترض إعادة حقنها في الطبقات العميقة أو معالجتها، لكن بعض الشركات لجأت إلى دفنها في حفر غير مبطنة. ففي مارس 2008، تسرّب نحو 4500 برميل من المياه المصاحبة في قطاع المسيلة (بلوك 14)، ملوّثاً الأودية والمزارع المجاورة والأحواض المائية، أظهرت إفادات محلية انخفاض إنتاج القمح إلى الربع، بينما بقيت آثار التلوث لسنوات (al-Waseai et al., 2023)، وتحتوي هذه المياه غالباً على مواد سامة وربما مشعة مثل الراديوم، ما يجعلها خطراً دائماً على المياه الجوفية والتربة الزراعية.

- الحفر غير العمودي: قامت بعض شركات التنقيب عن النفط بحفر الآبار بزاوية مائلة بدلًا من الحفر الرأسي، غير أن هذه الممارسة تترتب عليها آثار بيئية خطيرة، إذ قد تؤدي إلى اختراق الطبقات الحاملة للمياه الجوفية أو الاقتراب منها، بما يزيد من احتمالات تسرّب سوائل الحفر والمواد الكيميائية أو النفط إلى الخزانات المائية، مسببةً تلوثًا طويل الأمد يصعب احتواؤه أو معالجته، كما قد تُحدث هذه العمليات تشققات أو مسارات غير طبيعية بين الطبقات الجيولوجية، تؤدي إلى خلط المياه المالحة أو الملوثة بالمياه العذبة، وانخفاض منسوب المياه الجوفية أو تدهور جودتها، وتتفاقم هذه المخاطر في البيئات الهشّة، كاليمن، في ظل ضعف الرقابة المؤسسية وغياب التقييم البيئي الصارم، وهو ما أكدته تقارير أممية أشارت إلى تزايد مخاطر تلوث المياه الجوفية المرتبطة بالأنشطة الاستخراجية في سياق النزاع وضعف الحوكمة البيئية.

- سرقة النفط: مع انسحاب الشركات الأجنبية خلال الحرب، تولّت شركات محلية وقوى نفوذ السيطرة على بعض الحقول، وظهرت ممارسات غير قانونية كالربط بين الآبار لسرقة النفط أو إعادة ضخه. مثل هذه العمليات، إلى جانب تفجير خطوط الأنابيب، أدت إلى تسربات نفطية خطيرة في مناطق مثل مأرب على خط الأنابيب المتجه إلى البحر الأحمر، مما سبّب تلوثاً للتربة والمياه السطحية (South24, 2021).

أما الأثر الصحي والبيئي للتلوث النفطي: تُعد المياه الجوفية المصدر الرئيسي لأكثر من 70% من استخدامات المياه العذبة في اليمن، لذا فإن تلوثها يمثل خطراً وجودياً على الأمن المائي والصحي. رُصدت في مناطق الإنتاج - خاصة شبوة، حضرموت، ومأرب — مستويات مرتفعة من الملوثات

النفطية في مياه الشرب القروية. أظهرت دراسة ميدانية في حضرموت عام 2019 ارتفاع تركيز المعادن الثقيلة التميمي وآخران، 2019)، وأفاد السكان بزيادة أمراض السرطان والكلى (Lackner & Al-Eryani, 2020)، وأكد الدكتور عبد القادر الخراز أن التلوث النفطي "يترك أثراً طويل المدى في التربة والمياه الجوفية ويدمر الأراضي الزراعية (South24, 2021).

يمثل تلوث المياه الجوفية في اليمن وجهاً خفياً من الكارثة البيئية التي خلّفها النزاع. إنه تلوثٌ بطيء لكنه عميق الأثر، يهدد الأمن المائي والصحي والغذائي للأجيال القادمة. ولن تتحقق العدالة البيئية الحقيقية ما لم يُحاسب الملوثون، وتُعالج الأضرار بيئياً وصحياً، ويُعاد الاعتبار لحق الإنسان اليمني في مياه نقية وبيئة سليمة لا تُستغل كضحيةٍ للربح أو للحرب.

- **مبادئ العدالة البيئية:**

بعد تشخيص الاختلالات الحالية، ينتقل البحث في هذا المحور إلى شرح مبادئ العدالة البيئية وكيف يمكن تطبيقها كمعايير تقييم وكأساس لإصلاح سياسات المياه. سنستعرض أربعة مبادئ رئيسة ونربط كل منها بالوضع اليمني:

1- الإنصاف: يعني توزيع المنافع البيئية وأعبائها بعدلٍ أفقياً بين الفئات والمناطق، وعمودياً بين الأجيال المتعاقبة. في اليمن، تَركّزت الخدمات المائية غالباً في المدن على حساب الأرياف، وتفاقم تفاوتها أثناء الحرب (Carnegie Endowment, 2025). ونتج عن ذلك فقرٌ مائيٌّ مدقع في مناطق ريفية تعتمد على شراء المياه بأسعار مرتفعة على سبيل المثال عزلة الفراعي بمديرية حبيش بمحافظة إب، وحرمان مدن محاصرة من مواردها كما هو الحال مع مدينة تعز) الشرق الأوسط، 2022) ويقتضي الإنصاف إقرار أولوية دائمة لمياه الشرب والاستخدام المنزلي على أي استعمال آخر، وحماية «حصة الأجيال القادمة» عبر ضبط الضخ وإعادة تغذية الأحواض، والاعتراف التشريعي بالحق في الماء، أسوةً بتونس والمغرب، مع التزامٍ عملي بتأمين حدٍّ أدنى متساوٍ (International Alert, 2023).

2- المشاركة: تعني إشراك جميع أصحاب المصلحة—وخاصة الفئات المتضررة في صنع القرار وإدارة الموارد. وقد أدت المركزية المفرطة في اليمن إلى ضعف ملاءمة المشاريع واستدامتها، بينما أثبتت النهوج التشاركية (مثل برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية) فعالية أعلى عند تصميمها محلياً 2020)، أبو طالب)، الأمر الذي ينبغي معه تمكين النساء الأكثر تحمّلاً لأعباء جلب المياه بنسبة تمثيلٍ لا تقل عن 30% في لجان إدارة المياه، وتفعيل جمعيات مستخدمي المياه وإسنادها قانونياً ومادياً، وإنشاء لجان أهلية لتنظيم أدوار الري وحلّ النزاعات ودياً، وإدماج المشاركة البيئية ضمن مسارات بناء السلام لبناء الثقة المدنية.

3- الشفافية: تقوم على إتاحة بيانات المياه والبيئة بصورةٍ علنية ومنتظمة، وهي ركيزة الحوكمة الرشيدة. تعاني اليمن من نقصٍ حاد في قواعد بيانات محدثة حول الاستخراج والمخزونات، ما يُبقي الاستنزاف غير منظور ويُضعف الرقابة المجتمعية (International Alert, 2023).، ويتطلب ذلك نشر تقارير فصلية عن مناسيب الأحواض وكميات الضخ، وإصدار «خرائط العدالة المائية» التي

تُظهر توزيع المشاريع والتمويلات، وسنّ تشريع «الحق في الحصول على المعلومات البيئية»، ودعم تحقيقاتٍ صحفية مستقلة لكشف المخالفات والهيمنة غير العادلة على الموارد.

4- المساءلة والمحاسبة: تعني وجود آليات قانونية وإدارية لمحاسبة مُسيئي استخدام الموارد والملوّثين وتعويض المتضرّرين. وقد ساد الإفلات من العقاب في المخالفات البيئية (حفرٌ عشوائي، تلويثٌ للمنابع) خلال سنوات النزاع، مما يستدعي معه تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للمساءلة من خلال إنشاء غرف/محاكم بيئية متخصّصة وتفعيل «شرطة المياه»، وتقنين مبدأ «الملوّث يدفع» مع جداول تعويض ومعالجة إلزامية، وتمكين آليات عرفية منضبطة بحقوق الإنسان للمراقبة في المناطق النائية، وتضمين الانتهاكات البيئية الجسيمة ضمن آليات العدالة الانتقالية (كشف الحقيقة، التعويض، ضمانات عدم التكرار)، والتذكير بأن استهداف منشآت المياه أو حرمان المدنيين منها قد يُصنّف جريمة حرب وفق القانون الدولي الإنساني

تترابط هذه المبادئ مع بعضها فالمشاركة تُعزّز الشفافية، والإنصاف لا يتحقق دون مساءلة، والشفافية تمكّن المجتمع من الرقابة. وفي السياق اليمني، تُكيَّف الأدوات مع الواقع المحلي عبر تمكين المجتمعات والنساء والشباب، وإسناد القضاء، وتعميم البيانات المفتوحة، بما يحوّل إدارة المياه من مجال نزاعٍ وامتياز إلى عقدٍ اجتماعي بيئي عادل ومستدام.

- **تحليل التشريعات ومدى فعاليتها: الأمن المائي بين السياسات والحقوق**

يمتلك اليمن ترسانة تشريعية بيئية ومائية متقدمة نسبياً من حيث النصوص، لكنها ظلت محدودة الفاعلية في الممارسة العملية، بل تدهورت بشكل حاد خلال سنوات النزاع.

- الإطار القانوني والمؤسسي: مثّل قانون حماية البيئة رقم (26) لعام 1995 الإطار العام للسياسة البيئية في البلاد، حيث أنشأ مجلس حماية البيئة ومنحه صلاحيات واسعة لحماية الموارد الطبيعية ومنع التلوث، ونصّ على إلزامية إعداد دراسات تقييم الأثر البيئي قبل منح تراخيص المشاريع التنموية. ومع ذلك، ظلّ تطبيقه محدوداً بسبب ضعف التنسيق المؤسسي، ونقص الكوادر الفنية، وشح التمويل، مما جعله أقرب إلى إطار نظري رغم بعض الإنجازات البارزة مثل إنشاء محميات سقطرى وإصدار تقارير حالة البيئة.

أما قانون المياه رقم (33) لعام 2002 (وتعديلاته)، فقد مثّل إطار تشريعي شامل لتنظيم وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية، وحمايتها من الاستنزاف والتلوث، ورفع كفاءة استخدامها، وتحسين آليات نقلها وتوزيعها، إلى جانب صيانة وتشغيل منشآتها المائية. كما أكد القانون على أهمية إشراك المنتفعين في إدارة الموارد في مختلف مراحل تنميتها واستثمارها وحمايتها، كما نصّ على إنشاء الهيئة العامة للموارد المائية كجهة مركزية لتنظيم القطاع، وحدد ضوابط حفر الآبار، وآليات حماية الأحواض الجوفية.

غير أن فاعليته تعثّرت نتيجة ضعف الرقابة المؤسسية وتراجع حضور الدولة، مما أدى إلى انتشار الحفر العشوائي للآبار، لا سيما في المناطق القبلية التي ظلت تحكمها أعراف محلية أقوى من الإطار

القانوني الرسمي، وهو ما أضعف من قدرة الدولة على ضبط استنزاف المياه الجوفية وتنفيذ السياسات المقررة.

وفي الإطار البحري، جاء قانون حماية البيئة البحرية من التلوث رقم (11) لعام 1993 ليحظر تلويث البحر من السفن والمنشآت النفطية والساحلية، ومنح الهيئة العامة للشؤون البحرية صلاحيات الضبط والمطالبة بالتعويض. إلا أن تطبيق هذا القانون تطلّب إمكانات تقنية ومؤسسية لم تكن متوفرة بصورة كافية، خصوصاً مع توسّع الأنشطة البحرية والنفطية. كما نظم قانون النظافة العامة رقم (39) لسنة 1999 إدارة النفايات ومنع الإلقاء العشوائي أو الحرق في الأراضي الزراعية ومجاري السيول، مع الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل، لكنه هو الآخر واجه تحديات في التنفيذ على المستوى المحلي.

وعلى الصعيد الدولي، انضم اليمن إلى عدد من الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، منها اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية ماربول لمنع التلوث البحري، غير أن تحويل هذه الالتزامات الدولية إلى سياسات وتشريعات وطنية ظل بطيئاً ومتقطعاً، ما عرقل بناء منظومة قانونية بيئية متكاملة.

كما مثّلت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني (2013) محطة مهمة، إذ تضمنت مقترحات لإدراج الحق في الماء والبيئة السليمة ضمن مشروع الدستور الجديد، وهو ما يُعد نواة مبكرة للاعتراف بالحقوق البيئية والمائية كحقوق دستورية أصيلة.

أما على المستوى المؤسسي، فقد أُنشئت وزارة المياه والبيئة عام 2003 لتوحيد إدارة الموارد المائية والبيئية تحت مظلة واحدة بعد أن كانت مشتتة بين قطاعات مختلفة. كما أنشئت عدد من الهيئات التابعة لها مثل الهيئة العامة للموارد المائية، وهيئة مشاريع مياه الريف، وقد أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية الأولى للمياه للفترة (2004–2005) بدعم من المانحين، بهدف تحسين خدمات المياه والصرف الصحي وتوسيع استخدام تقنيات الري الحديث. غير أن تقييمها أظهر نجاحاً محدوداً، إذ توسعت الشبكات قليلاً حتى عام 2010 لكنها فشلت في الحد من الاستنزاف الجوفي. كما أُعدت استراتيجية تحديث (2011–2015) لم تُستكمل بسبب الحرب. لتبقى الإشكالية الرئيسة في غياب الاستدامة المؤسسية وضعف الربط بين السياسات البيئية والمائية ضمن رؤية وطنية موحدة.

- قصور التطبيق المؤسسي للتشريعات المائية: ورغم متانة الإطار القانوني، ظلت فعالية التطبيق محدودة بفعل عدة عوامل متشابكة. فضعف التمويل مثّل عائقاً رئيسياً، إذ كان قطاع المياه يعتمد بنسبة تقارب 45% من موازنته على دعم المانحين قبل الحرب، ثم توقفت تلك المساعدات مع اندلاع النزاع. كما أدى تضارب الصلاحيات بين وزارتي المياه والزراعة إلى ازدواجية السياسات وغياب التكامل في إدارة الموارد المائية. أما على المستوى الاجتماعي، فقد كانت الأعراف القبلية في ملكية واستعمال المياه أقوى من القوانين الحديثة، مما أعاق تنفيذ الإجراءات القانونية في الأرياف. ونتيجة لذلك، تكوّنت بيئة غير مواتية للحكم الرشيد للمياه اتسمت بلامساواة في توزيع الخدمات، حيث استفادت النخب والمناطق المركزية من المشاريع المائية، بينما بقيت المناطق الريفية والنائية محرومة من المياه، على

نحو يشبه التفاوت المناطقي الذي واجهته تجارب دولية مثل تونس والمغرب (Carnegie Endowment, 2023). ، تُظهر هذه العوامل أن المشكلة في اليمن لم تكن في غياب القوانين، بل في غياب القدرة المؤسسية والإرادة السياسية لتطبيقها، ما جعل العدالة البيئية والأمن المائي أقرب إلى الطموح النظري منها إلى الواقع العملي.

- الحوكمة المائية أثناء النزاع (2015–2025): أدّت الحرب الممتدة منذ عام 2015 إلى انهيار منظومة الحوكمة البيئية والمائية في اليمن، وتفكك مؤسسات الدولة بين سلطتين متنازعتين في صنعاء وعدن، ما تسبب بازدواجية في الهياكل الإدارية وتضارب الصلاحيات وتسييس توزيع المشاريع المائية والخدمات العامة. وقد اعترف مسؤولو وزارة المياه في الحكومة الشرعية بتراجع قدرة المؤسسات على تقديم الخدمات الأساسية نتيجة تدمير البنية التحتية، ونقص التمويل، وارتفاع تكاليف التشغيل (Aawsat, 2023).

كما توقفت أغلب القوانين واللوائح البيئية والمائية عن التطبيق، وتراجعت الرقابة على حفر الآبار والاستخدامات الجوفية، حتى باتت تجارة المياه الخاصة تزدهر دون تنظيم أو مساءلة، خصوصاً في المدن الكبرى. كما انكمش دور الجهاز القضائي والرقابي، وغابت آليات المحاسبة عن المخالفات البيئية، فيما تحوّل التحكم في الموارد المائية إلى أداة نفوذ سياسي وعسكري تديرها سلطات الأمر الواقع وفق موازين القوة لا وفق مبادئ العدالة والاستدامة.

في المقابل، ظهرت مبادرات مجتمعية محلية في عدد من المحافظات، بدعم من منظمات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (Yemen Science, 2020)، لتشكيل لجان مجتمعية لإدارة شبكات المياه المحلية وتنظيم التوزيع، وهي مبادرات محدودة لكنها جسّدت نواة لنهج الإدارة التشاركية القائم على الوعي المحلي والاعتماد على الذات. كما دعمت الأمم المتحدة إعداد استراتيجية وطنية جديدة للمياه للفترة (2025–2030) بالتعاون مع وزارة المياه في عدن، بهدف الربط بين العمل الإغاثي والتنموي وتعزيز كفاءة استخدام الموارد المائية في ظل المتغيرات المناخية (Aawsat, 2024) .

ورغم هذه الجهود الجزئية، ما تزال الفجوات الهيكلية واسعة؛ فالقوانين غير مفعّلة، وآليات التظلّم البيئي غائبة، والمركزية السابقة استبدلت بفوضى مؤسسية أثناء الحرب، وانعدام البيانات الحديثة زاد من صعوبة التخطيط. إذ لم تُجرِ اليمن أي قياسات مطرية أو هيدرولوجية دقيقة منذ عام 2014 (Yemen Science Net, 2023)، ما جعل التخطيط المائي يعتمد على تقديرات غير دقيقة. كما هيمن منطق الاستجابة الطارئة على حساب التخطيط الاستراتيجي، فبقيت الجهود محصورة في الحلول قصيرة المدى بدل معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

- اتجاهات الإصلاح: يستشف مما سبق أن التشريعات البيئية والمائية، رغم طموحها النظري، لم تُترجم إلى نتائج عملية بسبب غياب الإرادة السياسية وانهيار مؤسسات الدولة، وتشتت إدارة الموارد. وحتى المبادرات الإيجابية، مثل انضمام اليمن إلى اتفاق باريس للمناخ (2018) أو إدراج البُعد البيئي ضمن خطط التعافي الاقتصادي، ظلت دون ترجمة واقعية على مستوى السياسات والبرامج.

ومن ثمّ، فإن استعادة الحوكمة المائية العادلة في اليمن تتطلب إصلاحاً مؤسسياً عميقاً يقوم على إعادة بناء مؤسسات قوية وشفافة، وربط العدالة البيئية بمسار شامل لإعادة الإعمار وبناء السلام. ويتجه الإصلاح المنشود نحو تحديث التشريعات لتكريس مبادئ العدالة البيئية والحق في الماء والمعلومة والمشاركة، وتوحيد الجهات المعنية في منظومة مؤسسية مستقلة وفعّالة. كما يتطلّب تعزيز القدرات الفنية والقضائية بإنشاء محاكم بيئية وآليات تظلّم شفافة، وتفعيل مبدأ "الملوّث يدفع" لتغذية صندوق وطني لإعادة التأهيل البيئي. ويُعدّ تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها المائية والرقابة على استخدامها خطوة جوهرية لترسيخ اللامركزية والشفافية.

- التجارب المقارنة:

تُظهر التجارب الدولية أن دمج العدالة البيئية بالأمن المائي ممكن وفعّال حتى في السياقات الخارجة من نزاعات، ضمن أطر العدالة الانتقالية. فقد عالجت دول عدة الأضرار البيئية بوصفها جزءاً من إرث الصراع، عبر إدماجها في اتفاقات السلام، وآليات الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، والمساءلة القضائية، إلى جانب الإصلاحات التشريعية والمؤسسية. وتؤكد هذه التجارب أن تجاهل البعد البيئي يُعيد إنتاج اللامساواة ويُغذّي النزاعات، بينما يساهم إدماجه في تعزيز الإنصاف، ومنع التكرار، وبناء سلام مستدام.

أ) إدماج البعد البيئي في اتفاقات السلام: أدرجت بعض اتفاقات السلام الحديثة البيئة كرافعة لبناء السلام المستدام. فقد نصّ الاتفاق النهائي في كولومبيا (2016) في ديباجته ومضامينه على رؤية تُعلي حماية الطبيعة والتنوع الحيوي، وأقرّ بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للصراع، وربط برامج الإصلاح الريفي والمياه والإسكان واستعادة الأراضي بالاستدامة، مع تحميل "فارك" مسؤولية المساهمة في معالجة الأضرار عبر أعمال إعادة الإعمار، وإزالة الألغام، ومكافحة الزراعة غير المشروعة، وإصلاح الضرر البيئي (Colombian Peace Agreement, 2016)، وبالمثل، اعتبرت اتفاقية السلام في السودان (2020) الاستدامة البيئية ركيزة لبناء السلام، ودعت لمعالجة الأضرار البيئية التاريخية، وتعزيز الاستخدام العادل والمستدام للموارد، وإنشاء أطر قانونية ومؤسسية للحد من النزاعات القائمة على الموارد والاستجابة للتدهور البيئي وتغير المناخ(Juba Agreement for Peace in Sudan, 2020)

ب) توثيق الأضرار البيئية: تُعد الحقيقة شرطاً للإنصاف ومنع الإنكار، ويمكن أن تشمل توثيق الأضرار البيئية كجزء من سجل الصراع. في كولومبيا، ضُمِّنت "الحقوق البيئية" ضمن نطاق عمل لجنة الحقيقة (Comisión de la Verdad, n.d.)، وتناولت تقاريرها إزالة الغابات والتلوث وتدمير النظم البيئية والمواقع المقدسة، وربطت السلام باحترام حقوق الإنسان والطبيعة، وأوصت بتدابير إصلاحية لمعالجة أضرار الإنسان والأرض والبيئة

كما نصّ الإطار السوداني على إنشاء لجنة الحقيقة على التحقيق في الانتهاكات بما فيها الحقوق البيئية (Juba Agreement for Peace in Sudan, 2020) ، وفي تونس عبر تقرير هيئة الحقيقة والكرامة الذي اعترف بالأضرار البيئية واعتمد توصيات تعالج الانتهاكات التي طالتها(هيئة الحقيقة

والكرامة، 2019، 385/383) وحدّد قانون العدالة الانتقالية "مناطق" كضحايا الى جانب الأفراد والمجموعات (الجمهورية التونسية، 2013، المادة 10).

ج) جبر الضرر عن الأذى البيئي: يمكن لبرامج جبر الضرر أن تمتد إلى الأفراد والمجتمعات والمناطق المتضررة بيئياً، عبر التعويض، وإعادة التأهيل، ومشاريع البنية التحتية والخدمات. من ذلك: الاعتراف في السودان بحق الأفراد والمجتمعات في المطالبة بتعويضات عن الأضرار البيئية وتدهور الأراضي وأضرار الممتلكات (Juba Agreement for Peace in Sudan, 2020). وفي كولومبيا، الزم قانون جبر الضرر الحكومة بإعادة النازحين بسبب الأضرار البيئية الى أراضيهم مع الاعتراف بحقهم في الملكية (Sana'a Center, 2025) وفي تونس، تبنّت الهيئة مفهوماً واسعاً للضحية وأوصت بتعويضات بيئية مناخية للمناطق المهمشة وربطها بتحسين النفاذ للمياه والصرف الصحي والبيئة الصحية (هيئة الحقيقة والكرامة، 2019، 385/383)

د) الملاحقات القضائية: تُظهر التجربة الكولومبية قابلية إدماج البيئة في المساءلة ضمن العدالة الانتقالية: فقد ركزت الولاية القضائية الخاصة للسلام (JEP) في حكمها بقضية كاوكا على تحليل "التدهور البيئي" الناتج عن أنشطة مثل التعدين غير القانوني وزراعة الكوكا، وحملت جماعات مسلحة مسؤولية الضرر الذي لحق بالنظم البيئية، معتبرة أن العدالة الانتقالية تشمل البعد البيئي كعنصر من حقائق النزاع (ICRC Casebook, n.d.). وفي قرارات لاحقة، طالبت JEP بأن "العدالة الانتقالية هي أيضاً عدالة بيئية"، معتبرة أن الضرر البيئي الناتج عن النزاع يمكن أن يرتقي إلى جرائم حرب، رغم وجود خلافات قانونية داخل المحكمة حول كيفية تأطيره (Bermúdez Liévano, 2023). كما تسهم التوجهات الحديثة في JEP في إبراز البيئة كمنطقة تضررت بسبب النزاع وتتطلب مساءلة وإصلاحاً شمولياً.

و) الإصلاح القانوني والمؤسسي: تتجه نماذج مقارنة إلى دسترة الحق في بيئة سليمة وإقرار واجبات الدولة في منع التلوث وإدارة الموارد، مع آليات مشاركة مجتمعية. كما يُشار إلى تجارب إنشاء مجالس أو لجان للاستدامة وحقوق الأجيال القادمة، وآليات لرصد المخاطر البيئية.

حيث نصّ الدستور التونسي لعام 2014 على الحق في الماء لكل مواطن (International Alert, 2023). ، إلا أن هذا الاعتراف لم يترجم بالكامل إلى سياسات فعالة، إذ ما تزال مناطق داخلية مثل القصرين تعاني نقص المياه الصالحة للشرب، ما أدى إلى احتجاجات "العطش" (Vigers & Sager, 2023) ودفع الحكومة للاستجابة لها وتوسيع مشاريع البنية التحتية وإشراك المجتمع المدني في مبادرات توعوية وتنموية، مثل مشروع "الماء كرامة" الذي نظّمته منظمات محلية بالتعاون مع البلديات (International Alert, 2023). ويجري حالياً إعداد قانون جديد للمياه لترجمة الحق الدستوري إلى التزامات تنفيذية.

أما المغـرب فيُعد نموذجاً إقليمياً في إدارة الموارد المائية، إذ أطلق "الخطة الوطنية للماء 2020–2050" وبرنامجاً عاجلاً 2020–2027 بدعم من البنك الدولي (World Bank, 2023). ترتكز الاستراتيجية على إصلاح المؤسسات وتعزيز الشفافية وبناء السدود ومحطات التحلية وإعادة استخدام المياه المعالجة (MoroccoBeat, 2025; Ropur, 2024) وتهدف الخطة إلى تغطية 50% من حاجات مياه الشرب عبر التحلية بحلول عام 2030، وتقليل فاقد الشبكات بنحو 25 مليون متر مكعب

سنويا (World Bank, 2023). كما تعتمد سياسة "التضامن المائي" بنقل المياه من الأحواض الغنية إلى مناطق العجز.

وفي رواندا شكّلت الحوكمة التشاركية حجر الزاوية في إعادة بناء قطاع المياه بعد الإبادة، إذ أُنشئ مجلس الموارد المائية عام 2020 لتنظيم الأحواض المائية ومنح تصاريح الاستخدام بشكل عادل ومستدام (Government of Rwanda, 2023) ونفذت مشاريع حصاد مياه وأقامت مئات السدود الصغيرة، إلى جانب مشروع "Water for Growth" بالتعاون مع هولندا (2015–2018) الذي وضع خططاً وطنية لإدارة الموارد حتى عام 2050 (Climate Change Rwanda, 2022). كما عززت الدولة مشاركة المرأة والمجتمع المحلي في التخطيط البيئي، وأطلقت يوم "أوموجاندا" الشهري للعمل التطوعي البيئي.

فيما تُعدّ دلتا النيجر من أكثر مناطق العالم تلوثاً بالنفط، حيث وثّق تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2011 مستويات خطيرة من تلوث المياه والتربة وأوصى بخطة تنظيف عاجلة، من أجل ذلك أنشأت هيئة HYPREP عام 2016 بتمويل مليار دولار من الحكومة وشركات النفط، إلا أن التنفيذ بقي بطيئاً وغير شفاف؛ فحتى عام 2020 لم يُنجز سوى 11% من أعمال التنظيف ومع ذلك أدت الضغوط القضائية إلى أحكام دولية ضد شركة Shell في محاكم هولندية، ما شكّل سابقة مهمة في ربط العدالة البيئية بالمساءلة القانونية العابرة للحدود. (Amnesty International, 2020).

- **رؤية مقترحة لإطار وطني للعدالة البيئية يعزز الأمن المائي**

استناداً إلى تحليل الواقع البيئي والمائي في اليمن، والاختلالات التشريعية والمؤسسية، والدروس المستفادة من التجارب المقارنة، يمكن اقتراح إطار وطني للعدالة البيئية يهدف إلى تعزيز الأمن المائي في سياق النزاع وما بعده. وترتكز هذه الرؤية على مجموعة من المحاور المترابطة، هي:

1. تكريس الحقوق البيئية والمائية في البناء الدستوري والقانوني بالاعتراف الصريح بالحق في الماء والبيئة السليمة كحقوق أساسية في الدستور وأي اتفاق سلام قادم، وربطهما بمبادئ المساواة وعدم التمييز والإنصاف بين الأجيال. ويستلزم ذلك إدماج مبادئ العدالة البيئية والتكيّف المناخي في التشريعات البيئية والمائية، وتحديث القوانين بما يعكس هذه المكانة الدستورية.

2. بناء الحوكمة البيئية والمائية على أسس استقلالية وتشاركية من خلال توحيد البنية المؤسسية المنقسمة، وتطوير نموذج للحوكمة يعتمد على استقلالية المؤسسات البيئية والمائية، ووضوح الصلاحيات، والمساءلة أمام المجتمع والسلطة التشريعية. وتشمل الرؤية تعزيز اللامركزية في إدارة الموارد، وتمكين السلطات المحلية من التخطيط والتنفيذ ضمن إطار وطني منسّق وشفاف.

3. دمج العدالة البيئية في مسارات السلام والعدالة الانتقالية وإعادة الإعمار باعتبار الأضرار البيئية جزءاً من إرث الانتهاكات المرتبطة بالنزاع، ومن ثمّ ضرورة إدراجها ضمن آليات العدالة الانتقالية من حيث كشف الحقيقة، وجبر الضرر، وضمانات عدم التكرار. كما يستلزم الأمر ربط برامج إعادة

الإعمار والتعافي الاقتصادي بمعايير الاستدامة البيئية والإنصاف في توزيع المشاريع والموارد المائية بين المناطق والمجتمعات المتضررة.

4. تمكين المجتمعات المحلية والفئات الهشة بوصفهم فاعلين في إدارة الموارد، ولا سيما النساء والشباب وسكان المناطق الريفية والمهمّشة، في التخطيط وإدارة الموارد المائية والبيئية، من خلال أطر تنظيمية تضمن مشاركتهم في اتخاذ القرار، وتعزز قدرتهم على مراقبة الأداء المؤسسي والمطالبة بالحقوق، وتدعم الآليات المحلية للتعاون والتسوية في النزاعات المتعلقة بالمياه.

5. تبنّي مسار تحوّل بيئي–مناخي طويل بوصف الأمن المائي بوصفه تحدياً بنيوياً لا يمكن فصله عن التغير المناخي والاستنزاف المتسارع للموارد. ولذلك تدعو إلى سياسات بعيدة المدى تشمل تحسين كفاءة الاستخدام المائي، تطوير تقنيات حصاد المياه والري الحديث، الحد من الزراعات المستنزفة، وإدماج البعد المناخي في خطط التنمية المستدامة، مع تعزيز التعاون الدولي في إطار العدالة المناخية.

تهدف هذه الرؤية في مجملها إلى إعادة صياغة العلاقة بين اليمنيين وبيئتهم على أسس الإنصاف والاستدامة، بحيث لا يتحمل أي مجتمع عبء التلوث أو الحرمان المائي وحده. فالعدالة البيئية ليست مسألة خدمات أو بنى تحتية فحسب، بل هي ركيزة للسلام الاجتماعي والعقد الوطني الجديد؛ لأنها تُعيد توزيع الموارد بشكل عادل، وتدعم التكيف المناخي، وتقلل أسباب النزاع. ومن ثمّ، فإن دمج العدالة البيئية في عملية إعادة الإعمار هو الطريق نحو بناء يمن مستقر وآمن مائياً وجيلياً.

الخـــــاتمـــة:

تمثّل هذه الدراسة محاولة لبلورة فهم معمّق للعلاقة بين العدالة البيئية والأمن المائي في اليمن، في ظل سياق معقّد تجمعه عوامل النزاع المسلح، وضعف الحوكمة، والتغيرات المناخية المتسارعة. وقد أظهر التحليل أن الأزمة المائية ليست مجرد أزمة موارد طبيعية ناضبة، بل هي انعكاس لبنية سياسية واقتصادية واجتماعية أنتجت مظاهر واسعة من عدم المساواة، وعمّقت هشاشة الفئات الأكثر تضرراً، وقيّدت قدرة الدولة والمجتمع على التكيّف مع المخاطر البيئية.

كما بيّنت الدراسة أن العدالة البيئية ليست إطاراً تقنياً لإدارة الموارد فحسب، بل هي مقاربة شاملة تعيد الاعتبار لحقوق الإنسان، وتضمن التوزيع العادل للمنافع والأعباء البيئية، وتمنح المجتمعات المحلية موقعاً مركزياً في عملية صنع القرار. وبذلك، فإن إدماجها في مسارات السلام والعدالة الانتقالية يُعد خطوة أساسية نحو معالجة إرث التلوث والحرمان المائي، ومنع تجدد النزاعات، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.

كما أوضحت من خلال التحليل أيضاً أن الواقع البيئي اليمني يمنح هذا الموضوع أهمية خاصة؛ إذ تعيش البلاد إحدى أسوأ الأزمات المائية عالمياً، بينما تتجه آثار التغير المناخي والنزاع إلى مزيد من التعقيد. كما كشفت المقارنات الدولية أن العدالة البيئية يمكن أن تشكّل رافعة فعّالة لإعادة الإعمار وإرساء سلام مستدام، متى توفرت الإرادة السياسية والحوكمة الرشيدة.

وبناءً على ما سبق، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار منهجي لفهم الأزمة، ورؤية استراتيجية لمعالجتها، ومجموعة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، بما يساعد صانعي القرار والباحثين والفاعلين المحليين والدوليين على تطوير سياسات أكثر عدالة وقدرة على مواجهة تحديات المستقبل.

النتائج :

خلصت الدراسة، إلى مجموعة من النتائج الرئيسة التي تفسّر أبعاد الأزمة وتوجّه نحو مسارات الحل، وذلك على النحو الآتي:

أ) تبين أن أزمة المياه في اليمن أزمة مركّبة ناتجة عن تفاعل ثلاثة عوامل: النزاع المسلّح، وسوء إدارة الموارد وغياب التخطيط، وآثار التغير المناخي من ارتفاع درجات الحرارة وتكرار الجفاف والفيضانات. وقد أسهم هذا التفاعل في تراجع حاد في توافر المياه واتساع فجوات عدم المساواة بين المناطق الحضرية والريفية.

ب) تكشف الدراسة عن تمركز المظالم البيئية في مناطق محددة، خصوصاً مناطق الإنتاج النفطي والسواحل، حيث تتحمل المجتمعات المحلية عبئاً غير متكافئ من التلوث وتدهور التربة والمياه. وفي المقابل، تعاني مناطق واسعة من حرمان مائي مزمن في ظل استمرار فئات نافذة في الوصول الأفضل إلى الموارد. وهذا التفاوت يشكّل عنصراً مهدِّداً للاستقرار، ويجعل معالجة المظالم البيئية شرطاً لتحقيق سلام عادل.

ت) رغم وجود ترسانة تشريعية بيئية ومائية ذات طابع تقدمي، إلا أنّ الانقسام المؤسسي، وضعف أجهزة الرقابة، وضعف القضاء والنيابات المتخصصة خلال سنوات الحرب، جعل تلك التشريعات عاجزة عن التطبيق العملي، ما أدى إلى توسّع الأنشطة الملوِّثة والاستخدام العشوائي للموارد.

ث) أن التدهور البيئي وندرة المياه يفرضان كلفة اقتصادية مرتفعة على الأسر والدولة؛ إذ يرتفع إنفاق الأسر على شراء المياه المنقولة، وتتراجع إنتاجية الزراعة والصيد بفعل التلوث وشح الموارد، كما تتزايد الأعباء على قطاع الصحة نتيجة الأمراض المرتبطة بالمياه الملوثة. فضلاً عن استنزف الموارد المالية المخصّصة للتنمية والتعافي، ويجعل إدماج العدالة البيئية في السياسات الاقتصادية شرطاً لتقليل الخسائر وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ج) تُظهر المقارنات الدولية أن العدالة البيئية إطار عمليا قابل للتطبيق، شريطة توافر حوكمة رشيدة وإرادة سياسية، وهو ما يشير إلى إمكانية تبنيه في اليمن ضمن عملية إعادة الإعمار.

ح) يتبيّن أن الأمن المائي يرتبط بشكل مباشر بـ السلام الاجتماعي؛ فإشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد، وتحسين الخدمات المائية، وجبر الأضرار البيئية يساهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين، ويحدّ من النزاعات المحلية المرتبطة بتوزيع المياه.

تؤكد نتائج البحث أن أي مسار للسلام يتجاهل الأضرار البيئية وإرث التلوث والحرمان المائي يبقى مهدداً بالفشل؛ فالبيئة المتضررة تعيد إنتاج أسباب النزاع عبر الحرمان والتفاوت وفقدان سبل العيش.

ومن ثمّ، فإن العدالة البيئية تمثل شرطاً لبناء سلام مستدام، وليست مجرد بعد تقني أو ثانوي في عملية إعادة الإعمار.

التوصيات :

تقترح الدراسة حزمة من التوصيات العملية القابلة للتنفيذ، التي تشكّل برنامجاً إصلاحياً متدرّجاً يهدف إلى تحقيق العدالة البيئية وتعزيز الأمن المائي:

أ) وقف جميع الانتهاكات التي تطال البيئة والموارد الطبيعية، والنصّ على ذلك صراحةً في أي اتفاق سلام قادم باعتباره التزاماً قانونياً وأخلاقياً ملزماً للأطراف، مع وضع آليات واضحة للرصد والتوثيق والمساءلة.

ب) دسترة الحق في الماء والبيئة السليمة باعتبارهما حقوقاً أساسية غير قابلة للمساس، ومراجعة القوانين البيئية والمائية وتحديثها بما ينسجم مع مبادئ العدالة البيئية ومتطلبات التكيّف المناخي.

ت) إصلاح منظومة الحوكمة البيئية والمائية من خلال إنشاء مجلس وطني للعدالة البيئية والتنمية المستدامة يضم أطرافاً حكومية ومجتمعية وأكاديمية، تكون مهمته إعداد استراتيجية وطنية طويلة المدى للمياه والبيئة، ومراجعة الأثر البيئي للمشروعات الكبرى، ومتابعة خطط الطوارئ الخاصة بالجفاف والفيضانات، مع الحدّ من التداخل المؤسسي. كما يشمل هذا المسار إعادة توحيد المؤسسات البيئية المنقسمة، وتمكين وزارة المياه والبيئة والهيئات التابعة لها، وإنشاء محاكم ونيابات بيئية متخصصة قادرة على تطبيق القانون وتعويض المتضررين.

ث) تنفيذ برامج وطنية لمعالجة التلوث الناجم عن النفط ومخلّفات الحرب والسواحل المتضررة، وإنشاء صندوق وطني للتعويضات البيئية بتمويل حكومي ودولي وغرامات تُوجّه لتعويض القرى الملوثة أو التي جفّت آبارها، سواء عبر حفر آبار جديدة أو توفير بدائل مناسبة، ورعاية صحية للمتضررين، وإدماج الجرائم البيئية ضمن آليات العدالة الانتقالية، ومساءلة الجهات المسؤولة عن التلوث أو قطع المياه عمداً، مع إشراك الشركات النفطية في إصلاح الأضرار ضمن جبر الضرر المؤسسي. وتحويل البيئة إلى جسر للمصالحة من خلال مشاريع مائية مشتركة.

ج) تمكين المجتمعات المحلية من إدارة مواردها وذلك عبر إنشاء لجان محلية لإدارة المياه في الأحواض والمحافظات تضم المزارعين والنساء والشباب والمجالس المحلية لتنظيم التوزيع وحلّ النزاعات، وتعزيز مشاركة النساء بنسبة لا تقل عن 30% في الهيئات المائية المحلة، ودعم برامج التكيف المحلي بما يشمل حماية الأحواض، إعادة تأهيل المدرجات الزراعية، وتشغيل الشباب في برامج "النقد مقابل العمل" البيئية.

ح) اعتماد حلول تقنية مستدامة تشمل محطات تحلية صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية، وتوسيع حصاد مياه الأمطار والسدود، ومعالجة المياه العادمة، وتطوير الري الحديث، واستبدال المحاصيل المستنزفة للمياه بمحاصيل أكثر استدامة، وتنفيذ مشروع "واحة لكل قرية".

خ) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال برنامج "السلام الأخضر في اليمن"، واستقطاب تمويل من البنك الدولي وصندوق المناخ الأخضر ومرفق البيئة العالمي، وتشجيع دول مجلس التعاون على دعم مشاريع المياه والتحلية، وتفعيل مبدأ "الملوّث يدفع"، وتحفيز القطاع الخاص على تبنّي مشاريع المسؤولية البيئية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبوطالب، عبدالرحمن. (2020، 9 مارس). الأمن المائي في اليمن في ظل الحرب. Yemen Science.

https://yemenscience.net/?p=2674

2. أيمان عمر. (2025، أبريل). الصراع على كل قطرة: أزمة الجفاف والانهيار السياسي في اليمن. مركز كارنيغي للشرق الأوسط – صدى.

https://carnegieendowment.org/sada/2025/04/struggling-over-every-drop-yemens-crisis-of-aridity-and-political-collapse?lang=ar

3. البنك الدولي. (2014، 15 أبريل). استخدام المياه الجوفية وحفظ التربة على نحو مستدام: تجربة اليمن.

https://www.albankaldawli.org/ar/results/2014/04/15/sustainable-groundwater-use-and-soil-conservation

4. الجمهورية التونسية. (2013). القانون الأساسي عدد (53) لسنة 2013 المتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها.

http://www.ivd.tn/wp-content/uploads/2017/12/قانون-العدالة-الانتقالية.pdf

5. شبكة النبأ المعلوماتية. (2025، 27 نوفمبر). ندرة الموارد المائية في العراق والأزمات المركّبة الاقتصادية والاجتماعية. https://annabaa.org/arabic/reports/44449

6. الشرق الأوسط. (2024، مارس). الأمن المائي أولوية يمنية وسط تحديات الصراع والتغيّر المناخي.

https://aawsat.com

7. هيئة الحقيقة والكرامة. (2019). الملخص التنفيذي للتقرير النهائي. http://www.ivd.tn/rapport/doc/TDC_executive_summary_report.pdf

8. الصراع والمناخ: الحاجة إلى العدالة الانتقالية الخضراء في اليمن. فبراير، 2025) Sana’a Center for Strategic Studies publications-ar/24286 https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-

9. اليمن: أبرز حوادث التسربات النفطية وكوارث التلوث يوليو 2022. YemenFuture.net، https://yemenfuture.net/news/3277 (22 البحري.

ثانياً: المراجع الأجنبية

.1AGSI – Arab Gulf States Institute in Washington. (2024). Environmental stress and conflict dynamics in Yemen.https://agsiw.org

.2Al-Saad, N. A. A. (2020). The cholera crisis in Yemen: Case studies on vulnerability, resilience and policy response (Senior Honors Thesis). University of New Hampshire.

https://scholars.unh.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1554&context=honors

.3al-Waseai, A., Sabbagh, R., Mhaoud, S., Alobaly, A., Bamzahem, M., & Binashikhbubkr, Z. (2023, December 6). How lax oversight and war thwarted efforts to hold Yemen's oil polluters to account. OCCRP. https://www.occrp.org/en/investigation/how-lax-oversight-and-war-thwarted-efforts-to-hold-yemens-oil-polluters-to-account

.4Amnesty International. (2020, June 18). No clean-up, no justice: Shell's oil pollution in the Niger Delta.https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/no-clean-up-no-justice-shell-oil-pollution-in-the-niger-delta/

.5Barry, S., Mosello, B., McMurray, S., & Destrijcker, L. (2024, December 6). Undercurrents: How conflict, climate change and the environment intersect in Yemen. Climate Diplomacy.https://climate-diplomacy.org

.6Bermúdez Liévano, A. (2023, May 9). Colombia's transitional justice cannot agree on how to prosecute environmental crimes. JusticeInfo. https://www.justiceinfo.net/en/116565-colombia-transitional-justice-cannot-agree-on-how-to-prosecute-environmental-crimes.html

.7Carnegie Endowment for International Peace. (2025, April). Struggling over every drop: Yemen's crisis of aridity and political collapse. https://carnegieendowment.org

.8Carnegie Endowment for International Peace. (n.d.). Struggling over every drop: Yemen's crisis of aridity and political collapse.https://carnegieendowment.org

.9Center for Civilians in Conflict (CIVIC). (2022, October). Risking the future: Climate change, environmental destruction, and conflict in Yemen. https://civiliansinconflict.org

.10Chafaf.ma. (n.d.). Morocco governance and legal transparency resources on water.

https://chafaf.ma

.11Climate and Security. (2023). Water stress and climate impacts in Yemen.

https://climateandsecurity.org

.12Comisión de la Verdad. (n.d.). Mandato y funciones.

https://web.comisiondelaverdad.co/la-comision/mandato-y-funciones

.13Douglas, C. (2016, August 3). A storm without rain: Yemen, water, climate change, and conflict (Brief No. 40). Center for Climate & Security https://climateandsecurity.org/2016/08/a-storm-without-rain-yemen-water-climate-change-and-conflict/

.14Farhan, G. A. K. (2020). Assessment of WASH program during the war in Yemen (2014–2018) from an IWRM perspective (Doctoral dissertation). Sana'a University.

.15Final Agreement to End the Armed Conflict and Build a Stable and Lasting Peace. (2016, November 24). Peace Accords Matrix. University of Notre Dame. https://peaceaccords.nd.edu/wp-content/uploads/2020/02/Colombian-Peace-Agreement-English-Translation.pdf

.16Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). FAOTERM: Entry 99713 [Arabic terminology portal] https://www.fao.org/faoterm/viewentry/ar/?entryId=99713

.17Helen Lackner, & Abulrahman Al-Eryani. (2020, December 14). Yemen's environmental crisis is the biggest risk for its future. The Century Foundation.

https://tcf.org/content/report/yemens-environmental-crisis-biggest-risk-future/

.18Human Rights Watch. (2019). Yemen: Houthi forces block vital water supplies.

https://www.hrw.org

.19Human Rights Watch. (2019–2020). Yemen: Fisheries collapse amid conflict and pollution.https://www.hrw.org

.20ICRC Casebook. (n.d.). Colombia, Special Jurisdiction for Peace: Crimes against the environment in Cauca.https://casebook.icrc.org

.21International Alert. (2021, December). Tunisia: The right to water.

https://www.international-alert.org/stories/tunisia-the-right-to-water/

.22International Alert. (2023). Environmental governance and water justice in fragile contexts.https://www.international-alert.org

.23Juba Agreement for Peace in Sudan. (2020, October 3). Official English version. ConstitutionNet.https://constitutionnet.org

.24Mazzucco, L. J. M. (2025, March 12). From navigational disruptors to ecocriminals: The environmental impact of the Houthi anti-shipping campaign in the Red Sea. AGSI.https://agsi.org

.25MoroccoBeat. (2025, October 6). Water security in Morocco: How the Kingdom is turning scarcity into sustainability.https://moroccobeat.com

.26PAX. (2022, August 1). Leaking ghost tankers: Pollution in the Port of Aden.

https://paxforpeace.nl

.27Porter, H. (2023, November 21). Conflict and weak governance fuel Yemen's environmental crisis. AGSI. https://agsi.org

.28Reuters. (2009, August 30). Water crisis threatens Yemen's swelling population.

https://www.reuters.com

.29ROPUR. (2024). Water scarcity in Morocco: 2024–2028 challenges and solutions.

https://ropur.com

.30Rwanda Climate Change Portal. (n.d.). Six ways Rwanda is being water wise.

https://climatechange.gov.rw

.31South24 Center for News and Studies. (2021). Marine and oil pollution in Yemen's coastal areas.https://south24.net

.32South24 Center for News and Studies. (2021). Oil pollution and environmental degradation in Shabwah and Hadramout.https://south24.net

.33Swissinfo. (2024, July 22). Oil spills and emissions from Israeli airstrikes exacerbate environmental risks in Yemen.https://www.swissinfo.ch

.34Swissinfo. (2024, July 22). Oil spills and emissions from Israeli airstrikes exacerbate environmental risks in Yemen. https://www.swissinfo.ch/ara/تسرب-النفط-والانبعاثات-جراء-الغارات-الإسرائيلية-يفاقم-المخاطر-البيئية-في-اليمن/84846708

.35The Century Foundation. (2024). Health and environmental impacts of oil pollution in Yemen. https://tcf.org

.36U.S. Environmental Protection Agency. (2019, August 2). EJ 2020 glossary.

https://19january2021snapshot.epa.gov

.37UNDP Yemen. (2025, October 15). When water is hard to reach and climate change intensifies.https://yemen.un.org

.38UNDP. (2025, June 17). Shared crisis, different impact. https://www.undp.org

.39UNFCCC. (1992). United Nations Framework Convention on Climate Change.

https://unfccc.int

.40United Nations Development Programme (UNDP). (2025, June 17). Shared crisis, different impact [News story] https://www.undp.org/arab-states/stories/shared-crisis-different-impact

.41United Nations Yemen. (2024, April 10). FAO in Yemen: World Food Day statement.

https://yemen.un.org

.42Vigers, B., & Sager, E. (2023, April 5). Tunisia’s water crisis fuels frustration. Gallup.https://news.gallup.com

.43Ward, C. (2014). The water crisis in Yemen: Managing extreme water scarcity in the Middle East. I.B. Tauris.

.44World Bank. (2023). Yemen water sector assessment. https://worldbank.org

.45World Bank. (2023, July 24). New World Bank program in Morocco supports water security. https://worldbank.org

.46YE–CHM (Yemen Clearing House Mechanism). (2020). Environmental legislation and impact assessment in Yemen. https://ye.chm-cbd.net

.47YE–CHM (Yemen Clearing House Mechanism). (2020). Environmental legislation and institutional framework.https://ye.chm-cbd.net

.48Yemen Science Portal. (2020). Water governance and community management initiatives in Yemen. https://yemenscience.net

Towards a Safer Planet: The Role of International Agreements in Environmental Protection

عثماني سفيان عبد القادر

Athmani Sofiane Abdelkader

أستاذ محاضر قسم ب ، جامعة عين تموشنت / الجزائر

of Ain Temouchent, / Algeria University

الملخص:

لقد تطور اهتمام المجتمع الدولي بحماية البيئة، ولعل ذلك راجع إلى كون العالم بات يشهد اليوم تحديات بيئية متصاعدة تتمثل في تغيّر المناخ، وتدهور التنوع البيولوجي، وتلوث الهواء والمياه والأراضي. فكل هذه الأزمات كانت السبب الرئيسي في تزايد وعي دولي بضرورة توحيد الجهود وتعزيز التعاون بين الدول، مما جعل الاتفاقيات الدولية تلعب دورا بارزا في تطوير قواعد القانون الدولي البيئي باعتبارها أداة محورية لحماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

تُعد الاتفاقيات الدولية مثل **اتفاقية باريس للمناخ، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وبروتوكول كيوتو، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر وغيرها** من أبرز الأطر القانونية التي وضعت قواعد واضحة للحد من الانبعاثات الملوّثة، والحفاظ على النظم البيئية، وتنظيم استخدام المواد الخطرة. وقد أسهمت هذه الاتفاقيات في توجيه سياسات الدول نحو اعتماد الطاقات النظيفة، وتطوير آليات التمويل المناخي، وتعزيز التكنولوجيا الصديقة للبيئة. وعلى إثر ذلك نجد جميع الاتفاقيات حرصت على مبدأ الحفاظ على البيئة وأجمعت على مسؤولية الدول في حمايتها وضمان سلامتها وعدم الإخلال بعناصرها.

الكلمات المفتاحية: الجهود-الدولية-الاتفاقيات-حماية-البيئة

Abstract:

The international community’s interest in environmental protection has significantly increased, largely due to the escalating global environmental challenges, including climate change, biodiversity loss, and the pollution of air, water, and land. These crises have driven a growing international awareness of the need to unify efforts and strengthen cooperation among states, positioning international conventions as a central instrument in the development of international environmental law and in safeguarding natural resources.

International agreements—such as the Paris Agreement on climate change, the Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer and its Kyoto Protocol, as well as the United Nations Convention to Combat Desertification—constitute key legal frameworks that establish clear rules for reducing polluting emissions, preserving ecosystems, and regulating the use of hazardous substances. These instruments have guided states toward adopting clean energy policies, developing climate-finance mechanisms, and promoting environmentally friendly technologies. Consequently, all such agreements have emphasized the principle of environmental protection and affirmed the responsibility of states to preserve the environment, ensure its integrity, and refrain from causing harm to its components

Key words: : International Efforts – Agreements – Environmental Protection

المقدمة:

من المعلوم أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الانسان ويستمد حياته من عناصرها ويتغذى على انتاجها، ويتنفس من هوائها ويشرب من مائها ويسكن على أرضها، وعلى إثر ذلك فهو يؤمن مستقبله ومعيشته في ظل حياة هادئة امنة مستقرة. غير أن الانسان في كثير من الحالات يؤثر سلبا على البيئة من خلال ما ينتجه من ملوثات مست البيئة البرية والبحرية والجوية مما أفرز إشكالات بيئية تعدت المجال المحلي وانتقلت إلى المجال الإقليمي والدولي. وقد كان ذلك متزامنا مع التقدّم الصناعي والنمو السكاني المتسارع، الذي أدى إلى تعرض البيئة لضغوط كبيرة أدت إلى تلوّث الهواء والمياه، وتدهور الأراضي، وانقراض العديد من الأنواع، إضافة إلى تفاقم ظاهرة التغيّر المناخي. وأمام هذه التحديات التي تجاوزت حدود الدول وأصبحت ذات طابع عالمي، برزت الحاجة إلى تعاون دولي منظم يضمن حماية النظم البيئية ويحقق توازناً بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على الموارد الطبيعية.

ولذلك أصبحت المواضيع المتعلقة بحماية البيئة من المواضيع المحورية خلال هذا القرن. وفي هذا السياق لعبت **الاتفاقيات الدولية** دورًا أساسيا في توحيد جهود الدول عبر وضع قواعد قانونية ملزِمة، وتطوير استراتيجيات مشتركة لمواجهة التهديدات البيئية، مما ساعد الدول على تحسين سياساتها البيئية وضمان استدامة مواردها الطبيعية. ومن بين أهم هذه الاتفاقيات هناك اتفاقيات خاصة بحماية البيئة البحرية، اتفاقيات، خاصة بحماية خاصة البيئة الهوائية من التلوث، واتفاقيات خاصة بحماية البيئة البرية من التلوث.

وبناء على ذلك فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول دور الاتفاقيات الدولية في الحد من تلوث البيئة أو التخفيف من اثار هذه الظاهرة وذلك على النحو التالي: فإلى أي مدى استطاعت الاتفاقيات الدولية التخفيف من حدة التلوث البيئي بمختلف أنواعه؟

للإجابة عن هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي وذلك وفق ما يقتضيه تحليل النصوص القانونية للاتفاقيات الدولية لحماية البيئة واستعراض مضامينها وأحكامها في مواجهة التحديات البيئية.

أولًا: الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البحرية

إن المتأمل في الاتفاقيات الدولية سيلاحظ حتما أنها تضمنت قواعد وأحكام لحماية البيئة عامة والبيئة البحرية خاصة، بحيث تمثل عاملا مثمرا وفعالا يمد القانون الوطني بالقواعد التي تمثل إطارا عاما مقبولا من قبل المجتمع الدولي وذلك حول ما يمكن تصنيفه مشروع أو غير مشروع من الأفعال المتعلقة بالتلوث، فضلا على أنها تمد المشرع الوطني بالمعايير العملية والقانونية والتي تمكن أن يؤسس عليها تدخله (المنشاوي، 2017، صفحة 112) وكل ذلك يجسد التعاون الدولي في إطار حماية البيئة البحرية.

1-الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت لعام 1954: ينجم التلوث البحري عن طريق التسرب المباشر وغير المباشر لمواد تشكل خطرا على موارد البحر الحية من الحيوانات والنباتات، فضلا على أن هذا الخطر ينتقل أيضا إلى البشر وينعكس سلبا على صحته. ويشكل تلوث البحر بالنفط أكثر أنواع التلوث انتشارا وعلى نطاق واسع. ولعل هذا ما عكس يقظة العالم المبكرة في التوجه نحو صياغة وإقرار العديد من الاتفاقيات الدولية ولعل أهمها الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت المبرمة عام 1954 (توفيق، 2013، صفحة 10).

تمثل **الاتفاقية الدولية لمنع تلوث البحار بالزيت لعام 1954** واحدة من أولى الاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة وقد عقدت هذه الاتفاقية في لندن بتاريخ 12 مايو 1954، ودخلت حيز التنفيذ في 26 مايو 1954، وتم تعديلها عدة مرات ومن أهم تعديلاتها تلك التي وقعت في عام 1962 و1972 (بشير، 2011، صفحة 22).

وركزت هذه الاتفاقية على حماية البيئة البحرية من التلوث النفطي الناتج عن الأنشطة البحرية. ودخلت حيز النفاذ لضمان التعاون بين الدول الأطراف لمنع إلقاء النفط ومنتجاته في البحار والمحيطات. وتعتبر الاتفاقية حجر الأساس في تطوير التشريعات والاتفاقيات الدولية اللاحقة المتعلقة بحماية البيئة البحرية.

ومن أهداف هذه الاتفاقية حرصها على منع تلوث البحار الناتج عن التفريغ العمدي للنفط من السفن في مناطق معينة بالذات. وتنطبق هذه الاتفاقية على كل السفن البحرية المسجلة في أي دولة تعد طرف في الاتفاقية. وكما يشمل تطبيق أحكام هذه الاتفاقية على السفن غير المسجلة والتي تحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء، غير أنه يستثنى من ذلك الصهاريج ذات حمولة أقل من 1500 طن وكذا السفن الأخرى التي تقل حمولتها عن 500 طن، كما تستثنى أيضا سفن المساعدات البحرية (الجمل، 2007، صفحة 54).

ونجد أن اتفاقية لندن قد ركزت على الدور الرقابي لمنع التلوث البحري، إلا أنها غير معنية بالمسؤولية المدنية الناجمة عن التلوث البحري. وما لبث أن تبث قصور اتفاقية لندن وعجزها عن تغطية التدابير الوقائية من التلوث وذلك بمناسبة حادثة الناقلة "توري كانيون " لعام 1967 إذ أن إنجلترا تأخرت في

قصف حطام السفينة وإحراق ما تبقى من شحنتها نتيجة عدم وضوح حقها في هذا الشأن (فاطمة و بودفع، 2020، صفحة 79)

2-اتفاقية جنيف لأعالي البحار: لقد تلى اتفاقية لندن عقد اتفاقية جنيف لأعالي البحار وذلك سنة 1958، بحيث جعلت هذه الاتفاقية للدول الساحلية الحق في التدخل لمنع أي تلوث من شأنه تهديد مياهها وما يجاور الجرف القاري الخاص بها، حتى ولو كان جزءا من أعالي البحار. هذا وقد فرضت المادة 24 من ذات الاتفاقية على جميع الدول اتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من تلويث البيئة البحرية خارج الولاية الوطنية من جراء استكشاف قاع البحار وأسفل قاع البحار واستغلالهما (المقدادي، 2016، صفحة 121)

وتعد اتفاقية جنيف لأعالي البحار (1958) من أوائل الصكوك القانونية الدولية التي نظمت استخدام أعالي البحار باعتبارها مجالًا مشتركًا للبشرية. وعلى الرغم من أن الاتفاقية لم تكن موجَّهة مباشرة لحماية البيئة، إلا أنها أرست مجموعة من المبادئ الأساسية التي أصبحت لاحقًا أساس القانون الدولي لحماية البيئة البحرية. وقد شكّلت الاتفاقية خطوة انتقالية مهمة قبل ظهور الاتفاقيات الحديثة مثل اتفاقية قانون البحار 1982 واتفاقية.MARPOL 73/78 .

3-اتفاقية أوسلو لعام 1972 لمنع التلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات: انعقد المؤتمر في مدينة أوسلو بالنرويج عام 1971 قصد مناقشة مشكلات تلوث المياه البحرية. وقد انتهى هذا المؤتمر بميلاد اتفاقية متعلقة بمنع التلوث البحري بالإغراق من السفن والطائرات.

وأسهمت **اتفاقية أوسلو لعام 1972** الخاصة بمنع التلوث البحري بالإغراق في وضع أول إطار قانوني دولي شامل ينظّم عمليات التخلص من النفايات في البحار، بحيث حظرت الاتفاقية إغراق المواد شديدة الخطورة مثل النفايات المشعة والمواد السامة، كما فرضت نظام **التصاريح المسبقة** قبل السماح بإغراق أي مواد قد تشكل خطرًا على البيئة البحرية.

ولذلك نجد أن هذه الاتفاقية ألزمت الدول الأطراف بمنع إغراق المواد الضارة في البحار وكما حرصت على اتخاذ الخطوات والتدابير اللازمة لمنع تلوث البحر عن طريق الإغراق من السفن والطائرات. وعلاوة على ذلك فإنه يقع على الدول الأطراف وضع برامج تكميلية للأبحاث العلمية والتقنية وتبادل المعلومات التي يتم الحصول عليها وذلك بغية رصد توزيع الملوثات ومدى تأثيرها في المناطق المشمولة بالاتفاقية (نادية، 2017، صفحة 314).

4-اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث لعام 1976: تعتبر اتفاقية برشلونة الموقعة في 16 نوفمبر 1976 في برشلونة، إسبانيا، واحدة من الوثائق الأساسية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول المطلة على البحر الأبيض، بحيث تركزت أهداف هذه الاتفاقية حول حماية البيئة البحرية وتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

ومن أهم الخلفيات المبررة لعقد هذه الاتفاقية يكمن في زيادة معدلات التلوث في البحر المتوسط. مما استدعى عقد اتفاقية برشلونة قصد تحقيق التعاون الدولي يصب في مرمى حماية البيئة البحرية وحماية البحر المتوسط من التلوث. وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكام متميزة في هذا المجال لاسيما تلك المتعلقة

بوضع برامج في إطار رصد التلوث في البحر المتوسط، وكذا تكثيف التعاون في البحوث العلمية المتعلقة بشتى أنواع التلوث البحري، بالإضافة إلى حرصها على ضرورة تعهد الأطراف المتعاقدة بالسرعة الممكنة في صياغة وتبني إجراءات مناسبة لتحديد المسؤولية القانونية والتعويض عن الضرر الناتج من تلوث البيئة البحرية المنبثق من انتهاكات أحكام هذه الاتفاقية (الهيتي، 2017، صفحة 162).

ثانيًا: الاتفاقيات للخاصة بحماية البيئة الهوائية من التلوث

تُعدّ **البيئة الهوائية** واحداً من أهم مكوّنات البيئة الطبيعية التي يعتمد عليها الإنسان في حياته اليومية وصحته ورفاهيته. ومع تسارع النمو الصناعي والتوسع العمراني وازدياد استخدام مصادر الطاقة، بدأت ملوثات الهواء تشكّل تهديداً متصاعداً للإنسان والنظم البيئية والمناخ العالمي. وقد دفعت هذه التحديات المجتمع الدولي إلى صياغة **اتفاقيات دولية وإقليمية تهدف إلى حماية الهواء والحد من التلوث الجوي**، ضمن إطار من التعاون بين الدول وتقاسم المسؤوليات.

1-الاتفاقية الدولية بشأن حماية العمال من الاشعاعات النووية لعام 1960: تُعرف هذه الاتفاقية رسميًا باسم **International Labour Organization Convention No. 115**؛ وتم اعتمادها بتاريخ 22 يونيو 1960 في جنيف خلال الدورة 44 للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية. وقد دخلت الاتفاقية حيّز النفاذ في 17 يونيو 1962، بعد أن صادقت عليها دولتان على الأقل. وتهدف الاتفاقية إلى **حماية العمال** الذين يتعرضون للإشعاعات المؤينة أثناء العمل، من مخاطر هذه الإشعاعات (الاتفاقية رقم 115: اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحماية من الاشعاعات 1960، 2014)

وعلى إثر ما تقدم فتم توجيه هذه الاتفاقية خصيصا بغرض ت**قليل تعرض العمال للإشعاعات إلى أدنى مستوى ممكن وضمان ظروف عمل آمنة** عبر وضع معايير وواجبات على الحكومات وأصحاب العمل.

2-اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون لعام 1985 : اكتشف علماء الكيمياء في منتصف السبعينات أن بعض المواد الكيميائية تتفاعل مع غاز الأوزون مما يؤدي إلى تدمير طبقة الأوزون المرتكزة في طبقة الستراترسفير من الغلاف الجوي القريبة من الأرض، وهذه المواد هي الهالونات الكلوفلور كربون والميثال بروماید، بحيث يتم استخدامها في أجهزة التبريد للمختلفة، كما تعمل كمثبطات لمواد التجميل، العطور، الأسمدة. وتأكد العلماء من هذه الفرضية عام 1984 عندما تم اكتشاف ثقب في الأوزون فوق القطب المتجمد الشمالي.

ومن أبرز المخاطر الناتجة عن هذا القطب بسبب اختراق الأشعة البنفسجية للغلاف الجوي هي ازدياد حالات سرطان الجلد والعمي وضعف الجهاز المناعي لدى الانسان، فضلا عن التأثير على التكوين النباتي وتدمير أجزاء كبيرة من البيئة البحرية (علي، 2017، صفحة 15). وتم عقد عدة اجتماعات ابتداء من سنة 1982 في كل من ستوكهولم وجنيف وفيينا، وبعد أن انتهت مجموعة الخبراء عملها في جانفي 1985 دعا المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الشهر نفسه إلى عقد مؤتمر دبلوماسي

عام من أجل إبرام اتفاقية عالمية لحماية طبقة الأوزون وذلك على ضوء تقارير الخبراء وهو ما تم في 22 مارس 1985 (روماتو، 2003).

ووضعت هذه الاتفاقية بعض الالتزامات الواجب على الدول الأطراف التقيد بها ومراعاتها وذلك من أجل تحقيق الأهداف المتوخاة من إبرامها لاسيما بخصوص التعاون عن طريق الرصد المنظم والبحث، وتبادل المعلومات من أجل زيادة فهم وتقييم اثار الأنشطة البشرية على طبقة الأوزون، واثار تعديل هذه الأخيرة على الصحة البشرية وعلى البيئة. وكذلك ضرورة اتخاذ التدابير التشريعية أو الإدارية المناسبة، والتعاون من أجل تنسيق السياسات المناسبة لمراقبة أو تحديد أو خفض أو منع الأنشطة البشرية التي تقع في نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها في حال ما إذا اتضح أن لهذه الأنشطة أو من المرجح أن يكون لها اثارا ضرة على تعديل طبقة الأوزون ، كما تتعهد الأطراف عند الاقتضاء بأن تتعاون في إجراء بحوث وعمليات تقييم حول العمليات الفيزيائية والكيميائية التي يكون لها تأثير على طبقة الأوزون أو على الصحة البشرية (سماح، 2021، صفحة 54)

3-اتفاقية كيوتو في اليابان لخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة لعام 1997: لقد كان لاجتماع رؤساء دول العالم في كيوتو في اليابان أثرا مهما في التوصل إلى اتفاقية كيوتو سنة 1997، بحيث ذهبت هذه الاتفاقية على خفض كميات الغاز المتسببة في ارتفاع درجة حرارة جو الأرض وعلى رأسها غاز ثاني أكسيد الكربون وبنسبة 12% بدءا من نسبة عام 1990 وحتى عام 2010. هذا وعلى الرغم من امتناع عدد قليل من الدول عن المصادقة على بنود الاتفاقية، غير أنها عدلت عن موقفها فيما بعد وذلك بسبب المخاطر المحدقة والناجمة عن استمرار ارتفاع درجة حرارة جو الأرض (الأنصاري، 2009، صفحة 47). وهذا ما جعل منها أهم صك دولي يفرض التزامات قانونية لخفض الغازات الدفيئة.

ثالثا: الاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة البرية من التلوث: تعدّ **البيئة البرية** أحد أهم مكونات النظام البيئي العالمي، إذ تضم الغابات والموارد الطبيعية والتربة والأنواع الحيوانية والنباتية التي تشكّل أساس الحياة على اليابسة. ومع تزايد الضغوط البشرية مثل إزالة الغابات، التوسع العمراني، التلوث، الصيد الجائر، وتدهور التربة، أصبحت الموارد البرية تواجه تهديدات حقيقية تهدد استدامتها. هذه التحديات دفعت المجتمع الدولي إلى إدراك أن حماية البيئة البرية لم تعد مسؤولية محلية فقط، بل أضحت **قضية عالمية تتطلب تعاوناً دولياً واسعاً**.

من هذا المنطلق، ظهرت مجموعة كبيرة من **الاتفاقيات الدولية** التي تستهدف حماية النظم البيئية البرية والحد من تدهورها، سواء تلك المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، واتفاقية بازل بنقل النفايات الخطرة والتخلص، كذلك الاتفاقية المتعلقة مكافحة التصحر وغيرها من الاتفاقيات والتي أسهمت في وضع قواعد قانونية واضحة، وتعزيز التعاون بين الدول، ونشر المعرفة البيئية، وفرض التزامات دولية لحماية الأرض وما عليها.

1-اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية: تم إبرام اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية سنة 1971 بوصفها موئلا لطيور الماء أو ما يسمى "باتفاقية رامسار للأراضي الرطبة"، وتم عقدها في مدينة رامسار الإيرانية. وتعد هذه الاتفاقية أول اتفاقية بيئية تعنى بنوع محدد من النظم البيئية مما جعلها أحد أبرز اتفاقيات التنوع الإحيائي الدولية التي تهتم بمعالجة موضوع الأراضي الرطبة.

هذا وتركز هذه الاتفاقية على الاهتمام بالأهوار والجداول والمستنقعات ذات الأهمية الدولية لما تمثله من قيمة ثقافية وترفيهية وكذا اقتصادية. وعلى إثر ذلك قامت هذه الاتفاقية بإنشاء قائمة خاصة تهتم بالأراضي الرطبة ودورها الإحيائي على أن يكون لهذه الأراضي الأهمية الدولية في علم الأحياء والبيئة والنباتات (كاسب، 2020، صفحة 20)

-اتفاقية بازل الخاصة بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الدولية لعام 1989: تم التصديق على هذه الاتفاقية بتاريخ 22 مارس عام 1989 وتتعلق أساسا بت**نظيم نقل النفايات الخطرة عبر الحدود** والحد من تأثيرها الضار على الإنسان والبيئة. كما تعد أول اتفاقية دولية في مجال الرقابة على نقل النفايات الخطرة. وقد تم المصادقة على هذه الاتفاقية كرد فعل للإنتاج العالمي السنوي لمئات الملايين من أطنان النفايات الخطيرة والتي تشكل خطرا على حياة الانسان والبيئة. كما استلزم ابرام هذه الاتفاقية كذلك الحاجة الماسة لوضع تدابير دولية لازمة قصد التعامل مع نقل هذه النفايات عبر الحدود وضمان إدارتها والتخلص منها بطريقة سليمة بيئيا.

وتباعا لذلك تم التصديق سنة 1999 على بروتوكول بازل الخاص بإمكانية التعويض عن الخسائر الناتجة عن نقل النفايات الخطيرة عبر الحدود والتخلص منها. ويضع هذا البروتوكول نظاما صارما للمسؤولية، وكما يحرص على ضرورة اتخاذ إجراءات وقائية (بشير، حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الانساني ، 2011، صفحة 29).

3 الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لعام 1994: يعرف التصحر على أنه تناقص القدرة الإنتاجية البيولوجية للأرض أو تدهور خصوبة الأراضي المنتجة بالمعدل الذي يكسبها ظروف تشبه الأحوال المناخية الصحراوية. كما قصد به زحف العوامل الطبيعية كالرمال والثلوج والرياح والحرارة والمياه على الأراضي الزراعية بصورة تؤدي إلى تدهور انتاجيتها، إذ أنه يترتب عن ذلك تحول للأراضي المنتجة إلى أراض غير منتجة. (باشا و بكدي، 2016، صفحة 150).

هذا وقد استعرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة تقارير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية لسنة 1992 وتوصياته. حيث أقرت ضمن قراراتها في هذا الشأن تشكيل لجنة من ممثلي الحكومات للتفاوض وصياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في الدول المتضررة منه لاسيما القارة الافريقية. وتم تشكيل اللجنة وعقدت اجتماعا تنظيميا في مقرر الأمم المتحدة بنيويورك في جانفي 1993، ثم توات بعد ذلك دورات انعقادها في نيروبي من 24 ماي إلى 03 جوان 1993، ثم جنيف من 21 جوان إلى 31 مارس 1994، والدورة الختامية كانت في باريس في جوان 1994.وتم افتتاح باب التوقيع في باريس شهر نوفمبر 1994 ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ غام 1996 (القصاص، فبراير 1999، صفحة 174).

وتهدف هذه الاتفاقية إلى **مكافحة التصحّر وتخفيف آثار الجفاف** في الدول المتضرّرة خاصة في افريقيا وذلك من خلال **الحد من تدهور الأراضي** عبر خطط وطنية وإقليمية، و**العمل على تحسين ظروف المعيشة للسكان المحليين**، وتعزيز **مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ برامج مكافحة التصحر**، إضافة إلى **التعاون الدولي من خلال نقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات**، وتوفير الدعم المادي للدول الأكثر تضررا (Nations, 1994, p. 5)

ومن خلال عرض أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة البرية يتضح معها أن التجربة الدولية من خلال الاتفاقيات البيئية شكّلت أحد أهم الأدوات الجماعية لحماية البيئة البرية والحد من تدهور النظم الإيكولوجية وذاك عبر وضع قواعد قانونية ملزمة من شأنها تعزيز مفهوم المسؤولية المشتركة في مواجهة التحديات البيئة وضمان توازنها والمحافظة على مواردها.

الخاتمة:

يتبيّن من خلال ما تقدم أن الاتفاقيات الدولية البيئية أصبحت تشكّل حجر الأساس في منظومة الحماية العالمية للبيئة، لاسيما وأن العالم بات يشاهد مخاطر جديدة خاصة وغير مسبوقة، لذلك نجد أن هذه الاتفاقيات قد أسهمت في ترسيخ مبادئ القانون البيئي الدولي وتوجيه الدول نحو اعتماد سياسات أكثر استدامة. وتكرس ذلك من خلال إصدار كافة الدول على اختلاف مستوياتها للعديد من القوانين المتعلقة بحماية البيئة والمحافظة عليها.

وعلى الرغم من الجهود الدولية المبذولة في حماية البيئة وإصدار العديد من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن، إلا أن التحديات التي تواجه تفعيل هذه الاتفاقيات صعبت المهمة نوعا ما، ولعل ذلك راجع إلى عدة عوامل كضعف الامتثال للقواعد الدولية الملزمة بين الدول بسبب تباين مواردها الاقتصادية والبشرية التي تؤهلها للتطبيق والاندماج في التجسيد الفعلي لمضمون الاتفاقيات، كذلك من بين العوامل نقص التمويل والدعم لاسيما الموجه للدول النامية والدول الأكثر تضررا، مما يقف حاجزا أمام وضع برامج بيئية متقدمة.

التوصيات:

- زيادة التمويل المالي للدول النامية والدول الأكثر تضررا في مواجهة التلوث البيئي.

- تعزيز التناسق بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية للحد من تأثير هذه الظاهرة المتطورة والمتسارعة.

- تباعا للجهود الدولية والوطنية لابد كذلك من ترسيخ ثقافة حماية البيئة في المجتمع وذلك من خلال التوعية والتعليم البيئي المبكر في المدارس والجامعات وتوسيع مشاركة الجمعيات والمنظمات كمنظمة المجتمع المدني.

قائمة المراجع:

Nations, U. (1994). United Nations Convention to Combat Desertification in those Countries Experiencing Serious Drought and/or Desertification, Particularly in Africa. New York: United Nations Publications.

الاتفاقية رقم :115اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحماية من الاشعاعات ,2014) .1960أيار 08). Consulté le 12 07, 2025, sur المرصد العمالي الأردني-http://labor : watch.net/ar/paper/214

الجمل, أ .م .(2007) .حماية البيئة البحرية من التلوث في ضوء التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية .الاسكندرية :منشأة المعارف.

المقدادي, ك .(2016) .حماية البيئة البحرية .عمان :مركز الكتاب الأكاديمي .

المنشاوي, م .أ .(2017) .النظرية العامة للحماية الجنائية للبيئة البحرية -دراسة مقارنة .-الرياض : دار الإجادة .

الهيتي, س .أ .(2017) .المسؤولية الدولية عن الضرر البيئي .القاهرة :دار رسلان .

بشير, ه .(2011) .حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الانساني .القاهرة :المركز القومي للاصدارات القانونية .

بشير, ه .(2011) .حماية البيئة في ضوء أحكام القانون الدولي الانساني .القاهرة :المركز القومي للإصدارات القانونية .

توفيق, ع .ا ,2013) .جوان .(25دور الاتفاقيات الدولية في حماية البيئة .القانون العقاري والبيئة , p. 10.

دوناتو روماتو. (2003). الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة . سوريا : المركز الوطني للسياسات الزراعية .

رابح حمدي باشا، و فاطمة بكدي. (2016). الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

سماح, م .ع .(2021) .الحق في البيئة والحق في التنمية وإشكالية التوفيق بينهما .القاهرة :المصري للنشر والتوزيع .

فاطمة, ع & ., بودفع, ع .(28 12 ,2020) .النظام القانوني لحماية البيئة من التلوث النفطي حالة البحر الأبيض المتوسط .مجلة العلوم القانونية والسياسية .79 .p ,

كاسب, م .أ .(2020) .المسؤولية الدولية لحماية التنوع الإحيائي وبيئة الفضاء الخارجي من أضرار التلوث .القاهرة :دار الكتب المصرية.

محمد عبد الفتاح القصاص. (فبراير 1999). التصحر، تدهور الاراضي في المناطق الجافة . الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب .

موج فهد علي. (2017). قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015 (دراسة تحليلية). رسالة ماجيستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان .

نادية ,ع ,2017) .جوان .(15دور الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية في حماية البيئة .مجلة المفكر .p. 314 ,

نعيم محمد علي الأنصاري. (2009). التلوث البيئي . عمان: دار دجلة .

مـجلــة الـدراسـات الإسـتـراتـيـجـيــة للكوارث وإدارة الفرص
Journal of Strategic Studies for disasters and Opportunity Management

رئيس المركز الديمقراطي العربي
أ. عمار شرعان
رئيس التحرير
الدكتورة: أريج علي خليل جبر
نائب رئيس التحرير
أ. عمر عبدالله الكروش
مدير التحرير
الدكتور: محمد هموش
أعضاء هيئة التحرير
د. منى زعرور
د. عمران الطالبي
د. ابراهيم الهباوي
الهيئة الاستشارية
د. ابراهيم الهيباوي: أستاذ وباحث في علم الاجتماع "المغرب".
د. نادية ابو زاهر : أستاذ مشارك، علوم سياسية جامعة الاستقلال "فلسطين".
د. محمد محي عبد الأمير، باحث إعلامي إذاعة وتلفزيون"العراق".
المدققون اللغويون
أ. عبد اللطيف يحبي
د. محمد صالح بوبركة
د. أحلام مولود الكلامي
تنسيق: الدكتور عبد الوهاب صديق

العدد السادس والعشرون
June - Juin – يونيو _ حزيران
2025
البريد الالكتروني للمجلة
jssdom@democraticac.de
رابط المجلة على موقع المركز الديمقراطي العربي - برلين https://democraticac.de/?p=105070
رابط موقع المجلة على منصة OJS:
International Standard Serial Number
ISSN 2629-2572

الآراء الواردة في المجلة تلزم أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير

للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية
المركز الديمقراطي العربي
D.A.C
Democratic Arabic Center GmbH